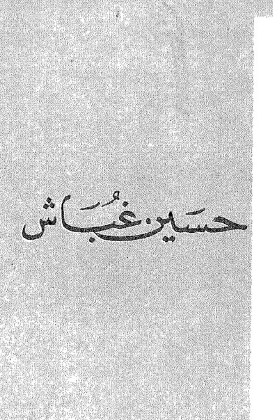


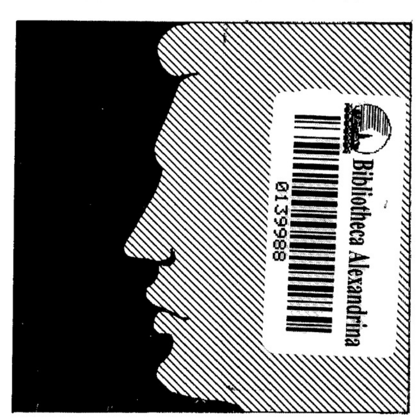
المؤسسة العربية للدراسات والنشر

فلسطين

حقوق الإنسان وحدود المنطق الصهيوني



حسين غباش



فلسطين

حقوق الانسان وحدود المنطق الصهيوني

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير - ت ٨٠٧٩٠٠/١
برقياً موكيالي بيروت - ص.ب ١١/٥٤٦٠ بيروت

الطبعة الأولى
١٩٨٧

فلسطين
حقوق الانسان وحدود المنطق الصهيوني

حسين غباش

المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر



توطئــــة

ترتكز الصهيونية السياسية ، من حيث الايديولوجية والممارسة ، على فكرتين رئيسيتين : الأولى تدّعي بأن اليهود هم « شعب الله المختار » والثانية تعتبر فلسطين « أرض الميعاد » بمقتضى « حق تاريخي » .

ومنذ أن ظهرت في نهاية القرن الماضي فإن الحركة الصهيونية قد ارتكزت أساساً ، على هذين الادعاءين ، وذلك لكي تعمل على تحقيق مشروعها القائم على الاستيطان الاستعماري اليهودي والذي تبلور عن قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ وذلك على حساب الشعب الفلسطيني .

ان فكرة « الشعب المختار » وتفوق جنس ما على سائر الأجناس ، هي غير مقبولة علمياً وتاريخيا أيضا ، ذلك لأن معظم شعوب العالم قد منحت نفسها مثل هذه الميزة ، في فترة ما من تاريخها ، ولكن من الواضح بأن تمسك الصهيونية بهذه الفكرة ليفصح في حد ذاته عن حقيقة الطابع العنصري للحركة الصهيونية .

فمنذ ٥٠ سنة مضت ، كانت الايديولوجية النازية قد أطلقت أفكارا مشابهة لتلك التي تضمنتها الصهيونية ، ومن هذه الأفكار مفهوم النازية عن الجنس « الآري » المتفوق على سائر الأجناس الأخرى . ان لجوء النازيين الى هذه الأفكار قد أسفر في النهاية عن سياسة ابادة غاشمة للعديد من الشعوب التي ليست من الجنس الآري المتفوق وبصفة خاصة لليهود . وذلك بحجة ان « الساميين ينتمون الى عرق هابط ومنحط وأنهم بدمائهم السوداء يلوثون الدماء الآرية النقية » .

ومن جهة أخرى ، ان الفكر النازي قد دفع بالعالم الى حرب شرسة لا هوادة فيها ، ذهب ضحيتها أكثر من ٦٠ مليون نسمة ويمكن ان نتخيّل مدى الدمار الذي كان سيلحق بالانسانية وبالحضارة العالمية لو كانت الأسلحة النووية متاحة خلال تلك الحرب .

واليوم ، يبدو وكأن التاريخ يكرر نفسه وان كانت هناك بعض مفارقات ذات مغزى أضيفت الى الأحداث . فإن ضحايا الأمس ـ اليهود ـ يتحولون الى جلادي اليوم وذلك بفضل الحركة الصهيونية . فإن الأفكار الخاصة بـ « العرق النقي » وبتفوق الجنس اليهودي التي تلجأ اليها الصهيونية حتى يمكنها أن تعزل اليهود عن سائر الشعوب الأخرى ، ما هي سوى نفس الأفكار التي دعت اليها النازية في الماضي .

هكذا ، تتضح لنا طبيعة الترابط الفكري القائم بين جميع الايديولوجيات العنصرية ، وبصفة خاصة بين النازية والصهيونية . انه ايضا ترابط يعكس الأساس الذي قامت عليه الايديولوجية الصهيونية بكافة انعكاساتها الضمنية التي جاءت على حساب الشعب الفلسطيني .

ولكن هناك امرا بديهيا ومعروفا : ان الحركة الصهيونية لم تنجح في فرض سياستها إلا بفضل توافق أهدافها الاستراتيجية مع أهداف الامبريالية البريطانية والأمريكية .

وقد قامت الامبريالية البريطانية بدور حاسم في تحقيق المشروع الصهيوني . ومنذ بداية هذا القرن وحتى نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٤٨ ، كان دور بريطانيا رئيسيا .

أما الامبريالية الأمريكية فقد كانت أكثر تورطاً في المسألة الاسرائيلية . وسنكتفي ، في هذه المقدمة ، بذكر بعض التواريخ والمراجع التي تفضح هذا التورط وهي بالطبع مجرد أمثلة فحسب :

١٩٣٢ : تأسست اللجنة الأمريكية ـ الفلسطينية ، برئاسة بعض الشخصيات الصهيونية ، وهي تضم عددا من اعضاء الكونغرس الامريكي من

الديمقراطيين والجمهوريين ، وكان الهدف المحدد لهذه اللجنة : ضمان المساعدة المعنوية والسياسية الفعلية واللازمة لاقامة وطن قومي يهودي في فلسطين .

١٩٤٧ : مارست الحكومة الامريكية ـ بكل ما أوتيت من قوة ـ الضغوط على ثلاث دول من العالم الثالث لكي تصوّت لصالح قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ . وكانت هذه الأصوات الثلاثة كافية لكي يفوز القرار بالأغلبية ويعتمد .

١٩٨٤ : شكلت للمرة الأولى لجنة لدراسة الوضع الاقتصادي في اسرائيل ولاعداد دراسة كاملة عمّا يجب ان يتخذ من اجراءات من أجل انقاذ « الوطن القومي اليهودي » من الكارثة الاقتصادية ويرأس هذه اللجنة وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز .

وفي عام ١٩٨٤ أيضاً، بلغت قيمة ما منحته الولايات المتحدة لاسرائيل من هبات وقروض ومعونة اقتصادية وعسكرية ، ٨ بلايين من الدولارات . مع الملاحظة بأن هذا الدعم المالي الأمريكي يأتي في الوقت الذي سجلت فيه الموازنة الأمريكية عجزا هائلا بلغ ٢٢٠ بليونا من الدولارات ، كما اتخذت الحكومة الامريكية اجراءات اخرى من اجل الحد من المصروفات العامة مثل تخفيض ميزانية التأمينات الاجتماعية والصحية والتعليم . . . الخ .

١٩٨٥ : تم الاتفاق بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني حول اقامة منطقة للتجارة الحرة بينهما . وبمقتضى هذا الاتفاق يتم ، وهذا يحدث لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية ، ربط الاقتصاد « الاسرائيلي » بالاقتصاد الأمريكي بشكل مباشر حيث ان أهم الأهداف التي تحققها هذه الاتفاقية هي فقدان المنتجات لجنسيتها الأصلية ، أي أنه يصعب تحديد أصلها وتحديد شهادة منشأ عنها . وهذا يعني أن « اسرائيل » سوف تتمكن من غزو الأسواق العربية واسواق دول العالم الثالث ، ببضائعها دون امكانية التعرف عليها .

وبهذه الاتفاقية تكون الولايات المتحدة قد تمكنت من انقاذ الكيان الصهيوني وحل أزمته الاقتصادية الحادة بشكل شبه نهائي .

يمكن أيضا ان نتبين أهمية الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في تمويل وتأسيس الدولة الصهيونية من خلال التعليق الذي أدلى به الرئيس ترومان في عام ١٩٥٣ عندما وصفه أحد الصهاينة بأنه « احدى الشخصيات التي أسهمت في اقامة الدولة الاسرائيلية » فعلّق الرئيس الأمريكي قائلا : « انني سايروس . . انني سايروس . . » وكان يعني بذلك الملك الفارسي سايروس الذي ساعد اليهود على الخروج من بابل لكي يذهبوا الى فلسطين .

أما الرئيس رونالد ريغان ، فقد صرح في شهر شباط (فبراير) عام ١٩٨٤ أمام مجموعة من اليهود الأمريكيين انه : « أرسل « المارينز » الى بيروت من أجل الدفاع عن اسرائيل » .

وقد اتسم الدور الذي قامت به أجهزة الاعلام الغربية بالسلبية على الأقل ، ان لم يكن منحازا لما كانت تبثه الدعاية الصهيونية من آراء وادعاءات ، وعلى هذا النحو انخدع الرأي العام الغربي . فقد تولت هذه الأجهزة الدفاع بل تبني أهم ما جاء في الادعاءات الصهيونية وخاصة تلك التي تتعلق بالموضوعات التالية :

- الحقوق التاريخية لليهود .
- فلسطين كانت صحراء طوال تاريخها ، « المعجزة الاسرائيلية » .
- احتياجات الأمن الاسرائيلي .
- الديمقراطية الاسرائيلية مقابل « البربرية » العربية .
- الارهاب الفلسطيني .
- التعصب العربي والإسلامي .

كما نجد أن هذه الأجهزة قد دأبت على تبرير جميع الحروب العدوانية التي شنتها اسرائيل ضد الفلسطينيين وضد الدول العربية بحجة ضمان أمنها .

ويمكن أن نصف هذه الدراسة بأنها محاولة لتفنيد هذه الادعاءات الصهيونية ولنبدأ بذكر التصريحات التي أدلى بها موشيه شاريت رئيس وزراء اسرائيل فيما بين ١٩٥٥ - ١٩٥٦ وهي كلها تؤكد بأن الدولة الاسرائيلية لم تكن في يوم من الأيام مهددة من قبل العرب بل ان العكس هو الصحيح ، فإن القادة الصهاينة هم الذين كانوا يتحرشون بالعرب وهم الذين كانوا يبدأون بالعدوان . وكان الهدف وراء كل

هذا خلق مناخ يسوده الصراع الدائم وعدم الاستقرار في المنطقة بأكملها حتى يسهل على هؤلاء القادة تحقيق هدفين : الأول موجّه الى الخارج وهو التوسع والاستعمار ، أما الثاني فهو موجّه الى الداخل وهو محاولة انقاذ « المجتمع الاسرائيلي » من خطر التفكك الذي يهدده .

كذلك نجد الانحياز الغربي للنظريات الصهيونية ممثلاً في تقديم « اسرائيل » على انها « واحة من الديمقراطية والعدالة في صحراء الشرق الاوسط » وذلك في الوقت الذي بلغت فيه الانتهاكات الصهيونية لحقوق الانسان الفلسطيني والعربي ، كذلك التمييز العنصري الذي تمارسه الصهيونية ، والذي امتد أيضاً الى بعض الفئات من اليهود داخل « المجتمع الاسرائيلي » ، فقد بلغت هذه الممارسات حجماً يفوق في بعض الحالات حجم الجرائم التي يرتكبها النظام العنصري في جنوب افريقيا بحق السكان السود .

ان هذه « الديمقراطية الاسرائيلية » ـ كما سنرى في هذه الدراسة ـ ما هي سوى ديمقراطية اختصت بالبيض فحسب ، كما أنها ديمقراطية طبقة ، أي أنها ديمقراطية الأغنياء . وعلى أي حال ، أليس من المفارقة أن نتكلم عن الديمقراطية « الاسرائيلية » بينما تدعي الصهيونية بأن اليهود يشكلون شعباً مختارا ، أي متفوقاً على سائر الشعوب الأخرى ؟ ثم كيف يمكن أن نتكلم عن الديمقراطية ونحن أمام ايديولوجية عنصرية ودولة « يهودية » ؟ .

هذا ما أوضحه « نوم تشومسكي » عندما كتب : « اذا كانت هذه الدولة يهودية في بعض جوانبها فإنها في تلك الجوانب دولة غير ديمقراطية » .

ها نحن امام مفارقة شاذة : ان الغرب الذي كان مصدرا للتيار المعادي للسامية ـ وهو أمر برعت الصهيونية في استغلاله لصالحها على مدى واسع ـ كان أيضا مصدرا لمعاداة اليهودية ـ هذا الغرب قد تحول اليوم الى حليف بل الى حامٍ « للدولة اليهودية » والدفاع عن السامية ، في هذا الوقت الذي بلغت فيه انتهاكاتُ اسرائيل لحقوق الانسان ذروتها .

ولكن هناك ايضا بالمقابل ، اجماعا دوليا حول القضية الفلسطينية باعتبارها حركة تحرير وطني وهذا الاجماع يتزايد كل يوم . وفي موازاة هذا الاجماع ، نجد

الصهيونية قد كشفت عن وجهها الحقيقي . لهذا ففي الوقت الذي اعترفت فيه الاسرة الدولية بحقوق الشعب الفلسطيني ـ وخاصة بحقه في تقرير المصير وفي الاستقلال الوطني ـ أدانت هذه الجماعة الصهيونية عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ وبأغلبية الأصوات ، قرارا يصف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري .

ان هذه الادانة لتعكس في حد ذاتها بعض الاعتبارات الهامة ، منها :

ـ الاعتراف الدولي بعدالة القضية الفلسطينية وبحق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن قضيته المصيرية وعن وطنه .

ـ ان اعتبار الحركة الصهيونية « حركة عنصرية » يتضمن النبذ التام لجميع الأفكار التي تدافع عنها وخاصة ما يتعلق بالحق التاريخي وبالشعب المختار .

ـ ان اعتبار الحركة الصهيونية « حركة عنصرية » يتضمن أيضا الرفض للايديولوجية التي قامت عليها والتي تشكل خطرا حقيقيا ، ليس على الشعب الفلسطيني وعلى الدول العربية فحسب بل أيضا على جميع شعوب العالم الثالث وأخيرا على السلام العالمي .

ومن جهة اخرى فالملاحظ بأنه في الوقت الذي بدأت فيه معظم الدول والشعوب في العالم تدرك بأنه لا يمكن اقرار سلام حقيقي في الشرق الاوسط بدون استعادة الشعب الفلسطيني لوطنه وبدون قيام دولة فلسطينية مستقلة ، استقر في قلب المجتمع الاسرائيلي مناخ يسوده القلق ويرجعه المراقبون الى ما يسمونه بـ « ازمة الهوية الاسرائيلية » . واننا نجد علاقة ترابطية بين هاتين الظاهرتين .

ثم ان ازمة الهوية هذه لتطرح في الواقع مجموعة من التساؤلات الهامة : هل المجتمع الاسرائيلي مجتمع علماني ؟ أي ديمقراطي ذو عرقية مزدوجة (فلسطينيين واسرائيليين) ؟ أم هو دولة دينية ثيوقراطية ؟ (هذا يعني تحديد هويته الانثروبولوجية والثقافية) ، وأخيراً هل هو مجتمع قومي أم (فوق قومي) (Super - National) .

وهناك ايضا تساؤلات أخرى تطرح نفسها : كيف يمكن « لدولة » بلغ معدل التضخم السنوي فيها ٤٠٠٪ أن تحافظ على سلامة اقتصادها الوطني وهي تعتمد كلية على المعونة الخارجية وخاصة تلك التي تأتيها من الولايات المتحدة ؟

ان جميع هذه التساؤلات قد برزت بصفة خاصة منذ غزو لبنان عام ١٩٨٢ وهي في جوهرها تعكس بعض الاعتبارات الرئيسية :

١ ـ فمن وجهة النظر الايديولوجية ، يمكن القول بأن الاجماع الصهيوني قد تزعزعت أركانه للمرة الأولى،فإن المظاهرات التي قامت في اسرائيل بعد غزو لبنان لم تكن تعبر عن عطف ما ازاء الفلسطينيين واللبنانيين بقدر ما كانت تفصح عن الشرخ الذي حدث في صرح الاجماع الصهيوني . وقد شهد هذا الاجماع انتفاضات اخرى تمثلت في مواقف واضحة وحاسمة اتخذتها بعض الشخصيات اليهودية المرموقة مثل نوم تشومسكي واسرائيل شاحاك وفليشالنغر ورتشارد فولك وآخرين غيرهم ، عندما ادانوا جميعا السياسة العسكرية والممارسات الاسرائيلية .

٢ ـ من وجهة نظر الاجتماعيين والسياسيين ، يمكن أن نتبين الفشل الذي منيت به اسرائيل في محاولتها اقامة مجتمع يهودي متجانس في فلسطين وذلك في الوقت الذي يمر فيه الجيل الثاني الاسرائيلي بمرحلة تكوينية، كل هذا بالرغم من تواجد اسرائيل وسط منطقة يحيط بها العداء .

وبصفة عامة يمكن القول بأن جميع هذه الاعتبارات وغيرها ، تمثل مظاهر ان لم يكن حدود « المنطق » الصهيوني ، أي بداية الازمة التاريخية والحضارية للدولة الصهيونية .

ان هذه الدراسة ستتناول أساسا مسألة حقوق الانسان الفلسطيني في اسرائيل . ولكن لا بد هنا من ذكر أهم الأحداث التاريخية . فبالرغم من كثرة ما كتب حول تاريخ فلسطين ، كان من الضروري علينا ان نكرر بعض الحقائق التاريخية وخاصة تلك التي تتعلق بالمرحلة المعاصرة وذلك حتى يمكننا كشف عدد من الأساطير والادعاءات التي دأبت الدعاية الصهيونية في ترويجها في الدول الغربية ودحضها . لهذا كان من الضروري ايضا تقديم نبذة تاريخية عن الايديولوجية الصهيونية وبرامجها وذلك لأهميتها في تناولنا موضوع انتهاكات حقوق الانسان . ثم ان حقوق الانسان الفلسطيني في اسرائيل تدخل ضمن مجال وزمن تاريخي محدد .

وسنحاول خلال هذه الدراسة متابعة مظاهر وحدود « المنطق » الصهيوني بكافة انعكاساته على مشكلة انتهاك حقوق الانسان الفلسطيني والعربي .

حسين غباش

مقدمـــة

مضى الآن (١٩٨٧) ٣٩ عاماً على قيام دولة اسرائيل ، وما زالت القضية الفلسطينية احدى المشاكل المعقدة التي تواجه تاريخنا المعاصر ، وتتطلب المزيد من الاهتمام الدولي .

ان المسألة ، في الواقع ، تتعلق بصراع له أبعاد محلية ممثلة في المواجهة المستمرة بين اليهود « الاسرائيليين » الذين نزحوا من أوروبا أساساً الى فلسطين ليستقروا على أرضها ويقيموا فيها مستوطنات ، وبين العرب الفلسطينيين . كما أن له أبعادا اقليمية أيضاً شملت منطقة الشرق الأوسط بأكملها ، مما أدى الى تأزم دائم والى توالي الحروب بين « الدولة الصهيونية » والدول العربية ، وهي حروب أتاحت لاسرائيل الفرصة لفرض هيمنتها وضم المزيد من الأراضي العربية من أجل تحقيق المشروع الصهيوني . كما أن له أيضاً أبعادا دولية وذلك لأن الدول الكبرى والمجموعات الاقليمية ، بالاضافة الى المؤسسات الدولية متورطة بدرجات مختلفة في هذا الصراع .

ومن جهة أخرى ، ان القضية الفلسطينية تعكس جوانب مختلفة لحادث تاريخي معقد ومحدد أيضاً ، وهو يتضمن آليات وتسلسلات ونتائج يمكن أن تؤدي الى مواجهة عالمية عامة وخطيرة للغاية .

فللقضية الفلسطينية جانب سياسي يتمثل في تدخل قوى اقليمية ودولية وخاصة الدول الامبريالية الكبرى ، كما يتمثل أيضاً في مواقف دول وأحزاب سياسية ومؤسسات ومثقفين ورجال قانون ومجموعات اجتماعية . . . الخ ، وهي

في مجموعها مواقف تتعلق بمعظم المسائل (ان لم تكن كلها) التي تتعلق بطبيعة هذا الصراع وبأطرافه الرئيسية .

وللقضية الفلسطينية أيضاً جانب استراتيجي واقتصادي وعسكري يتعلق بمصالح الدول العظمى ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وخاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار ما لمنطقة الشرق الأوسط من أهمية اقتصادية واستراتيجية ، وهذا يفسر ما تقوم به القوى العظمى الغربية من تدخل مباشر وعلى نحو دائم في هذه المنطقة ، وذلك من أجل الابقاء على مناخ يسوده التأزم والخوف الذي يتيح لها تحقيق الهدف الرئيسي الذي تسعى اليه ، وهو وضع اليد والإطباق على منابع ثروات المنطقة ومواردها .

أما بالنسبة للجانب العسكري، فإنه يتمثل في المقدار الهائل من الأسلحة المتطورة التي سلمت أو بيعت أو قدمت هبة لدول الشرق الاوسط وخاصة اسرائيل ، كل هذا من أجل فرض السيطرة على هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية العالمية، والحفاظ على مناخ تسوده الحروب. ويدل على ذلك توالي الحروب الاقليمية الخمس التي اندلعت في المنطقة (١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، ١٩٨٢) .

وهناك أيضاً جانب ثالث لا يقل أهمية وهو الجانب الايديولوجي . ذلك ان أحد المفاتيح الرئيسية التي قد تساعدنا على الوصول الى جوهر هذا الصراع نجده في الايديولوجية الصهيونية بكل ما تضمنته من مفاهيم عنصرية ودينية وتوسعية وعسكرية .

وعلى أي حال ، إن العنصرية الصهيونية ليست موجهة فقط ضد الفلسطينيين والعرب بل إنها تمتد أيضاً الى جميع سكان العالم الثالث . . ومن المفيد هنا ان نذكر ما صرح به أحد الزعماء « الاسرائيليين » وهو « اسحق شامير » ، عندما كان نائباً لرئيس الوزراء ، إثر القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة والذي اعتبرت بموجبه « الصهيونية » شكلاً من اشكال التمييز العنصري . ففي مقابلة اجرتها معه صحيفة « يدعوت احرنوت » (١٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٥) قال شامير : « لا يمكن الأخذ برأي شعوب هبط أهلها لتوّهم من فوق الاشجار ثم حسبوا أنفسهم زعماء للعالم . . . كيف يمكن ان يكون لأولئك البدائيين رأي خاص

بهم ؟ . . إن الضربة التي تلقيناها من الأمم المتحدة خليقة بأن تجعلنا نؤمن مرة اخرى أننا شعب نسيج وحده »[1] .

وهنا المفارقة الحقيقية ، ففي الوقت الذي تريد فيه اسرائيل ان تنفي تهمة العنصرية ، يكشف القادة الاسرائيليون عن وجههم الحقيقي !

وأخيراً هناك جانب لا تقل أهميته عن الجوانب الآنفة الذكر وهو الجانب الانساني الذي يمس الأخلاقيات الدولية وحقوق الانسان . ذلك ان المشكلة هي ، قبل كل شيء ، مشكلة شعب مضطهد وتم طرده من أرض وطنه وأخضع لكافة انواع الاهانات والمذابح والتعذيب .

ومن البديهي بأن هذه الجوانب المختلفة متشابكة ومتداخلة . ولهذا فمن الخطأ أن تعتمد على جانب دون آخر لكي تفسر هذا الحادث المعقد .

ومع ذلك فإننا سنركز في دراستنا هذه على الجانب الانساني للمشكلة ككل وعلاقته بالجوانب الأخرى على اختلافها وخاصة على الجانب الايديولوجي .

والسؤال الذي يفرض نفسه هو : لماذا اخترنا الجانب الانساني ؟

أولاً ـ لأن لقضية فلسطين طابعاً خاصاً في تاريخ انتهاكات حقوق الانسان :

ان الأمر لا يقتصر هنا ، كما هو في معظم الأحيان في جميع دول العالم ، على مجرد انتهاك تعسفي للحرية أو على الحرمان من الحق في العمل والحق في الأمن الجماعي . . . الخ . بل إنه امر يتعلق بأيديولوجية وبممارسات تمس حق الوجود للسكان الأصليين على أرضهم وفي التاريخ المعاصر ،فإن الوضع الوحيد الذي يمكن ان يقارن بمأساة فلسطين هو في جنوب افريقيا .

ثانياً ـ لأنه في كل مرة يثار فيها موضوع انتهاكات حقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، يركز الانتباه على الاراضي التي احتلتها « اسرائيل » في عام ١٩٦٧ أي على الضفة الغربية وقطاع غزة ، دون أية اشارة الى الاراضي التي احتلها الصهاينة عام ١٩٤٨ وأقاموا عليها دولتهم .

---

(١) روجيه غارودي Garaudy ـ ملف اسرائيل ، صفحة ١٨٤ .

ومن المفارقات أيضاً أن الاعتراف بشرعية الدولة الصهيونية سيرتكز على هذا الوضع القائم غير الشرعي .

ولا بد من التركيز على هذه الحقائق التاريخية الرئيسية لكي نفهم أن مشكلة الشعب الفلسطيني وحقوقه الانسانية تشكل إحدى المعضلات ان لم تكن المعضلة الأكثر تعقيداً التي عرفها العالم في تاريخه المعاصر .

ان قيام الدولة الصهيونية في فلسطين وبمساندة تامة من قبل المعسكر الامبريالي لم يؤد فقط الى انتهاك السيادة الوطنية للشعب الفلسطيني وهي الشرط اللازم لكي ينمو الشعب الفلسطيني نمواً طبيعياً بل أدى أيضاً الى محاولة القضاء على وجود الشعب الفلسطيني نفسه . وكانت النتيجة أن الشعب الفلسطيني قد تحمل وما زال يتحمل كافة أنواع الانتهاكات لحقوق الانسان والاعتداءات والفظائع بل والابادة على نحو مستمر .

وفي كتابه « دولة اليهود » يقول ثيودور هيرتسل ، مؤسس الحركة الصهيونية : « اذا استولنيا على أرض ووجدنا فيها حيوانات شرسة مثل الثعابين الكبرى وغيرها ، فإننا سنكلف السكان الأصليين بابادة هذه الحيوانات قبل ان نقوم بطردهم . . » .

لقد عمل الصهاينة على الالتزام بهذه الخطة الفاشية نصاًوروحاً،ففي أبريل عام ١٩٤٨ وبأسلوب أشبه بالأساليب النازية دمرت القوات الصهيونية قرية ديرياسين وقتلت ٢٤٥ من سكانها ولم تكن هذه المذبحة سوى بداية تنفيذ الخطة الصهيونية التي استهدفت القضاء على السكان الأصليين .

بعد قيام دولة اسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ دخلت الصهيونية مرحلة جديدة في انتهاك الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني . أما الفلسطينيون الذين بقوا تحت الاحتلال العسكري الصهيوني فقد تحملوا كافة أشكال التعذيب والتمييز العنصري . بل وتعرضوا لحملة تسمم جماعي كما حدث في عام ١٩٨٣ في احدى مدارس البنات بالضفة الغربية .

وفي الواقع آن القادة الصهاينة لم يترددوا في اخفاء مواقفهم العنصرية ازاء الشعب الفلسطيني . فقد صرح « اسرائيل جاليلي » وزير الاعلام الاسرائيلي

الأسبق : « اننا لا ننظر الى العرب الفلسطينيين على انهم فئة عرقية أو جماعة مميزة على هذه الأرض . . » ، وقد ذهبت رئيسة وزراء اسرائيل الراحلة ، « غولدا مائير » أبعد من ذلك عندما اعترفت بأنها تشعر بالألم « كلما علمت بمولد طفل فلسطيني » بل إنها زعمت في حديث اجرته معها صحيفة « صنداي تايمز » اللندنية : « لا وجود للفلسطينيين . وليست المسألة مسألة وجود شعب في فلسطين يعتبر نفسه الشعب الفلسطيني ، وليست المسألة أننا اتينا وطردناهم وأخذنا بلادهم . لا ، انهم لم يوجدوا اصلا »[٢] .

وسيراً على هذا المنطق على حد قول روجيه غارودي في كتابه « ملف اسرائيل » « فإنه ينبغي طرد او استئصال أولئك « الغائبون ـ الحاضرون » الذين يقاومون اسرائيل ، تماما كما فعل مهاجرون آخرون في امريكا مع الهنود الحمر » .

وفي ضوء هذا الموقف الفاشي المتطرف وامتداده الامبريالي ، يجب تناول القضية الفلسطينية على أنها حالة خاصة وقائمة بذاتها في تاريخ انتهاكات حقوق الانسان .

بقي أن نوضح مفهوم حقوق الانسان وان نحدد جوانبه في اطار القانون الدولي .

ظهر مفهوم « حقوق الانسان » في القانون الدولي لأول مرة عندما انعقد مؤتمر سان فرانسيسكو لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥) . ويحدد الميثاق هذا المفهوم على النحو التالي : « احترام مبدأ المساواة لحقوق الشعوب وحقهم في أن يقرروا مصيرهم . . . » (المادة ٥٥)«الاحترام العالمي والفعّال لحقوق الانسان وللحريات الأساسية بالنسبة للجميع دون أي تمييز من حيث العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين . . . » . كذلك نصت ديباجة الميثاق بأن « شعوب الأمم المتحدة قد أكدت ايمانها بحقوق الانسان في ظل حياة كريمة » .

ومنذ صياغة الميثاق في عام ١٩٤٥ اكتسب هذا المفهوم لحقوق الانسان طابع الالزام في القانون الدولي العرفي والذي يعد ، وفقا لما نصت عليه المادة ٣٨ من أنظمة « المؤتمر الدولي للقانونيين » أحد المصادر الرئيسية للقانون الدولي في حين ان

---

(٢) روجيه غارودي Garaudy ـ ملف اسرائيل ، صفحة ٤٢ .

الاثنين الآخرين يعتبران من المبادىء العامة للقانون وللاتفاقيات . ان الطابع العرفي لحقوق الانسان لا يمكن ان يكون موضع جدل نظراً لهذا العدد الهائل من الاعلانات والقرارات وغيرها من الأدوات التي صاغتها الأمم المتحدة أو تمت صياغتها تحت اشرافها . وبالتالي فإن العرف ينبع عن موافقة ضمنية من قبل الأطراف المعنية .

وعلى أي حال ، إن مفهوم القانون بمعناه الأشمل يعني الدفاع عن الأفراد والجماعات ضد تجاوزات أي نظام حكم وضد الظلم كما يعني وضع قواعد للحد الأدنى من السلوك التقليدي من أجل تنظيم الحياة الجماعية داخل المجتمع وتشجيع التعاون بين الأفراد أو بين الجماعات . .

وفي ضوء ما سبق ، وبالرجوع الى ميثاق الأمم المتحدة ، هذه المعاهدة المتعددة الأطراف التي أسست بها الدول منظمة الأمم المتحدة في شكل كيان مميز وبناء وعادل للقانون الدولي ، وبالرجوع أيضاً الى الأدوات القانونية التي أعدت داخل الأمم المتحدة ، يمكن القول بأن « حقوق الانسان » قد اصبحت مفهوماً عاما يشمل العديد من المبادىء الاساسية أهمها :

* الاعتراف بكرامة الانسان (ديباجة الميثاق وديباجة الاعلان العالمي لحقوق الانسان . .) وهذا يعني الاعتراف بالحق في الحياة .

* مبدأ المساواة بين الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم (المادة ٥٥ من الميثاق والاعلان حول منح الاستقلال للدول وللشعوب المستعمرة) .

* مبدأ الكرامة والمساواة بين الجميع دون اي تمييز قائم على العرق او الدين او الجنس . . . الخ ونبذ جميع أشكال التمييز العنصري (الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والمعاهدة الدولية حول القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري . . .)

* احترام حق الشعوب في السيادة وحقها في استغلال ثرواتها الطبيعية (اعلان ١٤ ديسمبر ١٩٦٦) .

* احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الميثاق والتحالف الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ١٩٦٦) .

* احترام الحقوق المدنية والسياسية (التحالف الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ـ ١٩٦٦) .

هذه المبادىء الأساسية تشكل أهم المراجع فيما يتعلق بحقوق الانسان التي نصت عليها القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية وبصفة خاصة لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة واللجان الاقليمية لحقوق الانسان .

إن هذه المبادىء تعد العناصر الرئيسية في القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق الانسان .

كذلك هناك معاهدات دولية أخرى صيغت من أجل ضمان حقوق المواطنين وممتلكاتهم وقت الحرب أو تحت الاحتلال . والمقصود هنا معاهدة لاهاي (١٩٠٧) ومعاهدة جنيف (١٩٤١) والبروتوكولات الملحقة بها في ١٩٧٧ ، والتي تتعلق بحماية الأفراد المدنيين وقت الحرب والحماية العامة لممتلكاتهم . هذه الأدوات تشكل المراجع الخاصة بالقانون الدولي فيما يتعلق بالمسائل الناتجة عن حالة حرب أو احتلال .

ولكن مع كل هذا فإن حقوق الانسان ليست فقط وثائق عامة ونظرية ابتكرتها الأسرة الدولية بل هي أيضاً قوانين طبيعية تلبي احتياجات حيوية وطبيعية لحماية الحياة والوجود والغذاء والعمل والصحة والهوية والثقافة والكرامة الانسانية والحرية . . . الخ ، وهكذا ، تبدو حقوق الانسان وكأنها قد لازمت المجتمع الانساني منذ بدايته . فهي قد عرفت ، اسوة بالعلاقات الاجتماعية ، تطوراً من حيث الكم والنوعية يتوافق مع تطور المجتمع نفسه . فمنذ الوقت الذي كانت فيه العلاقات الاجتماعية تقتصر على الخلية الأسرية او على القبيلة وكان الرقّ في حد ذاته يعتبر إحدى المؤسسات القانونية والشرعية ، أي حتى اللحظة التي بلغت فيها العلاقات درجة عالية من التعقيد والعالمية فإن « حقوق الانسان » لم تكن تعترف بنفس الحقوق لجميع اعضاء المجتمع وكانت تضمن مع ذلك حداً أدنى من الحماية للأفراد والجماعات .

وفي ضوء ما سبق ، ودون محاولة تطبيق منهج صارم، فإننا سنحاول في هذه

الدراسة ان نركز على الفارق الكبير الذي يفصل بين المبادىء النظرية « لحقوق الانسان » وبين الايديولوجية والسياسات والممارسات الصهيونية ازاء الفلسطينيين والأمة العربية والجماعة الدولية بأكملها . .

البـــاب الأول

الخلفية التاريخية



الفصـــل الأول

فلسطين في قديم العصور

يدعي الصهاينة ان غزوهم لفلسطين ليس سوى ممارسة لحقوق تاريخية وتحقيق لوعود نصت عليها « التوراة » فقد نص بيان المنظمة الصهيونية العالمية المقدم في مؤتمر السلام بفرساي في عام ١٩١٩ على ان « هذه الارض هي الوطن التاريخي لليهود » .

وفي عام ١٩٦٧ ، وبعد حرب الايام الستة واحتلال الجيش الاسرائيلي للضفة الغربية التي اطلق عليها الاسم القديم الذي ورد في التوراة « يهوذا والسامرة » كان موشيه ديان يطالب بعدم التخلي مرة اخرى عن هذه الأرض لأنها « تقع في قلب التاريخ اليهودي » .

لهذا ، اكد اعلان قيام دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ على ان هذه الدولة قد اسست استنادا الى (الحق الطبيعي للشعب اليهودي) .

ويجدر بنا هنا فحص هذه الادعاءات بالحقوق التاريخية لكي نقضي على العديد من الاساطير والادعاءات التي تقبلها الرأي العام الغربي منذ زمن بعيد .

وكما يقول روجيه غارودي في كتابه « ملف اسرائيل . . . الصهيـونية السياسية » ان هذه « الحقوق » التاريخية التي تدعيها الصهيونية لا تستند الى أي اساس علمي وقانوني مقبول شرعاً « ذلك لأنه اذا رجعنا الى النصوص القديمة غير التوراة ، فإن المصادر الوحيدة المتوافرة والتي تذكر اسم « اسرائيل » يمكن ان تعد على اصابع اليد الواحدة . ومن هذه المصادر مسلة تمجد الانتصارات التي حققها الفرعون مرنبتا في فلسطين . . . وتدمير اسرائيل ، في حين نجد ما لا يقل عن ٤٠٠

لوح من الفخار اكتشفت في عام ١٨٨٧ بتل العمارنة وهي تحتوي على المراسلات التي تمت بين الفرعون والامراء التابعين له في فلسطين وفي سوريا ولا يوجد فيها أي أثر يشير الى وجود اسرائيل »[٣] .

وبالرجوع الى هذه المصادر ، يكشف غارودي استحالة منح اليهود اية حقوق تاريخية في فلسطين على أساس انهم اول من عاش فيها . وفي الواقع فإن القبائل العبرية عندما جاءت الى فلسطين ، قد وجدت في هذه الأرض سكاناً اصليين وهم الكنعانيون والحثّيون والفلسطينيون . وهؤلاء هم الذين اعطوا لهذا البلد تسميته الحالية : « فلسطين » ولا يكتفي غارودي بهذه المصادر ، بل يرجع الى التوراة نفسها ليؤكد بأن الصهيونية السياسية تنتقي من تاريخ فلسطين بعض الفترات القليلة التي قام العبريون خلالها بدور ملموس ومنها :

ـ احتلال ارض كنعان من القبائل التي عاصرت يوشع وهي فترة تحددها المصادر التاريخية ما بين القرنين العاشر والثالث عشر قبل الميلاد .

ـ عهدا داوود وسليمان ويمتدان على مدى ٧٣ عاما .
ـ النفي في بابل والعودة .
ـ حركات التمرد التي قامت ضد الرومان في عام ٦٣ و١٣٥ .

ويتبين هنا ان اليهود لم يحكموا فلسطين سوى مدة اربعة قرون وان كانوا قد عاشوا على ارضها على مدى ١٣ قرناً ولكن بجانب السكان الاصليين لهذا البلد وخاصة الفلسطينيين الذين وجدوا منذ ٥ آلاف سنة على الأقل .

ويصل غارودي الى نتيجة مفادها . . .

ان كل ما تبقى من التاريخ قد تم طمسه وكأن لم يحدث اي شيء على هذه الأرض طوال الألفي عام التي سبقت قدوم العبرانيين . . ثم لا شيء ايضاً طوال الالفي عام ، التي تمتد منذ تمرد باركوخبا في عام ١٣٥ بعد الميلاد وحتى انشاء دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨[٤] .

---

(٣) روجيه غارودي ، ملف اسرائيل ، صفحة ٣٦ .

(٤) روجيه غارودي / النسخة الفرنسية ، صفحة ٤٦ .

وهناك تحريف آخر للاحداث : وهو ما يحاول ان يثبته الصهاينة من ان « العودة الى صهيون » أي قضية الصهيونية نفسها كانت التطلع الدائم عبر جميع العصور « للجماعة » اليهودية .

ولكن اليس من الغريب ان نكتشف انه حتى القرن الـ ١٥ كانت الاغلبية العظمى لليهود تقيم خارج فلسطين ؟ وان المدن التي كانت مأهولة اكثر من غيرها باليهود كانت روما والاسكندرية وفرنسا وهولندا وليست القدس . وعلى عكس ما تبثه الدعاية الصهيونية فإن الفرصة كانت متاحة اكثر من مرة امام اليهود لكي يعودوا الى فلسطين لو كانوا ارادوا ذلك وخاصة بعد سقوط الامبراطورية الرومانية وكان العرب من جانبهم قد رفعوا أي حظر على اقامة اليهود . ولكن الذين انتهزوا الفرصة لكي يعودوا الى فلسطين كانوا مع ذلك اقلية هزيلة[٥] .

وهكذا تبين لنا ان هذا البلد الذي طالما رغب فيه الصهاينة لم يكن قط محط آمال جميع اليهود في كل زمان وفي كل مكان . وفي عام ١٩٤٥ اختار معظم اليهود الذين نجوا من معسكرات الاعتقال النازية والذين كانوا موجودين في منطقة الاحتلال الامريكية ، الانتقال الى الولايات المتحدة او الى أي بلد آخر ، ولكن هذا لا يعني بأنه لم يكن للنازية تأثير كبير على هجرة اليهود الى فلسطين .

بهذه الطريقة ، قامت الصهيونية بتزوير التاريخ واستعانت في ذلك بقراءة انتقائية للتوراة وبتحويل حقيقي لإرادة الله ، تستغل ذلك من اجل خدمة اهدافها السياسية . وكما يقول غارودي « . . . فالصهيونية تفسر التوراة تفسيراً متعسفاً قبلياً مزيفاً لإرادة الله وذلك لاخفاء نواياها الدفينة واهدافها السياسية »[٦] .

---

(٥) روجيه غارودي ، ملف اسرائيل ، صفحة ٤١ .

(٦) المصدر نفسه صفحة ١٩ .

الفصـــل الثاني

فلسطين في العصور الوسطى

ساد الإسلام في فلسطين في اواخر القرن السابع ، ولكن في العصور الوسطى ، قام المحاربون المسيحيون في اوروبا الغربية الذين كانوا يذبحون مواطنيهم من اليهود ، بمسيرة طويلة باتجاه فلسطين اتخذت شكل حرب صليبية ، وكان هدفهم المعلن هو تحرير فلسطين من النفوذ الإسلامي .

وقد فرض هؤلاء المحاربون سيطرتهم على فلسطين بقوة السلاح وبفضل تمويل الغرب . ولكن بعد مضي قرنين من الاحتلال (١٠٩٦ ـ ١٢٩١) كان قد تم طردهم من جميع الاراضي الفلسطينية ، وكان من اهم الاحداث خلال هذه الفترة ان الصليبيين عند محاصرتهم لمدينة القدس ، في عام ١٠٩٩ لم يترددوا في احراق اليهود (رجالا ونساء وشيوخا واطفالا) داخل معابدهم . وعندما استعاد صلاح الدين الايوبي المدينة في عام ١١٨٧ أي بعد مرور قرن، سمح لليهود بالعودة اليها .

وبعد مرور قرنين على رحيل الصليبيين ، وقعت منطقة الشرق الاوسط تحت السيطرة العثمانية لمدة ٤٠٠ سنة أي من القرن السادس عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨ ، وخلال هذه الحقبة ، كانت اوروبا ماضية في اضطهادها لليهود ، (وخاصة اسبانيا في القرن الخامس عشر في عهد ملوكها « الكاثوليكيين المتعصبين ») .كان لهذا الاضطهاد اسباب اهمها ذو طابع اقتصادي ، ذلك ان اليهود كانوا يمثلون البرجوازية الصغيرة ذات النشاط التجاري المعروف وكذلك طبقة الحرفيين ،وكان لهؤلاء اليهود ايضا نشاط مالي هام ، اذ كانوا يقرضون ابناء الامراء والاقطاعيين . بالاضافة الى ذلك كله ، هناك موقف الكنيسة الكاثوليكية التي تحمّل اليهود مسؤولية صلب السيد المسيح .

ولكن بالرغم من كل هذا الاضطهاد فإن الهجرة اليهودية الى فلسطين قد بقيت محدودةللغاية ،فحتى منتصف القرن التاسع عشر لم يكن عدد السكان اليهود في فلسطين يزيد عن ١٢ ألف نسمة من اصل ٥٥٠ ألف نسمة هي مجموع السكان . ولكن بعد ذلك اخذ هذا العدد في الارتفاع المتواصل ، ويرجع هذا بصفة خاصة الى ظهور تيار قوي معادي للسامية في كل من روسيا وبولندا ورومانيا .

بقي ان نذكر بعض الاحداث التاريخية ذات الأهمية :

١) خلال الفترة الطويلة التي احتل فيها العرب اسبانيا والتي دامت حوالى ٨٠٠ عام ، فإن اليهود لم يكونوا عرضة لأي تعسف او اضطهاد .

٢) ان عودة اليهود الى فلسطين لم تكتسب اهميتها الا مع ظهور الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر . وبالتالي يمكن الجزم بأن هذه العودة لم يكن الدافع لها اي شعور بالحنين الى العودة الى « ارض الأجداد » وهو اللفظ الذي طالما يستخدمه الصهاينة . وعلى أي حال لم يكن هذا هو الواقع ، ذلك ان اجيالاً كاملة من اليهود لم تولد أو تنشـأ في فلسطين وبالتالي لا يمكنها ان تشعر بأي انتهاء ثقافي او نفسي او وطني الى فلسطين ، وربما كان لها انتهاء ديني الى حد ما ، ولكن اليس من الغريب حقاً ان اليهود الأكثر تديّنا واستقامة لا يعترفون بدولة اسرائيل لأن « العودة الى صهيون » لا يمكن ان تتحقق من وجهة نظرهم الدينية الا بعد قدوم « المسيح » الى الأرض ؟ .

٣) هناك ملاحظة تفرض نفسها وهي : لماذا خلال ٢٠٠٠ عام لم تولد حركة « احياء صهيون » الا مع ظهور الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر ؟!

على اية حال ، يلاحظ بأن رواد الصهيونية أنفسهم لم يتفقوا حول الموقع الجغرافي « لأرض الميعاد » ! : فقد اقترح البعض أوغندا في افريقيا ، بينما البعض الآخر يرونها في الارجنتين ولم يقع الخيار على فلسطين ، في نهاية الامر ، الاّ بفضل هيرتسل .

وهكذا يتضح بأن فلسطين لم يقع عليها الاختيار الحقيقي الا لكونها تلبي المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للدول الاستعمارية الكبرى في ذلك الوقت ، وهي مصالح كانت تتوافق تماماً مع مصالح الحركة الصهيونية العالمية وتطلعاتها .

الفصـــل الثالث

المرحلة المعاصرة

في عام ١٩١٨ ، انتهى الاحتلال العثماني بغد انتصار الحلفاء (بريطانيا ـ الولايات المتحدة وفرنسا) على تركيا ـ قلب الامبراطورية العثمانية ـ والمانيا والنمسا والمجر . وكانت الحرب العالمية الأولى قد ادت الى انهيار اربع من الامبراطوريات الاوروبية القديمة (المانيا والنمسا ـ المجر وتركيا وروسيا) . وقد ترافق هذا الانهيار للامبراطوريات الأربع مع صعود بريطانيا التي فرضت هيمنتها على مناطق مختلفة من العالم كانت حتى ذلك التاريخ خاضعة للامبراطوريات القديمة ، ومن ضمنها فلسطين .

ومنذ بداية القرن العشرين لم تكف بريطانيا عن ممارستها لنفوذها الهائل على الطرق البحرية والمناطق الاستراتيجية . فقد احتلت الهند منذ القرن الثامن عشر كما حاولت بسط نفوذها على افريقيا الغربية ، حيث فرضت على الثقافات المحلية صورة من الاستغلال الاستعماري كانت تتوافق تماماً مع صعود ورخاء الصناعة الانكليزية الوليدة .

وفي عام ١٨٦٣ نجحت بريطانيا العظمى في الاستيلاء على قناة السوّيس في مصر وعزّزت بذلك مصالحها في المنطقة . ان جميع هذه العوامل سوف تكون لها نتائج كبيرة على فلسطين التي اصبحت منذ ذلك التاريخ تشكل اهمية استراتيجية رئيسية بالنسبة للمصالح البريطانية .

وبعد انهيار الامبراطورية العثمانية ، وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني ولم يرحل آخر الجنود الانكليز عن هذا البلد الا في عام ١٩٤٨ بعد ان تمكنت بريطانيا من اقامة شكل جديد من الاستعمار الاستيطاني .

ولم يكن هؤلاء المستعمرون الجدد سوى اليهود الاوروبيين الذين فروا من أوروبا بعد المذابح التي نفذتها المانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد اعلن هؤلاء قيام دولة اسرائيل التي تم الاعتراف بها من قبل جميع دول اوروبا وامريكا الشمالية .

وكان ضحايا هذا النظام الجديد السكان المحليون ، أي الفلسطينيون .

جذور الصهيونية

الصهيونية هي الحركة السياسية التي أدت الى قيام الدولة الجديدة . وقد نشأت هذه الحركة في اوروبا في نهاية القرن التاسع عشر عندما كان الاستعمار الاوروبي قد وصل الى ذروته في افريقيا وآسيا ، بينما كانت هناك موجة معادية للسامية شملت أوروبا بأكملها .

وعلى أي حال ، كانت جذور التيار المعادي للسامية في القرن التاسع عشر ايضا ـ كما كان الحال في العصور الوسطى ـ ذات طابع اقتصادي . وفي الواقع كان اليهود ، بفضل ما يتمتعون به من تقاليد عريقة في فنون التجارة ، قد نجحوا في التكيف مع الحياة الاقتصادية الجديدة في اوروبا الغربية ، فأصبحوا يشكلون تهديداً للبورجوازية المتوسطة غير اليهودية وهو تهديد سوف ينمو مع الأزمات الكبرى الدورية التي كانت ترتج لها قواعد العالم الرأسمالي .

وفي اوروبا الشرقية ، وخاصة في روسيا القيصرية ، كانت هناك قيود قانونية بالاضافة الى التمييز الاجتماعي . فلم يكن لليهود الحق في شراء اراضٍ او استثمارها . ولم يكن يسمح لهم بالاقامة في الجزء الغربي من الامبراطورية.وخلال الثمانينات من القرن الماضي كانت السلطات القيصرية تنظم حملات دموية للقضاء على اليهود .

ان هذه الموجة المناهضة لليهود وهذا التمييز في المعاملة ، قد أمدا الحركة الصهيونية بحجة هامة وهي : ان معاداة السامية هي ظاهرة موجودة على الدوام ومتجذرة في نفس كل من هو ليس يهودي وبالتالي ، لا بد من ايجاد ارض تخصص لإقامة اليهود حيث يشكلون فيها الاغلبية ، ولكي يحيوا في مأمن عن أي تمييز .

وسنرى فيما بعد ان الصهيونية ، كحركة استعمارية استغلت معاداة السامية لكي تحقق مشروعها الامبريالي والعنصري .

مؤسس الحركة الصهيونية هو مواطن مجري اسمه ثيودور هيرتسل . وقد قامت هذه الحركة كرد فعل على موجة العداء للسامية التي اجتاحت اوروبا وخاصة في المجر حيث كان اليهود معرضين لهجومات دموية كان يقوم بها الفلاحون المجريون بمساندة تامة من اسيادهم الاقطاعيين . لهذا كان لقضية « درايفوس »(ضابط يهودي فرنسي اتهم بنقل اسرار عسكرية الى المانيا) مكان الصدارة في الصفحات الأولى في جميع الصحف الفرنسية .

ان جميع هذه الاحداث قد مكنت هيرتسل من وضع الاساس النظري للحركة الصهيونية والدعوة الى عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل في عام ١٨٩٨ .

ومن اهم المنجزات التي حققها مؤتمر بازل : اعتماد البرنامج الصهيوني ، وتأسيس المنظمة الصهيونية العالمية التي كلفت بتنفيذ الاهداف الرئيسية لهذا البرنامج وهي :

اولاً : تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وخاصة في صفوف الطبقات الاجتماعية الأكثر نشاطا (العمال الزراعيون والأيدي العاملة المتخصصة) .

ثانياً : تنظيم الوجود اليهودي وذلك بربطه بمؤسسات على الصعيدين المحلي والدولي .

ثالثاً : تعزيز الوعي « القومي » اليهودي وتطلعاته .

رابعاً : اتخاذ جميع الاجراءات المناسبة من اجل ضمان مساندة وتأييد جميع الدول المعنية بالمشكلة اليهودية وخاصة عندما يصبح ذلك ضرورياً لتحقيق الأهداف الصهيونية(٧) .

وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٨٩٧ و١٩١٣ توالت المؤتمرات الصهيونية في بازل ولندن ولاهاي وهامبرغ وفينا ، وفي المؤتمر الخامس في بازل قررت الصهيونية

---

(٧) Toomia, Saber ـ التاريخ العام لليهود ، صفحة ١٩٦ .

انشاء « الصندوق القومي اليهودي » الذي اوكلت اليه مهمة شراء الاراضي في فلسطين .

ويعتبر كل من الصندوق القومي اليهودي والوكالة الصهيونية العالمية الاداة الرئيسية لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية العالمية وذلك منذ المؤتمرات الصهيونية الأولى .

في كتابه « دولة اليهود » وضع ثيودور هيرتسل الاساس النظري للحركة الصهيونية حيث يرى ، ان المشكلة اليهودية في رأيه لم تكن مشكلة اجتماعية او دينية وان كانت ترتدي احياناً هذا الثوب ، بل هي قبل كل شيء « مشكلة قومية » ، لهذا لا بد أن تتحول الى مسألة سياسية دولية ويكلف بتسويتها مجلس يمثل « الشعوب المتحضرة » . (كذا !!)

ومن اجل تحقيق هذا المشروع قدم هيرتسل حجتين هامتين سوف تشكلان حجر زاوية لصياغة الايديولوجية والدعاية الصهيونية .

ـ الأولى تركز على وحدة « الشعب اليهودي » من حيث العرق ، وفي تعرضه لكافة اشكال الاذلال والاضطهاد .

ـ الثانية وهي منبثقة عن الاولى ، تمنح لهذا الشعب الحق في انشاء « وطن قومي » لليهود .

فيما يتعلق بالحجة الأولى كتب هيرتسل : « اننا شعب واحد . . وشخصيتنا القومية معروفة تاريخيا كما انها شخصية رفيعة للغاية بالرغم من كافة اشكال الاذلال التي مورست ضدها ، وبالتالي لا يمكن المطالبة باختفائها . ان اليهود الاقوياء يعودون بكبرياء الى شعبهم كلما اندلعت موجة من الاضطهاد . . . وبينما يفقدنا الشعور بالرضى فرديتنا فإن القمع يحيي في نفوسنا الوعي بأصلنا ، كما ان كره الشعوب المحيطة بنا يجعل منا غرباء . . وسنبقى سواء اردنا ذلك ام لا ، مجموعة تاريخية ، يمكن التعرف عليها من خلال تناسقها . . اننا شعب . . ولدينا القوة اللازمة لإقامة دولة . . »

اما بالنسبة لليهود الضعفاء ، اليهود الذين تم استيعابهم ، فواسفاه « ان اليهود الفرنسيين اليوم يحتجون لأنهم يدعون انه قد تم استيعابهم ، وانني ارد عليهم

ببساطة : ان الأمر لا يخصهم لأنهم فرنسيون يهود وهذا حسن جدا . ولكن هذا الامر يختص بالشؤ ون الداخلية لليهود . . ان فروعاً كاملة من اليهودية قد تبتعد عن الشجرة ولكن هذه الاخيرة تبقى حية »[٨] .

أما بالنسبة للحجة الثانية فإن هيرتسل يعرضها على النحو التالي : « لا توجد اية حلول سوى اقامة دولة يهودية ، اننا نملك القدرة على تكوين دولة ـ دولة مثالية ـ لهذا فإننا نملك جميع الادوات اللازمة لبنائها . . ان هذه الدولة ستقوم عندما تكون لنا سيادة على قطعة من الأرض تتوافق مع احتياجاتنا كشعب . ونحن سنتكفل بكل ما هو باق . . . »[٩] .

هذا هو البرنامج الصهيوني الذي وضعه هيرتسل . إنه يحتوي على جميع العناصر الايديولوجية الصهيونية : الشخصية القومية . . العنصر اليهودي . . المجموعة التاريخية المتناسقة . . الفردية ، الشعب الواحد . . . رفض الاندماج مع الشعوب الاخرى . . رفض اليهود الذين تم استيعابهم . . . استغلال معاداة السامية وذلك من خلال اضطهادهم لتعزيز الشعور بالعزلة « . . حق اقامة دولة » . .

سواء اخذنا هذه العناصر كلاً على حدة او مجتمعة يتبين لنا انها تشكل الاساس ، بل جوهر الفكر الصهيوني ومظاهره المحددة .

ان هيرتسل يركز على فكره العنصري بل ويبدو ايضا انه يمجد هذا المفهوم اذ يجعله احد المظاهر أو السمات الاساسية لليهود الاقوياء (اليهود الاقوياء يعودون بكبرياء الى شعبهم) .أليس هذا المفهوم شبيها بمفهوم النازيين الذين يعتبرون الجنس الآري . . جنساً متفوقاً ؟!

كما ان هيرتسل يركز على اصالة العنصر اليهودي كمجموعة منسقة واحدة وغريبة ، وهو يستغل العدوان والاضطهاد والكراهية لدى المعادين للسامية لصالح اهداف سياسية . فهو يعتبر معاداة السامية والاضطهاد اموراً مرغوبة ومفيدة ، حتى

---

(٨) Theilhac, Ernest ـ هل عمر اسرائيل خمسون سنة . ثيودور هرتسل ومذهبيته صفحة ٢٤٠ .

(٩) المصدر نفسه صفحة ٢٤١ .

يتم تطهير الجنس اليهودي ويصبح اليهودي اكثر وعياً بأصالته . هكذا ينظر الى الاضطهاد على انه حافز مناسب للحفاظ على تناسق هذه المجموعة ووحدتها .

وبتعبير آخر ، ان هذه المجموعة ستفقد تناسقها وتاريخها ونوعيتها المميزة عندما تنجو من الاضطهاد ، اما اهم اعداء الفكرة الصهيونية من وجهة نظر هيرتسل فكره العنصري فهما : الرخاء والاستيعاب داخل مجتمعات اخرى !

بقي ان نشير الى ان « اليهودي » من وجهة نظر مؤسس الصهيونية يتحدد وفقاً لمعيار العنصر وليس وفقا لمعيار الدين .

ويرى هيرتسل ان الشعب اليهودي والمضطهد له وعي عميق بأصله لا يمكن ان يطالب الا باقامة دولة « ان لدينا القوة اللازمة لتكوين دولة ، وهي الدولة الصهيونية ، كما ان الأسس الايديولوجية لهذه الدولة لا بد وان تكون عنصرية » .

ومن الجدير بالملاحظة ان هيرتسل نفسه يعترف بأن مفهومه « للشعب » اليهودي يمكن ان يؤدي الى اعتباره معاديا للسامية . وفي الفصل الاخير من هذه الدراسة سنتناول هذا الجانب الاساسي للفكر الصهيوني بعد هيرتسل مع التركيز على الطابع العنصري للدولة الصهيونية .

كان هيرتسل قد فكر في الارجنتين وفي فلسطين لتكون احداهما الارض التي يمكن ان تقام عليها الدولة الصهيونية ثم وقع اختياره على الثانية لاسباب استراتيجية وتاريخية ذلك لأنه كان مقتنعا بأن اختيار فلسطين بالذات سوف يضمن له استجابة عاطفية من قبل الجماعات . . « فإن فلسطين هي وطننا التاريخي الباقي في ذاكرتنا . وان مجرد ذكر هذا الاسم سيكون بمثابة صرخة للانضمام بالنسبة لشعبنا . . »[١٠] .

يبقى سؤالان : ماذا سيكون امر السكان الاصليين في فلسطين ؟ وكيف يمكن ضمان الحصول من دولة كبرى على المساندة اللازمة لتحقيق هذا المشروع الطموح للغاية ؟

لقد حاول هيرتسل دائماً في كتاباته ان يثبت بأن فلسطين منطقة يسودها البؤس والفقر والطاعون فكان يقول « ان ممثلي الحضارات الغربية سيجلبون معهم النظام

---

(١٠) Theilhac, Ernest ـ ثيودور هرتسل ومذهبيته ، صفحة ٢٤١ .

والنظافة والتقاليد المرفهة المعمول بها في الغرب . . »[11] .

ويؤكد « بأننا سنقيم هناك مركزاً امامياً للحضارة في وجه البربرية » . ان هيرتسل يدرك جيداً متطلبات الاستراتيجية البريطانية في المنطقة : فقد اقترح بأنه « اذا ما اضطرت بريطانيا العظمى الى الانسحاب من قناة السويس فإن الانكليز سيكونون مجبرين على البحث عن طريق بحري آخر ليوصلهم الى الهند . . ولهذا فإن وجود فلسطين يهودية يمكن أن يكون الحل الممكن لهذه المشكلة . . . »

ان هذه الارضية الايديولوجية والاستراتيجية التي وضعها هيرتسل هي التي ستشكل الاساس النظري والعملي للحركة الصهيونية منذ اعلان وعد بلفور وحتى ايامنا هذه .

وسنكتفي هنا بذكر شهادة واحدة وهي لحاييم وايزمان اول رئيس لدولة اسرائيل «ان اليهود يشكلون فئة خاصة من العنصر الاجنبي ، الذي لا يثير عند الغير المشاعر المعتادة لحسن الضيافة ولحب الاستطلاع المتفهم لكل ما هو غريب ، بل يثير كل ما هو عكس ذلك . . فإن اليهود يثيرون الشعور بأنهم يأخذون دائماً ودون ان يعطوا شيئا : ان اليهود ليس لهم مكان يقيمون فيه . . ليس لديهم وطن . . وبالتالي يجب ان يمنحوا وطنا . . »[12] .

هذا الاصرار على « تفرد اليهود » الا يتوافق تماماً مع التصور النازي والمعادي للسامية الذي يؤكد بأن اليهودي يشغل جسماً غريباً على كل مجتمع غير يهودي وعلى هذا يجب القضاء عليه من اجل الحفاظ على تناسق المجتمعات ، وعلى أي حال فإن الحل النهائي للمسألة اليهودية كما اقترحه هتلر كان له نفس المقدمات التي طرحها كبار مؤسسي الصهيونية .

أما من حيث اعتبار معاداة السامية ظاهرة ابدية ومهيمنة فإن مثل هذه الحجة لها قيمتها لفترة ما بالنسبة لمجتمع او نظام سياسي معين ولكنها ليست ظاهرة عالمية : فإن اليهود في اليمن مثلاً لم يكونوا في أي وقت موضع أي تمييز . وفي الدول العربية

---

(١١) Herzel, Theodor ـ يوميات ثيودور هرتسل ، صفحة ٢٤٣ .

(١٢) Ginewski, Paul ـ الصهيونية من ابراهيم الى ديّان ، صفحة ٣٨١ .

(وحتى ظهور الصهيونية) كان اليهود يعيشون وضعا طبيعيا مثلهم مثل المواطنين الآخرين . اما في الولايات المتحدة حيث يقيم عدد من اليهود يفوق ضعف الذين يعيشون في « اسرائيل » فلا يمكن ان نتكلم هنا عن مناخ معاد للسامية بل العكس تماماً هو الصحيح .

وهناك افكار اساسية اخرى طرحها هيرتسل مدت الحركة الصهيونية العالمية بالمبادىء الأساسية . ومن هذه رفض الاعتراف بوجود شعب فلسطيني على ارض فلسطين ذلك لأن الأمر يتعلق ، وفقاً للصيغة التي وضعها اسرائيل زانجويل « ارض بدون شعب لشعب بدون ارض » .

اما عن الاستعانة بالمعاداة السامية كوسيلة للدعاية للايديولوجية الصهيونية ، فقد بقيت حتى ايامنا هذه الاتجاه السائد للفكر وللتطبيق السياسي .

« انني لا أشعر بأي خجل في ان اعلن بأنه لو كنت املك السلطة ، فإنني سأختار حوالى عشرين من الشبان القادرين والاذكياء يتوقون الى التضحية بحياتهم من اجل قضية الشعب اليهودي ، وسأرسلهم الى الدول حيث يحيا اليهود الغارقون في الملذات . . لكي ينشروا شعارات معادية للسامية مثل : « اليهود الدمويون » ، او « ارحلوا ايها اليهود وعودوا الى فلسطين » فإنني متأكد بأن الهجرة الى اسرائيل ستتضاعف عشرة آلاف مرة بالنسبة لما هي عليه الآن » .

ولكن هذا الاستغلال لمعاداة السامية كوسيلة لتبرير السياسات والمواقف الفاشية للصهيونية لم تنخدع به الضمائر الحرة والمحبة للعدالة ، وكما لخص ذلك السيد وغنر (Wagner) في مجلة « داي فولتفوش » الصادرة في زيوريخ (٣١ آب ـ اغسطس ١٩٧٦) وذلك بقوله :

« ان المعادي للسامية اليوم هو ذلك الذي لا يؤيد الاسس الاخلاقية لاعلان بلفور والذي يتساءل حول مضمون هذه المشكلة ، انه الذي يسأل اليهود عن معنى الصهيونية . . انه الذي يصف اسرائيل بأنها دولة اليهود وليست الدولة اليهودية . . انه الذي يؤكد بأن فلسطين كانت ارضاً عربية منذ ١٣٠٠ سنة مضت . . انه الذي لديه الشجاعة ليقول بأن اسرائيل تتجاهل مأساة اللاجئين العرب . . انه الذي يدهش عندما يسمع عن « الاراضي المحررة » ويعني بذلك الجزء الشرقي من

فلسطين . . انه الذي لا يتحمس لفكرة ضم مدينة القدس الى الدولة الصهيونية . اذا كان المعادي للسامية هو هذا الشخص فإنني في هذه الحالة معاد للسامية » .

دور بريطانيا في قيام اسرائيل « وعد بلفور »

حاول هرتسل اقناع بريطانيا بالأهمية الاستراتيجية « لفلسطين يهودية » ولاقت هذه الفكرة ترحيباً في بريطانيا،وليس ثمة شك في أنه كانت هناك عوامل اساسية اخرى اسهمت في الحصول على القرار البريطاني الخاص بضرورة اقامة وطن لليهود في فلسطين ، ومن هذه العوامل :

أولاً : هجرة يهود اوروبا الشرقية الى بريطانيا

في نهاية القرن التاسع عشر ، شهدت بريطانيا تدفقاً هائلاً من المهاجرين اليهود القادمين من اوروبا الشرقية وقد ادى ذلك الى موجة من المظاهرات العنيفة جداً اتسمت بالمعاداة الشديدة للسامية ، وكان لا بد للحكومة البريطانية من ان تسرع في معالجة الوضع المتأزم ، فكان ان اتخذت عدة اجراءات استهدفت الحد من الهجرة وقد اصدرت تشريعات لتحقيق هذه الغاية .

ثانياً : الاستعمار الجديد البريطاني

من المعروف بأنه في نهاية القرن التاسع عشر ، كانت بريطانيا تبحث عن وسيلة جديدة تتيح لها الاحتفاظ بنفوذها السياسي والاقتصادي في القارة الافريقية والشرق الاوسط ، وقد تزامن هذا البحث مع ظهور التيار القومي الذي اجتاح الشعوب الافريقية والعربية والاسلامية التي كانت تتطلع الى الاستقلال والوحدة ، الامر الذي اقلق الامبراطورية البريطانية كثيراً ، وهذا ما يفسر الى حد ما مساندة بريطانيا التامة لقيام دولتين في منطقتين ذات اهمية استراتيجية (اسرائيل وجنوب افريقيا) ، كمشاريع استيطانية ، وهي كلها سمات تتوافق تماماً مع الروح والاساليب التي لجأ اليها الاستعمار البريطاني عندما شرع في غزو القارة الجديدة ، ويؤكد ذلك ما تضمنه تقرير حول الشرق الاوسط قامت باعداده لجنة من الخبراء في عام ١٩٠٧ وذلك بناء على طلب رئيس الوزراء البريطاني « كامبل بيرمان » وجاء فيه ان « تحقيق تطلعات الشعب العربي في الوحدة قد يكون الضربة القاضية التي توجه

ضد الامبراطورية البريطانية وبالتالي يجب القضاء على اية محاولة تستهدف قيام الوحدة في العالم العربي سواء كانت هذه المحاولة ذات طابع فكري ، روحي او بشكل خاص سياسي واقليمي »[١٣] .

ثالثاً : الحرب العالمية الأولى ووعد بلفور :

في عام ١٩١٧ مرت بريطانيا بظروف مالية وعسكرية صعبة وذلك نتيجة لما تكبدته من خسائر خلال الحرب العالمية الأولى لكي يتسنى لها ولحلفائها مواجهة دول المحور ، وارادت بريطانيا ان تضمن لنفسها اكبر مساندة ممكنة من قبل اليهود الاوروبيين (وخاصة الأثرياء منهم) في المجهود الحربي .

وفي الوقت نفسه ، كان الصهيونيون يبحثون عن كافة الوسائل الممكنة التي قد تضمن لهم مساندة احدى الدول العظمى من اجل تحقيق مشروعهم الخاص باقامة « وطن قومي يهودي » في فلسطين .

هذه المعطيات هي التي حثت الحكومة البريطانية ، عن طريق وزير خارجيتها « لورد بلفور » ، الى كتابة الرسالة الشهيرة الموجهة الى « البارون روتشيلد » احد الزعماء الصهيونيين والتي تضمنت وعداً بالمساندة التامة من قبل الحكومة البريطانية للمشروع الصهيوني ، وفيما يلي نص هذه الرسالة :

« عزيزي اللورد روتشيلد ،

يسعدني كثيراً ان انهي اليكم نيابة عن حكومة جلالة الملك التصريح التالي : تعاطفاً مع أماني اليهود البريطانيين التي قدموها ووافق عليها مجلس الوزراء . ان حكومة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على ان يكون واضحاً انه لن يسمح بأي اجراء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الجماعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين، ولا بالحقوق او بالمركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في الدول الأخرى ، واكون لكم جد شاكر لو تكرمتم بنقل هذا التصريح الى المنظمة الصهيونية » .

المخلص

آرثر جيمس بلفور

---

(١٣) روجيه غارودي ـ ملف فلسطين ، صفحة ٤٠ .

ويلاحظ في هذا التصريح الاصرار على اعتبار الفلسطينيين مجرد « جماعات غير يهودية في فلسطين » في الوقت الذي يصار فيه الى تقرير مصير وطنهم لصالح جماعة غريبة ودخيلة على فلسطين .

الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية الى فلسطين :

في ديسمبر ١٩١٧ ، أي قرب نهاية الحرب العالمية الأولى ، كانت القوات البريطانية قد احتلت فلسطين ، وفي آب ـ اغسطس من العام التالي كانت بريطانيا قد فرضت سيطرتها على فلسطين باعتبارها جزءاً من ارض العدو .

وثمة حادث تاريخي على جانب كبير من الأهمية : كانت بريطانيا ، قبل وعد بلفور ، تسعى الى ضمان مساندة العرب لها في حربها ضد تركيا ولهذا الغرض وعدت الحسين بن علي ، شريف مكة المكرمة ، بأن ينص في اية معاهدة تبرم في المستقبل حول الشرق الاوسط على « استقلال ووحدة الشعوب العربية » في منطقة تبدأ من مرسين في الشمال وحتى المحيط الهندي في الجنوب ، باستثناء عدن ، ومن الخليج العربي في الشرق حتى البحر الاحمر وسيناء والبحر المتوسط في الغرب (رسالة ماك ماهون الى الحسين بن علي بتاريخ ١٣ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩١٥)[١٤] .

ولكن عندما عقد مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ تخلت بريطانيا عن وعدها للشريف حسين وقررت بدعم من الدول الكبرى الحليفة ، وضع فلسطين والاقاليم الاخرى التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية تحت نظام الانتداب وذلك وفقاً لما نص عليه ميثاق عصبة الأمم ، وفي مؤتمر سان ريمو الذي عقد في ابريل ١٩٢٠ عهد المجلس الاعلى للحلفاء لفرنسا بالاشراف على كل من سوريا ولبنان ، اما بالنسبة لفلسطين وشرق الاردن والعراق فقد آلت ادارتها الى بريطانيا .

ومع ذلك فإن صك الانتداب البريطاني على فلسطين لم يصبح قانونياً إلا في عام ١٩٢٢ عندما وافقت عصبة الامم ـ أي الدول الكبرى الحليفة والمنتصرة في ذلك

---

(١٤) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ـ الجزء الأول ـ الأمم المتحدة رقم ST/SG/SER/F1 نيويورك ١٩٧٨ صفحة ٥ ـ ٦ .

الوقت ـ على النص النهائي لصك الانتداب والذي ادرج فيه وعد بلفور ليصبح التزاماً دولياً وقد جاء في هذا النص :

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت ايضاً على ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي اصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وأقرته الدول المذكورة لصالح انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على ان يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه ان يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين او بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد اخرى .

المادة الثانية :

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي لما جاء في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وتكون مسؤولة ايضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بصرف النظر عن الجنس والدين . . . .

المادة الرابعة :

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على ان يكون ذلك خاضعاً دوماً لمراقبة الادارة ، يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ، ويترتب على الجمعية الصهيونية ان تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي . . .

المادة السادسة :

على ادارة فلسطين،مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق وضع فئات الأهالي الاخرى،ان تسهل هجرة اليهود في احوال ملائمة وان تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة ، حشد اليهود في الاراضي الاميرية والاراضي

البور غير المطلوبة للمقاصد العمومية . . »[١٥] .

عن هذه الصياغة لصك الانتداب يستوجب منا ابداء بعض الملاحظات الهامة :

اولاً : ان الوثيقة لم تشر في اي مكان الى السكان الاصليين ، أي العرب الفلسطينيين بل اكتفت بذكر الاجزاء الاخرى من السكان هذا في حين ان العرب الفلسطينيين كانوا في ذلك الوقت يمثلون اغلبية عظمى تصل الى ٩٠٪ من مجموع سكان فلسطين .

ثانياً : ان الوثيقة تخلو من اية اشارة تفيد بتشكيل هيئة مكلفة بالدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني اسوة بالوكالة اليهودية التي حصلت على الاعتراف القانوني بها كجمعية عمومية .

ثالثاً : ان الوثيقةتضفي الصيغة الشرعية على الاطماع الصهيونية في فلسطين ، وذلك من خلال منحها غطاء دوليا في غاية الاهمية : فمن جهة ، اكتسب تصريح بلفور الشهير صفة رسمية كما ان مسألة اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين قد دعمت بالموافقة التامة التي ابدتها الدول الكبرى الحليفة ، ومن جهة اخرى اصبحت الوكالة اليهودية هيئة رسمية مكلفة باسداء المشورة الى الادارة البريطانية في فلسطين وبالتعاون مع هذه الادارة في كل الأمور التي يمكن ان تؤثر في اقامة وطن قومي يهودي ، كما ان الهجرة المتزايدة لليهود الى فلسطين واقامتهم على ارضها اي من خلال اقامة المستوطنات اليهودية ـ قد اكتسبت طابعاً قانونياً ودوليا .

رابعاً : اما بالنسبة للقيمة القانونية لصك الانتداب هذا ، فإن العديد من المتخصصين في القانون الدولي قد اعترضوا عليها وعلى سبيل المثال لا الحصر نورد هنا رأي هنري كتن في هذا الموضوع :

« ان صك الانتداب ، بتكريسه لوعد بلفور وبتقبله فكرة اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين ، يمس بذلك سيادة شعب فلسطين وحقوقه المشروعة في

---

(١٥) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ـ الجزء الأول ـ الأمم المتحدة رقم ST/SG/SER/F1 نيويورك ١٩٧٨ ، صفحة ٣٢ ـ ٣٣ .

الاستقلال وفي تقرير المصير . ان فلسطين منذ الأزل ، هي الوطن القومي للفلسطينيين . وان اقامة وطن قومي لشعب غريب في هذا البلد تشكل انتهاكا للحقوق الشرعية والأساسية لسكانه . فلم يكن لا لعصبة الأمم ولا للحكومة البريطانية ، السلطة التي تخولها التصرف في فلسطين وفي منح اليهود حقوقا سياسية واقليمية في هذا البلد .

«وبما ان صك الانتداب يهدف الى منح اليهود حقوقا سياسية واقليمية في هذا البلد فإنه يعتبر غير شرعي ولا قيمة له على الاطلاق »[١٦].

تلك هي أهم الملاحظات حول صك الانتداب ومضمونه القانوني والسياسي . اما بالنسبة لفلسطين فإنها منذ هذا التاريخ ستدخل في مرحلة طويلة ، من الاضطرابات والقلاقل التي تنبع في الأصل من الشعور بالمرارة الذي انتابت الفلسطينيين ازاء انكار حقهم المضني في تقرير المصير وازاء قيام الأجانب باستعمار ارضهم .

ومن الجدير بالملاحظة ان وضع الاقلية اليهودية التي كانت موجودة في فلسطين قبل ان يتدفق عليها المهجرون اليهود ، لم يكن مختلفا عن وضع الجماعات الفلسطينية الأخرى فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والدينية . ولكن تطبيق احكام صك الانتداب من قبل السلطات البريطانية بمعاونة الوكالة الصهيونية سرعان ما أثار ردود فعل وحركة تمرد في صفوف الشعب الفلسطيني . وكان اهم هذه الانتفاضات تلك التي حدثت في ١٩٢١ و١٩٢٩ و١٩٣٣ و١٩٣٦ .

وفي الواقع كانت المقاومة الفلسطينية موجهة اساساً ضد السيطرة الاجنبية المتمثلة في السلطات البريطانية ، وكانت تطالب بالاستقلال الوطني متأثرة بذلك بالانتفاضات الوطنية التي قامت في سوريا والتي اجبرت بريطانيا وفرنسا على الشروع في التفاوض من اجل التوصل الى تسوية ممكنة مع هذين البلدين . ففي فلسطين كانت الحركة الوطنية ترى عدوها الرئيسي ممثلاً في الدولة الكبرى المحتلة لها . ومن جهة اخرى ، فإن تقرير « لجنة بيل » التي كلفت من قبل الحكومة البريطانية باجراء

---

(١٦) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ـ الجزء الأول ـ الأمم المتحدة رقم ST/SG/SER/F1 نيويورك ١٩٧٨ ، صفحة ٣٤ .

تحقيق في مسألة « الاضطرابات » التي جرت في فلسطين ، (وهو تقرير يؤيد تماماً وعد « بلفور ») ليؤكد الطابع السياسي وغير العنصري للمقاومة الفلسطينية التي كانت موجهة اساسا ضد الدولة المنتدبة اكثر مما هي موجهة ضد اليهود . وقد جاء في هذا التقرير :

« ان النزاع في الأساس ليس نزاعاً عنصرياً نابعاً عن عداء قديم وغريزي قائم بين العرب واليهود . ذلك اننا نادراً ما شاهدنا احتكاكات بين العرب واليهود في سائر انحاء العالم العربي الى ان ظهر النزاع حول فلسطين . . وبالتالي فإنه من البديهي تماماً ان فلسطين هي مشكلة سياسية وهي ايضا ، كما هو الحال في اماكن اخرى ، مشكلة قومية وليدة . مع الفارق الوحيد هو ان القومية في فلسطين يتخللها على نحو مترابط ومتداخل عداء لليهود . . » « . . . والاسباب وراء ذلك ـ وهذا ما يجب علينا ان نكرره ـ واضحة تماما او لا وقبل كل شيء ان اقامة وطن قومي تعني ، منذ البداية ، التغاضي الأعمى عن الحقوق التي تلازم مبدأ الحكم الذاتي الوطني ، وثانياً فقد تبين بما لا يدع مجالاً للشك ان اقامة وطن قومي ليس فقط احد العقبات التي تحول بين اقامة الحكم الذاتي بل يمكن القول انها العقبة الوحدة. وثالثاً مع نمو حجم هذا (الوطن) ظهر التخوف من ان لا يكون الحكم الذاتي الممنوح حكماً ذاتياً على المستوى الوطني وفقا للمفهوم العربي بل مجرد حكم تمارسه اقلية يهودية . لهذا فمن الصعب ان يكون المرء قومياً عربياً ولا يكره اليهود . . . »

وكانت السلطات البريطانية تعي تماماً الطابع القومي لهذه المقاومة الفلسطينية التي كانت ـ اذا ما استمرت وتصاعدت ـ تمثل خطرا على الوجود السياسي والاستراتيجي البريطاني في فلسطين ولهذا اخذت بريطانيا تشجع الهجرة اليهودية وذلك بهدف خلق امر واقع لا رجوع فيه ، فيما يتعلق بالبنية السياسية والسكانية في فلسطين .

هكذا ، بعد مضي ربع قرن من الانتداب البريطاني كانت فلسطين قد شهدت تحولات جذرية على المستوى الديموغرافي . وخلال الفترة ما بين ١٩٢٢ و١٩٤٦ كان عدد السكان الفلسطينيين قد ازداد على نحو ملحوظ وارتفع من ٧٥٠ الف نسمة الى ١,٨٠٠,٠٠٠ نسمة ، أي ان معدل الزيادة كان قد وصل الى ٢٥٠٪ وخلال نفس الفترة ارتفع عدد السكان اليهود من ٥٦ الف نسمة الى ٦٠٨

الف نسمة ، أي ان معدل الزيادة ـ السكانية كان يتراوح حول ٧٢٥٪ ، والجدير بالذكر هو انه عند نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الطائفة اليهودية تمثل اقل من ١٠٪ من مجموع سكان فلسطين ولكن في ١٩٤٧ اصبحت تمثل ثلث عدد السكان تقريبا ، وترجع هذه الزيادة الى حد كبير الى التكاثر ومع ذلك كان عدد المهاجرين اليهود الشرعيين الى فلسطين قد بلغ اكثر من ٣٧٦ الف شخص . اما عدد المهاجرين غير الشرعيين الى فلسطين قد بلغ ٦٥ ألفا وبالتالي يصبح المجموع الكلي للمهاجرين من اليهود الى فلسطين خلال هذه الفترة ٤٤٠ الف شخص .

المقاومة العربية في فلسطين

ابدى الشعب الفلسطيني ، منذ بداية الانتداب البريطاني ، رفضه التام لما تضمنه « وعد بلفور » ومعارضته الشديدة لفكرة اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . . . ولهذا كان غضب الفلسطينيين موجهاً أساساً ضد الدولة الكبرى المنتدبة على فلسطين والتي رفضت الاعتراف بحقهم في تقرير المصير وفي الاستقلال الوطني . . .

ومع ذلك ، فإن ظهور اتجاه جديد داخل حركة المقاومة الفلسطينية يعادي الطوائف اليهودية التي كانت تتكون في معظمها من النازحين الجدد لم يأت إلا في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات وذلك بعد ان وصلت حدة التعارض بين الجماعتين الى حافة الانفجار .

وخلال هذه الفترة ، كان الحادث الأكثر خطورة ومأسوية هو دون شك حادث « البراق » في القدس وكان في عام ١٩٢٩ حيث جرت مواجهة بين الفلسطينيين والنازحين الجدد اليهود انتهت بحمام من الدماء واسفرت عن مصرع ٢٢٠ شخصاً واصابة اكثر من ٥٢٠ آخرين بجراح من الجانبين. وعند هذا الحد فقط ، تدخلت سلطات الانتداب التي كانت قد عبأت الجزء الأكبر من قواتها واتخذت كافة الاجراءات لنزع السلاح من المقاومة الفلسطينية ثم لتصفيتها . .

وعلى اثر هذا الحادث ، رأت بريطانيا ضرورة الاسراع في وضع حد لحالة التوتر القائمة فشرعت في تنشيط حركة الهجرة اليهودية الى فلسطين . فكان رد فعل

الوطنيين الفلسطينيين ان عارضوا بشدة هذه السياسة وخاضوا من اجل ذلك كفاحا ضارياً بلغ ذروته في السنوات ١٩٣٦/١٩٣٩ .

ولم يقتصر الرفض الفلسطيني هذه المرة على بعض العمليات التي استهدفت المصالح البريطانية واليهودية ، بل شمل ايضا حملة مقاومة واسعة النطاق تخللتها المظاهرات والكفاح المسلح والمقاطعة للبضائع البريطانية واليهودية .

وفي مثل هذه الاجواء التي يسودها العصيان والمقاومة ، ظهرت ٦ أحزاب سياسية فلسطينية ، كانت خمسة منها يتزعمها كبار الملاكين . اما الحزب السادس ، وهو « حزب الاستقلال العربي » فقد اعد برنامجاً سياسياً متكاملاً . وقد تكونت ايضاً جماعات سياسية عسكرية كانت اهمها حركة « عز الدين القسام » التي خاضت نضالاً سياسياً وعسكرياً ضد الوجود البريطاني الذي كانت تعتبره ركيزة للصهيونية في فلسطين وكانت اهم منطلقات هذه الحركة تتلخص في الآتي :

ـ تكوين كوادر ولجان ثورية مع ضمان تدريبهم السياسي والعسكري .

ـ اعتبار الكفاح الشعبي المسلح على انه اعلى مراتب النضال الفعال من اجل انهاء الانتداب البريطاني واحباط المشروع الخاص باقامة دولة صهيونية .

ـ تعبئة الشعب الفلسطيني من اجل تحقيق مشاركته الكاملة في الثورة .

ـ اعتبار بريطانيا « حليفة الحركة الصهيونية وحاميتها » العدو الرئيسي للشعب الفلسطيني .

ـ وبالتالي فإن الهدف المطروح هو انهاء الانتداب البريطاني الذي سيؤدي بدوره الى تدمير الحركة الصهيونية[١٧] .

وفي عام ١٩٣٩ ، كانت جميع اشكال الكفاح قد بلغت ذروتها عندما نظم العرب اضرابا عاماً يعد اطول اضراب في التاريخ . فاضطّرت بريطانيا الى تقديم بعض التنازلات كما اصدرت « الكتاب الابيض » الذي لاقى اشد الانتقادات من قبل الصهيونيين . فقد نص الكتاب المذكور على منح فلسطين الاستقلال بعد مرور

---

(١٧) Baron Xavier ـ الفلسطينيون شعباً، صفحة ٦٠ ـ ٦٢ .

١٠ سنوات كما حدد حجم الهجرة اليهودية الى فلسطين بـ ٧٥,٠٠٠ شخص وذلك لمدة خمس سنوات . وتضمن الكتاب ايضا تعهداً بانهاء الحكم البريطاني على فلسطين . وفي الوقت نفسه كانت بريطانيا قد شرعت في اجراءات حاسمة للغاية فقد زادت من ضغطها العسكري على المقاومة العربية الى ان تم لها عزل هذه المقاومة تماماً . كما اجرت بريطانيا اتصالات مع الأنظمة العربية الصديقة لها واصرت على ان تتولى هذه الانظمة مهمة اقناع المقاومة الفلسطينية بالتخلي عن الكفاح المسلح .

ومن الجدير بالملاحظة هنا انه خلال هذه المرحلة انطلقت اولى شرارات الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي كانت لبريطانيا اهتمامات اخرى استحوذت على جهدها مما دفعها الى التعجيل بعملية « الرحيل » عن فلسطين .

ان تضافر هذه العوامل كلها هو الذي ادى الى فشل اول ثورة عربية كبرى في فلسطين . وبنهاية هذه الفترة طويت صفحة هامة من تاريخ الشعب الفلسطيني .

وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٦ كانت الهجرة اليهودية الى فلسطين قد بلغت حجماً مقلقاً . ذلك ان ما عاناه اليهود على يد النازيين خلال الحرب العالمية الثانية جعل الهجرة اليهودية الى فلسطين اكثر قبولاً في نظر الرأي العام الغربي . وكانت السلطات البريطانية في ذلك الوقت تكتفي بارسال لجان فتصيغ هذه الأخيرة تقارير تنتقد بشدة السياسة البريطانية ثم ينتهي الامر عند هذا الحد .

وعندما اشرفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها ، قامت بريطانيا مرة اخرى بفتح « ملف فلسطين » . . ودعت وزارة الخارجية الى عقد مؤتمر انكليزي / يهودي / عربي . وخلال الاجتماع الذي جرى في لندن في عام ١٩٤٦ تقدم الجانب العربي بمشروع للبحث عن تسوية للمسألة الفلسطينية . وكان هذا المشروع يطالب بقيام دولة فلسطينية موحدة وباحترام الاماكن المقدسة وبايقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين حتى اشعار آخر وباجراء انتخابات عامة ، واخيراً كان المشروع يعترف لأول مرة باليهود كطائفة دينية وقومية ممثلة داخل الشعب والحكومة في فلسطين موحدة . ولكن الجانب الصهيوني والجانب البريطاني رفضا هذا الاقتراح وقررت بريطانيا عندئذ طرح القضية على منظمة الامم المتحدة، كان ذلك في ١٧ شباط ـ فبراير ١٩٤٧[١٨] .

(١٨) روجيه غارودي ـ ملف فلسطين ، صفحة ٤٢ .

الفصــل الرابع

قرار تقسيم فلسطين وانشاء دولة اسرائيل

في ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة ، القرار رقم ١٨١ الذي يدعو الى تقسيم فلسطين الى دولتين : الأولى عربية والاخرى يهودية . في ذلك الوقت كان اليهود في فلسطين يشكلون ٣٢٪ من مجموع السكان كما كانوا يملكون ٦,٢٪ من مجموع الاراضي . فاذا بالقرار المذكور يمنحهم ما لا يقل عن ٥٦٪ من اخصب الاراضي في فلسطين .

ولكن كيف تم الاقتراع على قرار مشروع التقسيم هذا ؟ ربما كان من المفيد هنا التذكير بالتصريح الذي ادلى به في ١٨ ديسمبر ١٩٤٧ احد اعضاء الكونغرس الامريكي « لورانس سميث » الذي قال : « ماذا حدث في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الجلسات التي سبقت ذلك التصويت ؟ »

« معروف انه لا بد للموافقة على القرار أن يتم التصويت بأغلبية الثلثين . . . واجل التصويت مرتين . . . وخلال ذلك ، حدث ضغط قوي على مندوبي ثلاث دول صغيرة . . . وكانت الاصوات الحاسمة في التصويت هي اصوات هايتي وليبريا والفلبين ، فقد ضمنت هذه الاصوات اغلبية الثلثين المطلوبة . وكانت هذه البلدان الثلاثة قد عارضت التقسيم فيما مضى . . . وقد تمت الضغوط على يد مندوبينا ورجالنا الرسميين ، وبعض المواطنين الامريكيين ، وكان هذا العمل مما يندى له الجبين »[١٩] .

وقد جاء في احدى الوثائق الصادرة من الأمم المتحدة والمعنونة « الاساس

(١٩) روجيه غارودي ـ ملف اسرائيل ، صفحة ٥٨ .

القانوني لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير» ما يلي :

« ان القرار رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة قد اعتمد في ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧ بأغلبية ثلثي الاصوات . وكان القرار ينص على اقامة دولتين مستقلتين في فلسطين : الدولة اليهودية والدولة العربية على ان ترتبط الدولتان باتحاداقتصادي ،كما يتضمن القرار وضعاً خاصاً لمدينة القدس التي لن تكون جزءاً من أي من الدولتين . وبصفة عامة فإن قرار تقسيم فلسطين كان لصالح القضية الصهيونية تماماً » .

ومن جهة اخرى ، لم يكن القرا رقم ١٨١ يقتصر على الجوانب السياسية والجغرافية للمشكلة بل كان يتضمن ايضا ترتيبات خاصة بحقوق الانسان ومن هذه الترتيبات نظام يشمل الحقوق والالتزامات المتبادلة ، كما نص على ان ممارسة الحق في اقامة دولة تتضمن الالتزام باحترام حقوق الانسان .

ومن بين اهم الفقرات التي نص عليها قرار التقسيم تلك المتعلقة بحقوق الانسان ، فقد جاء في الفقرة (١٠) من الجزء الأول : ب :

« ضمان الحقوق المتساوية (مدنية وسياسية واقتصادية ودينية) لكافة الافراد دون تمييز او التمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية ، بما في ذلك حرية الدين واللغة والتعبير والنشر والتعليم والاجتماع والانضمام الى جمعيات . . . » .

كيف تلقت الاطراف المعنية هذا القرار؟

كان لا بد للعرب ان يرفضوا هذا القرار الذي كان يضفي الشرعية على الاحتلال الصهيوني لفلسطين وفي الوقت نفسه يمنح الاقلية اليهودية الجزء الأكبر من الاراضي الفلسطينية . ولكن النوايا الحقيقية للصهاينة الذين اعلنوا قبولهم بهذا القرار ـ ظهرت عندما قام اليهود بالاستيلاء على جزء من الاراضي التي كان القرار قد خصصها للدولة العربية .

فقد بادر الصهاينة باحتلال « يافا » وطرد السكان الاصليين بمن فيهم النساء والشيوخ والاطفال . . وكان ابرز مثال لهذه السياسة العدوانية هو المذبحة البشعة التي تمت في دير ياسين . ففي ابريل عام ١٩٤٨ قام رجال عصابة «الأرغون» التي كان يتزعمها في ذلك الوقت مناحيم بيغن ـ بالاغارة على هذه القرية الآمنة وقاموا بذبح ٢٤٥ من سكانها (رجال ونساء واطفال وشيوخ) .

وقد كتب بيغن في كتابه: تاريخ الإرغون: «لولا النصر الذي تحقق في دير ياسين لما قامت دولة اسرائيل ».. ويضيف قائلا «كانت الهاجانا توالي هجماتها المنتصرة على جبهات اخرى وكان السكان العرب يفرون امامهم ويصرخون بهلع شديد: « دير ياسين » . »

وقد شهد يوم ١٥ أيار ـ مايو ١٩٤٨ نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين واعلان قيام دولة اسرائيل في « دولة يهودية » وليست دولة ذات سيادة .

ومن جهة اخرى ، كان الذين قاموا بصياغة هذا الاعلان قد تعمدوا حذف جميع المفردات التي يمكن ان تحدد الحدود الاقليمية للدولة اليهودية والتي لا تأخذ في الاعتبار يهود الشتات .

ان هذه الدولة اليهودية ليست الوطن لمواطنين يهود يعيشون فيها بل هي « دولة الشعب اليهودي في أي مكان في العالم » .

ولم تكتف هذه الدولة بما حققته على حساب السكان الاصليين ، فقد شرعت بكافة الوسائل المتاحة لها في دفع الدول العربية الى الحرب . هكذا قامت اول حرب اقليمية بين اسرائيل والدول العربية . وفي هذا الشأن كتب بيغن يقول : « لم يستطع العرب الدخول الى اي مستعمرة اسرائيلية او الاستيلاء عليها الى تاريخ جلاء الانكليز من فلسطين ، بينما استطاعت الهاغاناه الاستيلاء على عدة مواقع عربية بالقوة فاستولت على طبرية ، وحيفا ، ويافا ، وصفد »[٢٠] .

ولنذكر ايضا شهادة اخرى حول هذه الفترة التي تعتبر فترة حاسمة في تاريخ الشعب الفلسطيني وهي التي تضمنتها وثيقة الامم المتحدة الآنفة الذكر والتي جاء فيها :

ولم يكن لدى السكان الاصليين الفلسطينيين قوات عسكرية كبيرة بعد ان هزمهم الجيش البريطاني هزيمة حاسمة خلال الثورة الفلسطينية في الفترة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ . وعلى عكس ذلك ، فقد كان لدى المنظمة الصهيونية / الوكالة اليهودية قوات عسكرية نظامية فعالة تتمثل في الهاغاناه والبالماخ . وقد عملت المنظمتان

---

(٢٠) روجيه غارودي ـ ملف اسرائيل ، صفحة ٦٢ .

الارهابيتان الصهيونيتان الرئيسيتان ، الارغون وعصابة شتيرن ، بفعالية مع القوات النظامية الصهيونية في تحقيق الاهداف السياسية والاقليمية بوسائل عسكرية ، بالرغم من انه كانت هناك بعض الخلافات في التكتيكات .

ووفقا لمصادر تاريخية صهيونية يوثق بها ، حدثت هجمات على المدنيين الفلسطينيين داخل وخارج الحدود المخصصة « للدولة اليهودية » وذلك قبل أن يبدأ « الغزو » المزعوم من قبل الجيوش النظامية العربية في ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨ . وكان من نتيجة الصراع المسلح المكثف الذي تلا ذلك ان اصبحت الحدود الواقعية « للدولة الصهيونية » في صالح القضية الصهيونية بدرجة أكبر من حدود التقسيم التي حددتها الجمعية العامة[٢١] .

وهكذا ، في عام ١٩٤٩ ، كان الصهيونيون يسيطرون على ٨٠٪ من مساحة فلسطين في حين ان قرار الامم المتحدة لم يمنحهم سوى ٥٦٪ من هذه الاراضي ، هذا بالاضافة الى ان ٤٠٠ قرية فلسطينية من مجموع الـ ٥٠٠ التي تتضمنها الدولة العربية والتي احتلتها اسرائيل خلال حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ قد تم نسفها كما استولت اسرائيل على جميع الاراضي المزروعة لصالح النازحين اليهود والوكالة اليهودية . ويبلغ عدد الفلسطينيين الذين طردوا من هذه الاراضي حوالى ٨٠٠ الف شخص .

---

(٢١) وثيقة الامم المتحدة رقم A/CONF/114/7 ـ الاساس القانوني لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، صفحة ١٣ ـ ١٤ .

الفصـــل الخامس

القـــدس

« القدس » هي المدينة المقدسة بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة : الاسلام والمسيحية واليهودية . وتاريخها هو ملخص تاريخ فلسطين والشرق الاوسط . ويتوجب التأكيد بأن الحديث عن مدينة القدس لا يمكن فصله مطلقاً عن القضية الأشمل ، القضية الأعم ، القضية الفلسطينية . فلما تمتلكه مدينة القدس من مكانة مميزة من الناحية التاريخية والدينية والسياسية ، فإنها لذلك تكتسب مكانة وأهمية خاصتين ، ومن هذا المنطلق نفسه ، يمكن رؤ ية مدى الانتهاكات الصهيونية لهذه المدينة المقدسة من تزييف تاريخها الى محاولة المساس بمكانتها الدينية والروحية ومقدساتها ومظاهرها .

ويتوجب التأكيد بأن دراسة قضية القدس ، بكل أبعادها التاريخية والدينية والسياسية هي صورة مصغرة للقضية الكبرى بأجملها .

لقد خضع سكان القدس على مر الزمن الى أكثر من احتلال أجنبي ، اليهودي والبابيلوني والمقدوني والروماني والبيزنطي . وفي عام ٦٣٧ ، دخلت القوات الاسلامية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب المدينة وانهت بذلك الوجود البيزنطي ، لكن في عام ١٠٩٩ ، حاصر الصليبيون المدينة الى أن نجح صلاح الدين في ١١٨٧ من طردهم . أما العثمانيون فقد احتلوا القدس في ١٥١٧ ودام حكمهم الذي امتد أيضاً الى سائر أجزاء العالم العربي حتى ١٩١٧ . وسنتناول في هذه الدراسة التاريخ المعاصر للقدس منذ هذا التاريخ .

في عام ١٩١٧ احتلت بريطانيا القدس وبذلك أنهت الحكم العثماني وفي عام ١٩٢٢ انتدبت عصبة الأمم بريطانيا لتتولى شؤون فلسطين .

ومن الجدير بالذكر ، أن القدس ، وان كانت تتمتع بوضع خاص لأنها تجسد المكان المقدس للأديان السماوية الثلاثة الاّ أنها مع ذلك ذات طابع عربي ـ اسلامي ـ شرقي مميز وبفضل هذا الطابع أولت وثيقة الانتداب المدينة اهتماماً خاصاً وكذلك كان الأمر بالنسبة لقرار التقسيم فيها بعد .

تنص المادة ١٣ من صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم وفيها يتعلق بالأماكن المقدسة :

« تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالاماكن المقدسة والمباني او المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول الى الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة ، وتكون الدولة مسؤولة أمام عصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط ألا تحول نصوص هذه الحالة دون اتفاق الدول المنتدبة مع ادارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائماً لتنفيذ نصوص هذه المادة ، وبشرط ألا يغير شيء من هذا الصك تفسيراً يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام وادارة المقامات الاسلامية المقدسة الصرفة المصونة حصانتها[٢٢] .

وانطلاقاً من هذا الالتزام تم تشكيل لجنة خاصة لكي تتولى شؤون المدينة وكافة الأماكن المقدسة في فلسطين . وكانت هذه اللجنة مكلفة أيضاً بالتأكد من احترام الأماكن المقدسة وبضمان حرية ممارسة الطقوس الدينية لكافة الجماعات الدينية وأخيراً ضمان الأمن العام لهذه الأماكن .

وتنص المادة ١٤ من صك الانتداب على ما يلي :

« تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة

(٢٢) وثيقة الامم المتحدة رقم A/CONF/114/9 ـ وضع القدس ، صفحة ٤ ـ ٥ .

وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لإقرارها ولا تعين لجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور » .

ومن الجدير بالذكر ان التعايش السلمي بين الطوائف الدينية في فلسطين وبصفة خاصة في القدس كان حتى ١٩١٧ مثلاً يقتدى به . ويكفي أن نذكر بأن « الحائط الغربي » أو (حائط المبكى) وهو أقدس الأماكن بالنسبة لليهود يشكل الجدار الخارجي للحرم الشريف الذي هو ايضا أقدس الأماكن في القدس بالنسبة للمسلمين . . ان هذا التداخل في الاماكن المقدسة يشهد بالأمن والاستقرار الذي عرفته هذه المدينة المقدسة في ذلك الوقت .

ولكن هذا الوضع لم يدم طويلاً . فقد أثار وعد بلفور الخاص باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين قلقاً كبيراً في نفوس الفلسطينيين خاصة وان الهجرة اليهودية الى فلسطين وبصفة خاصة الى القدس كانت تزداد كل يوم مما أدى الى اثارة تأزمات بين الجماعتين . . . وهي تأزمات بلغت ذروتها في عام ١٩٢٩ عندما قام صراع عنيف حول حائط المبكى أسفر عن عدد كبير جداً من القتلى والجرحى .

على أثر هذا الصراع ، قامت اللجنة الدولية الآنفة الذكر بدراسة الشكاوى التي تقدمت بها كل من الجماعتين الدينيتين المقيمتين في القدس .

وقد أصدرت اللجنة المذكورة القرار التالي حول مسألة الحقوق الدينية :

« ان المسلمين هم الملاك الوحيدون لحائط المبكى الذي لديهم حقوق مطلقة فيه لأن هذا الحائط يشكل جزءاً من منطقة الحرم الشريف . . . »

« ويرجع أيضاً للمسلمين الطريق المعبد الذي يقع أمام حارة المغاربة المواجهة للحائط . . . » .

كان حكم اللجنة واضحاً للغاية . . ان حقوق ملكية الحائط والطريق المعبد تؤول الى المسلمين وحدهم . أما اليهود ، فإن القرار لم يمنحهم سوى حرية اقامة الشعائر الدينية .

« ان حرية اقامة الشعائر الدينية . . التي يمكن أن يعترف بها لليهود وذلك في موقع قريب من الحائط ، اما وفقاً لما نص عليه هذا القرار أو باتفاق يبرم بين

الأطراف . . . لا يمكن أن تمنحهم بأي حال من الأحوال أو أن ينتج عن هذا أن يكون لهم أي حق في ملكية الحائط أو في ملكية الطريق المعبد المتاخم له » .

وتشير احدى الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة والمعنونة « الوضع القانوني للقدس » الى ان اللجنة قد سجلت في تقريرها أن الاعتراف بحق اليهود في اقامة الشعائر الدينية أمام حائط المبكى لا يمنحهم أي حق في ملكية الحائط نفسه . . . »[٢٣] .

ان هذا التقرير الذي وضعته اللجنة الدولية والذي ينص على بعض الحقوق والالتزامات الخاصة بالجماعتين الدينيتين ، قد أصبح قانوناً اعتباراً من ٤ حزيران ـ يونيو ١٩٣٨ ، وبقي ساري المفعول حتى نهاية الانتداب على فلسطين .

وقد نص قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧ على أن يكون للقدس وضع دولي . اذ جاء فيه :

« أن يكون لمدينة القدس كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص وتتولى الأمم المتحدة ادارتها ، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الادارية نيابة عن الأمم المتحدة » .

ولكن الوثيقة المذكورة تسجل أيضاً بأن « مصير فلسطين (بما في ذلك مصير القدس) لم يحدده اتفاق دولي بل القوة المسلحة . . هكذا ، بعد هزيمة الدول العربية في مواجهة القوات الصهيونية ، أصبحت الأراضي التي تسيطر عليها اسرائيل تمتد داخل الأراضي التي منحت للدولة العربية وأيضاً داخل القطاع الغربي لمدينة القدس التي كان يجب أن يتم تدويلها وفقاً لما نص عليه قرار التقسيم . أما القطاع الشرقي من القدس بما في ذلك المدينة التي تقع داخل السور والضفة الغربية فقد ضمت الى الاردن » .

هكذا تم تقسيم القدس الى قطاعين : عربي ويهودي، ولكن الحكومة الاسرائيلية امتنعت ، رسمياً على الأقل ، عن اعلانها ضم القطاع اليهودي بل ان مندوبها في الأمم المتحدة قد اكتفى بالتصريح عندما جرى النقاش الذي سبق قبول

---

(٢٣) وثيقة الأمم المتحدة رقم A/CONF/114/9 ـ وضع القدس ، صفحة ٥ .

الدولة الصهيونية عضواً في المنظمة الدولية ، « بأنه قد يوافق على وضع المدينة المقدسة وكذا الأماكن المقدسة الأخرى تحت اشراف دولي » .

ولكن هذا لم يكن سوى مناورة كان الهدف الأساسي وراءها الحصول على مساندة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة .

فما ان ضمنت اسرائيل هذا الدعم من قبل المنظمة الدولية حتى بادرت باتخاذ مجموعة من الاجراءات كان الغرض منها ضم المدينة المقدسة . ففي شهر ايلول ـ سبتمبر عام ١٩٤١ تم انشاء محكمة عليا اسرائيلية في مدينة « أورشليم » . وفي شباط ـ فبراير عام ١٩٤٩ عقدت الكنيست اجتماعاً لها في المدينة وقام رئيسها بحلف اليمين .ثم في كانون الثاني ـ يناير عام ١٩٥٠ أعلنت الكنيست بأن « أورشليم » هي عاصمة اسرائيل ، وفي ١٩٥١ انتقلت الوزارات الاسرائيلية الى المدينة .

وهكذا وضعت اسرائيل ، كعادتها دائماً ، المجتمع الدولي أمام الأمر الواقع .

ولكن نواياها ازاء المدينة المقدسة ، كما كان الأمر بالنسبة لفلسطين ، لم تكن قد تحققت بالكامل . ولهذا سترقب الفرصة المناسبة وسيتاح لها ذلك في حرب حزيران ـ يونيو ١٩٦٧ لتستولي على الجزء الشرقي من المدينة .

واذا كانت حرب ١٩٤٨ قد مكنت الدولة الصهيونية من الاستقرار ودعم كيانها فإن حرب ١٩٦٧ قد أكدت المشروع التوسعي لهذه « الدولة » ، فما كادت القوات الاسرائيلية تحاصر المدينة حتى شرعت اسرائيل في مجموعة من الاجراءات ـ كان من الواضح انها أعدت العدة لها ـ أظهرت نواياها الحقيقية .

ففي ٧ حزيران ـ يونيو ١٩٦٧ بادرت القوات الصهيونية الى القيام باحتلال القطاع الشرقي من القدس وفرض سيطرتها على المدينة بأكملها . وقد صرح الجنرال موشيه دايان وزير الدفاع الاسرائيلي في ذلك الوقت :

« ان قوات الدفاع الاسرائيلية قد حررت القدس . . اننا قد جمعنا شمل المدينة المشتتة ، عاصمة اسرائيل،وقد عدنا الى هذا المكان المقدس ولن نرحل عنه ابداً . . . »

وعلى هذا ، شرعت قوات الاحتلال بفرض القوانين الاسرائيلية في المناطق

الجديدة التي احتلتها . وفيما بعد ، اتخذت اجراءات عملية اخرى مثل هدم حارة المغاربة وذلك بطرد ٦,٥٠٠ من الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في هذا الحي والذين منحوا نصف ساعة فقط لكي يرحلوا . ومن جهة اخرى قامت الدولة الصهيونية بنقل المحكمة (محكمة القضاء العالي) الى القطاع الشرقي من القدس . وفي عام ١٩٦٨ ، قامت الحكومة الاسرائيلية بتنفيذ مشروع « القدس الكبرى » الذي شمل : القطاعين الشرقي والغربي للمدينة ، بالاضافة الى مدينة بيت لحم ، وجزء من مدينة رام الله ، والعديد من القرى المجاورة والهدف الرئيسي من وراء مشروع القدس الكبرى هو :

(١) ضم مدينة القدس والأراضي المحيطة بها بصفة نهائية ورسمية .
(٢) طرد الجزء الأكبر من سكان هذه المنطقة .
(٣) تهويد مدينة « اورشليم » وضواحيها .
(٤) اقامة حاجز يفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها . وبذلك يمكن تقسيم الضفة الغربية الى منطقتين اداريتين منفصلتين تماماً .
(٥) تسهيل الاشراف على السكان العرب في المناطق المحتلة . مما يساعد السلطات الصهيونية على فرض سيطرتها التامة على المناطق المحتلة .

وعلى أثر تطبيق هذه الاجراءات الاسرائيلية ، اتخذ مجلس الأمن مجموعة من القرارات تناولت الوضع القانوني للقدس . ومن بينها القرار رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) ، الصادر في ٢١ أيار ـ مايو ١٩٦٨ والذي نص على ما يلي : إن مجلس الأمن :

اذ يذكر بالقرارين رقم ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة ـ ٥) بتاريخ ٤ تموز ـ يوليو ١٩٦٧ ورقم ٢٢٥٤ (الدورة الاستثنائية الطارئة ـ ٥) بتاريخ ١٤ تموز ـ يوليو ١٩٦٧ ، يسجل انه منذ اتخاذ القرارين المذكورين اتخذت اسرائيل عدة اجراءات تتعارض مع هذين القرارين .

واذ يضع دائماً نصب عينيه ضرورة العمل من اجل سلام عادل ودائم .

ويؤكد أن الحصول على أرض بالغزو العسكري أمر غير مقبول .

(١) يشجب فشل اسرائيل في الامتثال لقرارات الجمعية العامة المذكورة اعلاه .
(٢) يعتبر ان جميع الاجراءات الادارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها

اسرائيل (بما في ذلك مصادرة الاراضي والأملاك) التي من شأنها أن تؤدي الى تغيير في الوضع القانوني للقدس هي اجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير وضع القدس .

(٣) يدعو اسرائيل بالحاح الى الغاء هذه الاجراءات والامتناع فوراً عن القيام بأي عمل آخر من شأنه ان يغير في وضع القدس .

(٤) يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً الى مجلس الأمن حول تنفيذ هذا القرار .

وينص القرار رقم ٢٦٧ (١٩٦٩) بتاريخ ٣ تموز - يوليو ١٩٦٩ على ما يلي :

ان مجلس الأمن :

اذ يسجل أنه منذ اتخاذ القرارات المذكورة اعلاه ، اتخذت اسرائيل اجراءات اخرى تستهدف تغيير وضع مدينة القدس ،

اذ يكرر تأكيده للمبدأ الذي ينص على أن الحصول على أرض عن طريق الغزو العسكري أمر غير مقبول ،

(١) يؤكد قراره السابق رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) .

(٢) يعرب عن الأسف لفشل اسرائيل في أن تظهر أي احترام لقراري مجلس الأمن والجمعية العامة المذكورين أعلاه .

(٣) يشجب بشدة جميع الاجراءات المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس .

(٤) يؤكد أن جميع الاجراءات التشريعية والادارية والأعمال التي اتخذتها اسرائيل من أجل تغيير وضع القدس بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات هي أعمال باطلة ولا يمكن أن تغير وضع القدس .

(٥) يدعو بالحاح اسرائيل مرة أخرى الى الغاء جميع الاجراءات التي تؤدي الى تغيير وضع مدينة القدس كما يطلب منها الامتناع عن اتخاذ اية اجراءات مماثلة في المستقبل .

(٦) يطلب من اسرائيل ان تبلغ مجلس الأمن دون أي تأخير بنواياها بشأن تنفيذ بنود هذا القرار .

(٧) يقرر انه اذا أجابت اسرائيل سلباً أو لم تجب على الاطلاق فإن مجلس الأمن سيعود الى الاجتماع دون تأخير للنظر في الخطوات التي يمكن ان يتخذها في هذا الشأن .

(٨) يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا الى مجلس الأمن حول تنفيذ هذا القرار .

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اهتمت بمشكلة القدس منذ شهر يوليو ١٩٦٧ ، وقد اتخذت العديد من القرارات وعبرت عن قلقها البالغ ازاء الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس .

ولكن الدولة الصهيونية رفضت الالتزام بكافة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن كما رفضت قرار مجلس الأمن الذي نص على تطبيق معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحرب . وقد مضت في تهويدها للقدس وتصعيد أعمال القمع ضد ١٠٠ ألف عربي يقيمون في المدينة وضواحيها وذلك حتى تجبرهم على مغادرتها .

وفي عام ١٩٨٠ أقرت الكنيست الاسرائيلية « القانون الأساسي » الذي يجعل من القدس عاصمة اسرائيل ويغير الطابع الديموغرافي والمركز القانوني للمدينة المقدسة .

ولم يشأ المجتمع الدولي أن يبقى ساكناً عند صدور هذا القانون ، فأدان كل من مجلس الأمن والجمعية العامة جميع الاجراءات الاسرائيلية المتعلقة بتطبيق هذا القانون الاساسي الاسرائيلي ، وقد أكد القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) ، الصادر عن مجلس الأمن بأن مصادقة اسرائيل على « القانون الاساسي » يشكل انتهاكا للقانون الدولي ولا يؤثر في استمرار تطبيق اتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب ـ اغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحرب على المناطق الفلسطينية وغيرها من المناطق العربية التي تحتلها اسرائيل بما في ذلك القدس .

وشدد المجلس على أن كافة الاجراءات والأعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل . . وخاصة القانون الأساسي بشأن القدس هي اجراءات ملغاة وباطلة ويجب إلغاؤها .

وبعد تنفيذ احكام القانون الأساسي قررت ١٣ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نقل تمثيلها الدبلوماسي خارج القدس .

ولكن الحكومة الاسرائيلية ظلت مصرة على تنفيذ سياستها المتغطرسة واحتقارها للاسرة الدولية وتجاهلها لجميع هذه الادانات بما في ذلك تلك الصادرة عن مختلف الهيئات الدينية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية وعملت على تكريس احتلالها للمناطق العربية وللقدس ونشطت حركة انشاء المستوطنات اليهودية في هذه المناطق . وفي ١٩٨٢ أقامت سلطات الاحتلال ٢٦ مستوطنة في منطقة القدس كما صادرت العديد من الممتلكات العربية .

وتابعت اسرائيل القيام باجراءات قمعية ضد السكان المحليين وفرضت نظاماً ضرائبياً قاسياً على التجار الذين كثيراً ما كان يطالبون بتسديد ضرائب قدرت بطريقة تعسفية وتفوق قيمتها بكثير رؤوس أموالهم المستثمرة نفسها .

كما اتخذت سلطات الاحتلال تدابير أخرى تتعلق بالتراث « الاركيولوجي » والثقافي والروحي للمدينة المقدسة مثل القيام بحفريات وتغيير المعالم التاريخية والثقافية والدينية للقدس وخاصة الحفريات التي تمت حول وتحت الحرم الشريف (المسجد الأقصى) وقبة الصخرة المقدسة التي اصبح بناؤها على وشك الانهيار .

وقد اعترف أعضاء الشبكة الارهابية اليهودية التي تم اكتشافها خلال العام الماضي (١٩٨٤) بأنهم قد وضعوا أكثر من مرة متفجرات داخل حرم المسجد الأقصى . كما اعترفوا بأنهم كانوا ينوون هدم الحرم بالقاء قنابل من الجو وبواسطة طائرة اسرائيلية من طراز « كفير » .

ان الدولة الصهيونية باحتلالها ويضمها لمدينة القدس لم تنتهك فقط حقوق الفلسطينيين بل أيضاً حقوق الطوائف الدينية الأخرى التي تمثل المدينة المقدسة بالنسبة لها مكاناً للعبادة والاحترام والتقدير . . ان هذا التصرف يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وللقرارات التي اصدرتها منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية والدولية الأخرى .

هذا العرض السريع لتاريخ القدس يمثل في مجمله نموذجاً واضحا لانتهاك حقوق الانسان ، كما يمثل ، في الوقت نفسه ، أحد مظاهر المنطق الصهيوني وحدوده .

البـــاب الثاني

انتهاكات حقوق الانسان في فلسطين



الفصـــل الأول

المستوطنات اليهودية

١) القانون الدولي والتشريع الاسرائيلي :

يشكل الوضع السياسي والعسكري والمدني والاقتصادي والثقافي للأرض او لدولة محتلة موضعاً خاصاً لمعاهدات كثيرة واتفاقات عالمية عديدة ، ان هذا الموضوع يشكل واحدا من الزوايا الاساسية للقانون الدولي ، كما انه يشكل حجر الزاوية لكل الصكوك والمعاهدات العالمية الخاصة بحقوق الانسان .

واكثر هذه المعاهدات اهمية في هذا الخصوص هي معاهدة لاهاي لسنة ١٩٠٧ ، ومعاهدة جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ .

هذه المعاهدات تحدد الوسائل المتبعة في حالة النزاع العسكري وحالة احتلال الاراضي . كذلك فإن البندين ٤٦ و٤٧ لمعاهدة لاهاي تحظر على سلطات الاحتلال نزع الملكية ومصادرة الثروات والاملاك التي تخص سكان هذه الاراضي .

وكذلك فإن البند ٥٥ من هذه المعاهدة يعتبر القوات المحتلة كحارس مهمته المحافظة على هذه الثروات .

بالاضافة الى ذلك ، فإن الفقرة « جـ » للبند ٢٣ تحرّم على سلطات الاحتلال تدمير وهدم المباني والممتلكات . وقد عززت اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ ، الخاصة بالمحافظة على السكان المدنيين في الاراضي المحتلة ، واكملت نصوص معاهدة « لاهاي » ، فهي تعتبر القوات المحتلة مسؤولة عن حماية السكان المدنيين والمحافظة على حقوقهم واموالهم (او ثرواتهم) كما انه عليها الابقاء على التنظيمات العامة والخاصة كما كانت قبل الاحتلال .

وعلاوة على ذلك ، فإن البند ٤٩ لهذه المعاهدة يحرّم أي تنقل فردي او جماعي لقوات الاحتلال في الاراضي المحتلة .

ولقد اتخذ عدد كبير من القرارات العالمية فيما يخص الاراضي الفلسطينية المحتلة ، لقد طالبت اسرائيل بتطبيق معاهدة « لاهاي » ومعاهدة جنيف ، نذكر من هذه القرارات :

* قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة لسنة ١٩٧١ ، التي طالبت اسرائيل بصراحة بالغاء كل الاجراءات التي اتخذت لضم اي قسم من الاراضي المحتلة وباحترام المادة الرابعة من معاهدة جنيف .

* قرار الجمعية العمومية لسنة ١٩٧٢ ، الذي اعلن عدم شرعية احتلال الاراضي وذلك وفقا للمادة الرابعة من معاهدة جنيف ، كما ان هذا القرار يعتبر كل تغيير اتخذته اسرائيل لمس حالة او وضع الاراضي المحتلة ملغياً وباطلاً .

* وكذلك الأمر ، فقد تبنى مجلس الامن في سنة ١٩٧٩ ، القرار رقم ٤٤٦ والذي يشجب فيه السياسة الاسرائيلية فيما يخص بناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . كما يؤكد هذا القرار ويلح على صفة هذه السياسة غير القانونية وغير الشرعية .

ولقد طالب نفس القرار اسرائيل ، بصفتها قوة محتلة ، بالغاء كل الاجراءات التي اتخذت في السابق ، وبايقاف كل نشاط يهدف الى تغيير الوضع القانوني والجغرافي للاراضي ، كما انه طالب بايقاف كل تأثير مادي من شأنه ان يغير التوزيع البشري في هذه الأراضي وبخاصة انهاء كل الاجراءات التي تجبر السكان المدنيين في الاراضي العربية المحتلة على الارتحال والتنقل .

ولكن هل هناك التزام واحترام للقانون الدولي ، او للمعاهدات الدولية وقرارات الامم المتحدة ضمن الدولة الصهيونية ؟ بعبارة اخرى ما هو رد فعل اسرائيل على مختلف الوسائل المتبعة بواسطة المجتمع الدولي ؟

يجب البحث عن اول جواب عن هذه الاسئلة في التشريع الاسرائيلي نفسه . بالفعل فلقد قامت الدولة الاسرائيلية منذ نشأتها بتثبيت مجموعة من القوانين والتشريعات التي تناقض كليا كل وسائل القانون الدولي فيما يختص بوضع الاراضي

المحتلة .

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نذكر من بين هذه التشريعات :

(١) قانون الطوارىء (مناطق الامن) لسنة ١٩٤٩ ، والذي يخوّل لوزير الدفاع نفي السكان المقيمين في منطقة تمثل « منطقة امنية » . نفس هذا القانون يخوّل للحكومة إلغاء حقوق الملكية في المناطق غير الزراعية ، ويمنع الملاك من الوصول اليها . كما يخوّل هذا القانون الحق لوزير الزراعة بتسليم هذه الاراضي لشخص آخر لكي يقوم باستثمارها .

(٢) قانون الدفاع (في حالة الطوارىء) والذي كان ساريا ايام الاحتلال البريطاني . ان هذا القانون لا يزال ساري المفعول في اسرائيل . هذا القانون يخوّل للحاكم العسكري إعلان اي منطقة « منطقة مغلقة » .

(٣) قانون تملك الاراضي ، والذي صدر سنة ١٩٥٣ ، يخوّل لوزير المالية نقل ملكية الاراضي المصادرة للدولة ، وذلك عملاً بالقوانين السابقة الذكر اعلاه . ومن جهة ثانية ، وحسب نماذج محددة ، فإن للحكومة الاسرائيلية الحق بنزع ملكية جميع الاراضي في الاراضي المحتلة . ولقد قام نائب رئيس بلدية القدس السابق « نيرون بنفنيستي Neron Benvenisti » باحصاء هذه النماذج المذكورة في تقرير الجمعية الاقتصادية والاجتماعية لسنة ١٩٨٣ ، ٢٢ حزيران ، ثم قدمها لجامعة التنظيم الامريكية في سنة ١٩٨٢ . ولقد صنفت هذه النماذج كما يلي :

أ ـ املاك « الغائبين » التي تقوم السلطات الاسرائيلية حارساً عليها ،

ب ـ « الاملاك الحكومية المسجلة » تحل سلطة الاحتلال (اسرائيل) محل الحكومة السابقة ، الاردن أو ملك الاردن ،

ج ـ « الاراضي المصادرة للاغراض العسكرية » : تظل الاراضي تحت الملكية الخاصة ، وتدفع الحكومة العسكرية مقابل استخدام الارض . ووفقا لما أورده بنفنيستي ،. تم بناء الكثير من المستوطنات على هذه الأرض ،

د ـ الاراضي المغلقة للاغراض العسكرية ،

هـ ـ « الاراضي اليهودية » : وهي الاراضي التي كان يملكها اليهود قبل عام ١٩٤٨ وكان يديرها الحارس الاردني على املاك العدو .

و ـ الاراضي التي اشترتها الهيئات (المنظمات) اليهودية ،

ز ـ الاراضي المصادرة للاغراض العامة(٢٤) .

واذا اضفنا على هذه المجموعات من جهة اولى قانون العقارات التركي القديم ، والذي تبنته السلطات الاسرائيلية منذ عام ١٩٧٠ ، والذي تبقى بموجبه الاراضي المحتلة ملكا للسلطان والذي ورثته في هذه الحالة الحكومة الاسرائيلية ، ومن جهة ثانية ، القرار العسكري (رقم ٢٩١) والذي يخوّل للحاكم العسكري تعليق كل الاجراءات « لوقت محدد » او توقيفها لتثبيت صفات الملكية ، هنا فقط نستطيع ان نسأل انفسنا اذا كانت السلطات الاسرائيلية لا تحتفظ بحق انتزاع ملكية جميع انواع الأراضي التي ترغب بها .

٢) انتزاع ملكية الاراضي العربية

النتيجة الاولى الملموسة لهذا التشريع التعسفي ، هو انتزاع ملكية غالبية الاراضي العربية المحتلة .

وبالفعل ، فخلال السنوات الأولى من القرن العشرين (١٩٠٠ ـ ١٩٣٠) كانت الغالبية العظمى في التوطن اليهودي فوق اراض مشتراة بواسطة المنظمات الصهيونية من اصحابها العرب المقيمين خارج فلسطين . وفي عام ١٩٢٩ ، كان الاسرائيليون يملكون ٤٪ من مجمل الاراضي الفلسطينية والتي تحتوي على ١٤٪ من الاراضي الخصبة . وفي عام ١٩٤٨ كثفت الحكومة والمنظمات الاسرائيلية الضغط على السكان العرب ونزعوا ملكية ما يزيد عن ٨٠٪ من مجموع الاراضي الفلسطينية .

وما بين عام ١٩٤٨ و١٩٦٢ اصبح ما يزيد عن ٩٠٪ من الاراضي الفلسطينية داخل اسرائيل ملكاً للدولة العبرية وللمنظمات الاسرائيلية ولليهود

---

(٢٤) وثيقة رقم A/38/278 - E/1983/77 بتاريخ ٢٢ يونيو١٩٨٣ ـ تقرير الجمعية الاقتصادية والاجتماعية ، صفحة ١٦ .

وذلك بفضل القوانين والاجراءات السابقة الذكر .

وبعد حرب تشرين سنة ١٩٦٧ ، وسعت اسرائيل سياسة نزع الملكية لتمتد لقطاع غزة والجولان وبذلك فإن الدولة العبرية تسيطر الآن على ٥٠ الى ٦٠٪ من الاراضي المحتلة .

وحسب تقرير السكرتير العام للامم المتحدة والذي يقول :

« حسب التقديرات التي ترتكز على كل معطيات وحقائق فلسطينية واسرائيلية ، فإن هذه التقديرات تشير الى ان ما يقارب معظم الاراضي العربية لوادي الاردن قد نزعت ملكيتها من اجل انتشار مستعمرات الاستيطان الاسرائيلية »[٢٥] .

وزيادة على سياسة نزع الملكية ، فإن السلطات الاسرائيلية تتبع نظام هدم عدد كبير من القرى العربية ، ووفقاً لأحد المصادر فإن : « الخطة لتحويل فلسطين العربية الى دولة يهودية ، اقتضت التدمير الكامل لـ ٣٩٥ قرية عربية ، وعلى سبيل المثال ، فإن عملية التدمير هذه ، تركت ٩٠ قرية من اصل ٤٧٥ قرية في منطقة بيت لحم ، وتم تدمير ٢٣ قرية عربية تقع بالقرب من يافا ، ولم يبق سوى مدينة يافا فقط »[٢٦] .

٣) اقامة المستوطنات اليهودية

ان نزع ملكية القرى والمدن وهدمها لا تشكل سوى المرحلة الاولى لتطبيق المخطط الصهيوني الكبير وهو انشاء مستعمرات الاستيطان اليهودية في كل انحاء فلسطين .

هكذا وحتى سنة ١٩٦٧ ، انشىء عدد كبير من المستوطنات في معظم الاراضي الفلسطينية ، امتداداً من مرتفعات الجليل ، على الحدود اللبنانية ، وحتى المنطقة التي تحد Gisjordanie . وعلى سبيل المثال ، نذكر اسماء القرى الآتية :

---

(٢٥) وثيقة رقم A/39/233 - E 1984/79 تقرير السكرتير العام فيما يخص الشروط المعيشية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، صفحة ٨ .

(٢٦) حسين غباش ـ امريكا وحقوق الانسان في دول العالم الثالث، صفحة ٢٦ .

Akrat Kfar Barom; Gabissia والتي استولي عليها من اجل انشاء المستوطنات الجديدة ، كذلك فإن Kyriat Shmoona قد انشئت على انقاض قرية فلسطينية تعرف باسم « الخالصة » .

وقد اتبعت سياسة الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة ، ومنذ سنة ١٩٦٧ ،ثلاث مراحل اساسية ، وذلك حسب تقرير السكرتير العام للامم المتحدة ، والذي قدم في الجلسة (٣٩) لليونسكو ، تحت رقم أ / ٣٩ / ٢٣٣ بتاريخ ٢٥ أيار ـ مايو ١٩٨٤ . وهذه المراحل هي :

(١) منذ سنة ١٩٦٧ وحتى سنة ١٩٧٠ .
(٢) منذ سنة ١٩٧١ وحتى سنة ١٩٧٧ ، تحت حكم العمل .
(٣) منذ سنة ١٩٧٧ وحتى وقتنا الحاضر .

وقد باشر وزير الدفاع في المرحلة الأولى ، بانشاء مراكز عسكرية متقدمة تحت اسم«Nohols»وذلك في المناطق التي يدّعي انها استراتيجية . ولقد كلفت هذه المراكز بالسهر على الامن وبالحفاظ على النظام العام في الاراضي المحتلة . وكان عدد هذه المراكز ١٨ موزعة على معظم الاراضي المحتلة وخاصة غزة ، القدس ، وادي الاردن والخليل Hebron .

والامر الجدير بالذكر في هذا المجال هو انه لم يتبع أي تصريح سياسي لأي من هذه الانشاءات .

ومنذ سنة ١٩٧١ ، اتبعت الحكومة العمالية تطبيق مشروع«Allon» وهو يسمى على اسم نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي «Ygal Allon»، والذي توقع انشاء « الحدود الآمنة » بين اسرائيل والاردن في وادي الاردن ، وهذا المشروع يقضي باحتلال شريط يبلغ من ١٥ الى ٢٠ كيلومترا على الضفة الشرقية لقمة «Hebron» وبتغيير رسم الحدود المعروفة سابقاً .

وكان من نتيجة تطبيق هذا المشروع انشاء عدد كبير من المستوطنات وزعت على الشكل التالي : ٧ مستوطنات في وادي الاردن ، اثنتان في بيت لحم ، واحدة في نابلس واخرى في رام الله ، اثنتان في قطاع غزة وعشر مستوطنات في القدس . وهذه المستوطنات الاخيرة انشئت حسب مشروع يعود لسنة ١٩٧١ ، ويكفل بانشاء ما

يقارب ٢١,٠٠٠ وحدة سكنية[٢٧] .

ومع وصول « الليكود » للسلطة في سنة ١٩٧٧ ، تكثفت سياسة بناء المستوطنات بشكل كبير وهذا نتيجة لاتخاذ القرارات الحكومية التي تهدف الى تكثيف وتقوية الانشاءات الموجودة سابقاً والتعجيل بانشاءات اخرى جديدة .

وكما تبين الوثيقة الآنفة الذكر :

إنه في عامي ١٩٧٧ و١٩٨٣ ، انشئت مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة وهي موزعة على الشكل التالي : ١٧ في القطاع الشرقي لمدينة القدس، ١١ في غزة ، ١١ في منطقة الخليل ، ١٥ في بيت لحم ، ٨ في رام الله ، ١٧ في نابلس ، و١١ في جنين .

وعلى اثر هذه المرحلة الجديدة ، بدأ المسؤولون الصهاينة ، حملة عنصرية متعجرفة تهدف الى تشجيع انشاء مستوطنات جديدة ، وتهدف ايضا الى عزل ومحاصرة السكان العرب . ولقد اعلنوا في احتفال على لسان وزير العلوم والتنمية «Yabalna'Ahani» بأنه ، حتى الآن ، لا يوجد العدد الكافي من المستوطنات . . . ليس هناك الكافي منها»، وعبروا ايضا على لسان وزير الزراعة «Ariel Sharon»، بتصريح اعلن في ٣ تموز سنة ١٩٧٨ : بأن المستعمرات التي انشئت في القسم الشمالي من الضفة الشرقية « هي بقصد الالتفاف حول الـ٣٠٠,٠٠٠عربي يسكنون في الناحيتين لخط الهدنة » . كما ان المسؤولين لم يتورعوا عن التأكيد بأن«Nohols» التي انشئت في سنة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ، تهدف لكبح التقدم العربي غير القانوني في هذه المناطق الجديدة ، ولقد اعلن ذلك «M. Drobles» مساعد رئيس الاسكان للوكالة اليهودية[٢٨] .

يبقى ان نشير الى بعض النتائج الخاصة بتنفيذ سياسة الاستيطان في فلسطين وفي الاراضي المحتلة :

(١) وضع مشروع انشاء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة لكي تتبع

---

(٢٧) وثيقة رقم A/39/233 - E/1984/79 تقرير السكرتير العام للامم المتحدة، صفحة ١٣ .

(٢٨) وثيقة رقم A/39/233 - E/1984/79 تقرير السكرتير العام للامم المتحدة ، ص ١٣ ـ ١٤ .

خطة محددة تقضي بتقسيم الضفة الغربية لاقسام بشكل مربع ، مفصولة عن بعضها البعض ، بالطول والعرض ، بطرق وممرات . ولقد انشئت المستوطنات الاسرائيلية على المرتفعات ، وبشكل اصبحت على زوايا هذه المربعات ، وتتيح هذه المواقع الجغرافية للمستوطنات الفرصة بالاحاطة بالسكان العرب ويعزلهم في تجمعات منفردة . ثم يمكن ان يؤدي وضع كهذا لاخضاع السكان المحليين . اما فيما يخص الفدائيين والمقاتلين ، فإنهم في هذه الحالة سيخضعون لأشد العقاب ، مثل تهديم منازلهم او طردهم وابعادهم عن اهاليهم وممتلكاتهم ، او نفيهم بعيداً عن اوطانهم تاركين في هذه الحالة ممتلكاتهم للصهاينة .

(٢) الاستنتاج الذي توصلنا اليه ، هو فيما يخص المشاريع المستقبلية لانشاء المستوطنات في الاراضي العربية . وتذكر مصادر وثيقة الاطلاع أن الحكومة الاسرائيلية تهدف الى انشاء ٧٢ مستوطنة اخرى في المدة ما بين ١٩٨٣ - ١٩٨٧ .

(٣) الاستنتاج الثالث ، وهو فيما يخص مبدأ الاستعمار والاستيطان وسط السلطات الاسرائيلية . بالفعل فإن كل الاحزاب السياسية الصهيونية المهمة ، بدرجة اولى حزب « ليكود » و« العمل » يوافقون على مبدأ وتتابع الاتجاهات الاساسية لسياسة الاستيطان في فلسطين ، حتى انه قبل انشاء الدولة الاسرائيلية ، فإن المشروع الصهيوني كان يقضي بانشاء المستعمرات الاستيطانية ويكمن الفرق الوحيد في نوع السياسة المتبعة فقط ولا يمس المبدأ نفسه .

فحزب « ليكود » مثلاً يلح على انشاء المستوطنات الجديدة في المراكز المتحضرة والمدن الفلسطينية التي تتوافر فيها كثافة سكانية مرتفعة بينما يفضل العمل تلافي هذه المراكز ويلح على ضرورة انشاء هذه المستوطنات في الاعالي والمرتفعات ، لكي يتمكنوا من الحد من توسع القرى والمدن الفلسطينية من جهة ، وامتلاك اماكن عسكرية اكثر امناً واكثر ملاءمة من جهة اخرى .

(٤) ولتحقيق مشروع الاستعمار هذا ، فإن الدولة الاسرائيلية تتبع كل الوسائل المؤدية لنفي وطرد وابعاد السكان العرب . وكما اشرنا في السابق ، فإنه حتى سنة ١٩٤٩ ، طرد ما يزيد عن مليون فلسطيني من اراضيهم ، وكان يتم النفي

الجماعي بالطرق الشرسة ، كما كان الوضع في دير ياسين وفي صفورية ، وفي عين زيتون ، وفي طبرية ، ومنطقة قطمون في القدس وفي يافا وغيرها .

ولقد نفذت حملة اخرى من النفي وتهجير السكان المحليين وذلك بعد حرب الايام الستة ، وهكذا فقد ابعد ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني عن منازلهم كما اخليت بعض القرى والمناطق مثل « طولكرم »، وقلقيلية والمناطق حول اللّطرون ، وذلك حسب امر من الجيش الاسرائيلي. وكانت الغاية من ذلك « جعل فلسطين يهودية للحد الذي فيه انكلترا انكليزية » ، كما عبر عن ذلك «Weizman» . وكذلك تطبيقاً لسياسات «Weritz» المدير المسؤول عن قسم الاستيطان للوكالة اليهودية ، والذي اعلن دون حياء او خجل بأنه « يجب نقل العرب الباقين في اسرائيل للدول المجاورة » .

(٥) ويوجد في ظل نظام يبدو انه يهدف الى اجتذاب الاسرائيليين الى المستوطنات وارغام الفلسطينيين على ترك الاراضي فارق كبير في امكانية الوصول الى فرص التكسب التي تتمتع بها كل جماعة . فبينما يوضع المستوطنون غالباً في جداول مرتبات الحكومة أو يعملون في المؤسسات الخاصة او العامة بمجال بين الفلسطينيين وبين استغلال اراضيهم ، واذا كانوا متعلمين تعليماً عالياً ، لا تكون امامهم امكانية الحصول على العمل ، ما لم يهاجروا أو ينضموا الى صفوف العمال اليدويين الذين يذهبون يومياً الى اسرائيل . ومن ناحية الانتاج يحصل المستوطنون على الاعانات المالية ولديهم اسواق ثابتة بأسعار مضمونة بينما تقف القيود واللوائح وأوجه التحكم المباشر وعدم امكانية الحصول على القروض ناهيك بالاعانات ، كعقبات كأداء أمام الفلسطينيين .

ـ ويتمتع المستوطنون بجميع مزايا المواطنة الكاملة، بما في ذلك مزايا نظام التأمين الوطني ، بينما يحرم الفلسطينيون الذين يعملون في اسرائيل من التمتع بهذه المزايا على أساس انهم ليسوا مقيمين في اسرائيل ، ورغم انهم يساهمون مساهمة كاملة في هذا النظام . ويتمتع المستوطنون بمستوى معيشة أعلى بكثير من مستوى معيشة الفلسطينيين وذلك بسبب التصميم الذي اقيمت به المستوطنات وما توفره من وسائل للراحة . بينما يمنع الفلسطينيون من تحسين منازلهم وحدائقهم ، ويثنون عن القيام

بالاستثمار في مجال الصناعة . وتعيش المجموعتان في ظل ظروف متباينة تماما . فالمجموعة الاولى يمكنها ان تتطلع الى النمو والتطور ، بينما تخاف المجموعة الثانية من أن تجرد تماما من ممتلكاتها . وهو ما تعتقد انه يمثل هدف سلطة الاحتلال .

ـ يؤثر ازدياد عدد الاسرائيليين الذين ينتقلون الى المستوطنات التي يجري انشاؤ ها تأثيراً سيئاً على حياة الفلسطينيين الاجتماعية في الاراضي المحتلة ، ويعرقل انشطتهم اليومية . وقد أدت السياسة الراهنة الرامية الى اقامة المستوطنات الاسرائيلية بالقرب من المدن والقرى التي يسكنها الفلسطينيون الى زيادة التفاعل بين المستوطنين والفلسطينيين . على ان هذا التفاعل ظل أساساً يمثل تفاعلاً متسماً بالنزاع والمواجهة ويفضي غالباً الى العنف . ويشكل المستوطنون طبقة متميزة في الاراضي المحتلة ، ويحظون بمؤازرة السلطة القائمة بالادارة والحكومة ، ويسمح لهم بحمل السلاح الناري وكثيراً ما يشتركـون في المحافظة على النظام والأمن[٢٩] .

وبكلمة موجزة ، وذلك حسب هذا التقرير ، « فإن الظروف المعيشية لتلك الفئتين تختلف تماماً الواحدة عن الاخرى ، وهي لا تتساوى في أي ميدان من الميادين . فبينما يستطيع اعضاء الفئة الأولى الاستفادة من التقدم والتنمية ، يخاف اعضاء الفئة الثانية من حرمانهم من ممتلكاتهم ، لأنهم يعلمون تماماً بأنهم الهدف الواضح للقوات المحتلة » . وتفرض استنتاجات اخرى نفسها لأنها تشكل صفة اساسية لأهداف سياسة الاستيطان الاسرائيلية .

في البداية ، يجب ان نلاحظ بأن مشروع الاستعمار الاسرائيلي ، يختلف عن الاستعمار التقليدي الذي يقضي باحتلال ارض ما لاستثمار خيراتها او استعباد شعبها ، او لارضاء هدف استراتيجي اوامبريالي لدولة قوية . فللاستعمار الصهيوني طبيعة اخرى ، الغرض منه تنفيذ مشروع محدد تماماً ، وهو يهدف الى اقتلاع شعب ونفيه خارج ارضه الوطنية ، وذلك من اجل استيطان شعوب اخرى بطريقة غير طبيعية « مصطنعة » من جهات العالم الأربع ، والذي لا يتمتع بأي وحدة او ارتباط لأنه في الواقع ينتمي لحضارات مختلفة .

وسوف نعرض دراسة مفصلة حول هذه الظاهرة المميزة للمجتمع الاسرائيلي

---

(٢٩) وثيقة رقم A/39/233 - E/1984/79 تقرير السكرتير العام للامم المتحدة، صفحة ١٠ ـ ١١ .

في الباب الأخير من هذا الكتاب .

من جهة اخرى ، تتبع : السلطات الصهيونية هدفاً اقتصادياً محدداً ، والذي يتجلى من خلال سياسة نزع الملكية للاراضي المزروعة والأكثر خصوبة .

ولقد افقر نزع الملكية، هذا ، السكان المحليين ، في نفس الوقت ، كثّر كمّاً ونوعياً الانتاج الزراعي للدولة الصهيونية ، وخاصة الانتاج المخصص للتصدير ، والذي سمح لدرجة ما بتوازن الميزان التجاري الذي غالبا ما هو في عجز .

وكذلك فإن الاراضي المحتلة تشكل السوق الاولى والأكثر اهمية للمنتوجات الاسرائيلية . هذه النقطة سوف توسع في الفصل المخصص للوضع الاقتصادي في الاراضي المحتلة .

على الصعيد السياسي والاقليمي ، فإن اسرائيل تود تطبيق مبدأ الامر الواقع ، فعملية الضم هنا واقعة نظرياً وعملياً وخاصة لمرتفعات الجولان ومدينة القدس وضواحيها . وفيما يخص الضفة الغربية المسماة « يهودا وسامرة » ، فلقد ضُمت بالفعل ، بالرغم من ان الحكومة الاسرائيلية ترفض اعلان ذلك رسمياً قبل وجود حل لـ مليون و٤٠٠,٠٠٠ فلسطيني مقيمين في هذه الاراضي ، ولا يمكن اعلان ذلك رسمياً ، لأن الحكومة الاسرائيلية في هذه الحالة تجد نفسها ملزمة بمنح سكان هذه الاراضي الجنسية الاسرائيلية ومنحهم ايضاً الحقوق المدنية والسياسية المترتبة على ذلك .

في هذه الحالة ، تصبح الدولة اليهودية ذات عنصرين ، وهذا يتعارض مع اساس الفكر الصهيوني . كما ان الحكومة لا تستطيع طرد السكان بشكل نهائي وجماعي ، دون حسبان الظروف الموضوعية والعالمية . مع العلم بأن هذا الافتراض ليس بعيدا عن تفكير الحكام الصهاينة .

« فجوزيف فايتز » ، المدير القديم لقسم الاستيطان للوكالة اليهودية ، قد اعلن ذلك بصراحة ، بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، قائلا : « الواضح انه ليس هناك في هذا البلد مكان لشعبين ، الحل الوحيد هو أرض اسرائيل . . ليس هناك طريقة اخرى غير نقل العرب الى مكان آخر في البلاد المجاورة » .

ونتيجة لذلك ، وانتظارا لظروف اكثر ملاءمة تتيح « نقل العرب الى مكان

آخر » فإن الحكومة الاسرائيلية قد عرضت في سنة ١٩٧٩ ، مشروعها ومبادئها للحكم الذاتي الاداري للسكان العرب المقيمين في « يهودا وسامرة » كما عرضت مشروعها فيما يخص وجود سكان المستوطنات اليهود في هذه المناطق . ولا يمس هذا المشروع بأي شكل ، سياسة الاستيطان في هذه المناطق ، بل على العكس فهو يحفظ للدولة الصهيونية المراقبة الكاملة لـ (يهودا والسامرة) . ومن جهة اخرى ، فإن هذا المشروع ليس بعيداً عن مشروع « الحكم الذاتي » كما تصورتها معاهدة كامب ديفيد .

٤) الادانات الدولية

ولقد اعلن المجتمع الدولي مرات عديدة مع ذلك ، قلقه الشديد فيما يخص خرق الاسرائيليين لحقوق الانسان وللقانون الدولي . وخاصة مثابرة اسرائيل على توسيع الرقعة والتعجيل باقامة المستوطنات ، وفيما يخص ايضا رفض حقوق الشعب الفلسطيني .

وبالرغم من ادانة المجتمع الدولي القاسية والواضحة ، بما فيه ادانة هيئات عالمية على مستوى عالٍ لهذه السياسة ، لم تثن او ترد الدولة الصهيونية عن تنفيذها هذا المشروع . . . وفي هذه الادانات ، نذكر القرار رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠ لمجلس الامن الدولي والذي يقضي :

١ ـ يعتبر ان كل الاجراءات المتخذة بواسطة اسرائيل لتغيير الصفة المادية او التكوين السكاني ، او الذي يمس هيكل المؤسسات او وضع الاراضي الفلسطينية بما فيها القدس ، او اي قسم ينتمي اليها ؛كل هذه الاجراءات ليس لها شرعية في القانون ، وفيما يخص السياسة والتنفيذ التي تقوم به اسرائيل لإسكان عناصر من شعبها او لإسكان قادمين جدد في هذه الاراضي ، كل هذه الاجراءات تعتبر خرقا فاضحا لمعاهدة جنيف الخاصة بحماية السكان المدنيين اثناء الحرب كما انها تشكل عائقاً خطيراً لقيام عملية سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الاوسط .

٢ ـ يشجب بشدة إلحاح اسرائيل وعنادها واستمرارها في سياستها وعملياتها وتطالب الحكومة والشعب الاسرائيلي بالعودة عن هذه الاجراءات وبازالة

المستوطنات الموجودة وبخاصة بوقف فوري لانشاء وبناء وتصميم هذه المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

٣ - تطالب جميع الدول بعدم تقديم اي مساعدة يمكن ان تستغل لصالح المستوطنات في الاراضي المحتلة .

وهذا القرار الذي يتمتع بصفة الاجبار لأنه يصدر عن مجلس الامن ، لا يشكل الادانة الوحيدة للسياسة الاسرائيلية الخاصة بالمستوطنات . فلم تتوقف الجمعية العمومية للامم المتحدة منذ سنة ١٩٦٧ ، عن التعبير في كل جلسة عن قلقها الشديد لموضوع الاستيطان . مع ذلك فإن تبني مجلس الامن لقرار بهذه القوة ، بالرغم من حق الفيتو الذي تتمتع به الولايات المتحدة الامريكية واربع دول كبرى اخرى ، يشهد هذا القرار بخطورة خرق القانون الدولي وحقوق الانسان في فلسطين ، ويشهد ايضا على الخطر الذي يتمثل في الممارسات الاسرائيلية لانها تهدد السلام والتعاون الدوليين .

الفصـــل الثاني

النشاط القمعي للمستوطنين الاسرائيليين

كثيراً ما يكون التأزم والعنف داخل المناطق المحتلة نتيجة للنشاط العنصري الذي يقوم به المستوطنون اليهود الذين دأبوا على استفزاز السكان المحليين وارهابهم ، وذلك بتواطؤ ،تام من السلطات العسكرية . كما يبدو ان هذه الاخيرة مقتنعة بأن إلشعور الوطني الفلسطيني يمكن القضاء عليه عن طريق اقامة المزيد من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية .

ولهذا فقد ساد الاتجاه على حث المستوطنين على حمل السلاح وعلى تولي تنظيم « أمنهم » بأنفسهم ، وذلك وفقاً للسياسة الصهيونية التقليدية القائمة على « الدفاع الاقليمي » وكثيراً ما يلجأ هؤلاء المستوطنون الى سلاحهم من اجل بث الخوف في نفوس السكان العرب والاعتداء على الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية .

وفي الوقت الذي فيه يملك المستوطن اليهودي الحق في استعمال سلاحه وفي قتل عربي دون ان يؤاخذ على ذلك قانونياً نجد انه يكفي لفتى فلسطيني ان يرجم بالحجارة سيارة عسكرية لكي يفرض على جميع سكان الحي عقاب جماعي صارم ولكي يؤدي ذلك الى تفجير احد المنازل العربية على الأقل بحجة انه يخفي « ارهابيين » . .

ومن السهل اجياد اكثر من دليل على هذه النشاطات التي يقوم بها المستوطنون الاسرائيليون، لهذا سنكتفي بذكر بعض ما جاء في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٨٤ حول هذا الموضوع :

« اذا كان المستوطنون الاسرائيليون يتمتعون بحرية التنقل كما يحلو لهم مما يمكنهم من مزاولة نشاطهم الاجتماعي والثقافي دون أي عائق ، فإن الفلسطينيين ، على عكس ذلك ، كثيراً ما يفرض عليهم حظر التجول واحياناً ترفض سلطات الاحتلال منحهم تصاريح لعقد ندوات او اجتماعات ، كما ان الرقابة الصارمة المفروضة على النشاطات التي تقوم بها المؤسسات والمنظمات الفلسطينية في المناطق المحتلة قد حدت ايضا من النشاط الاجتماعي والثقافي للسكان الفلسطينيين . . .

ويضيف التقرير ان المستوطنين الاسرائيليين يقومون بمهمة الحفاظ على « النظام » ، وذلك بمساندة السلطات العسكرية التي تدير الامور بالمناطق المحتلة ، وكثيراً ما يتجاوزون سلطاتهم فيضيقون الخناق على الفلسطينيين ، سواء كانوا أفراداً أم جماعات ،فقد جاء في صحيفة « هآرتس » بتاريخ ١٥ ايار ـ مايو ١٩٨١ ، ان الحاخام مائير كاهانه قد اعترف بأن اعضاء مجموعته في مستوطنة « كريات اربع » كانوا ينظمون دوريات مسلحة في شوارع «الخليل» لتقوم بحملات تفتيشية وكانت هذه الدوريات تدخل المنازل التي كانت في الماضي لليهود وتقوم بارغام السكان الفلسطينيين على الرحيل . وقد تحدثت الصحافة الاسرائيلية عن العديد من الحوادث التي يقوم فيها المستوطنون بتضييق الخناق على المزارعين العرب وبالتدخل في اعمالهم بحجة ان الارض التي يستغلونها ملك للمستوطنين اليهود . وقد تكررت مثل هذه الحوادث على نحو ملحوظ في منطقة عصيون « التي تقع بين الخليل والقدس . . »

« ان الاسلوب الذي لجأ اليه الفتيان الفلسطينيون للتعبير عن مقاومتهم للاحتلال والمتمثل بالقاء الحجارة على السيارات الاسرائيلية المارة بهم ، كثيراً ما ادى الى عواقب وخيمة . فقد كان المستوطنون الاسرائيليون يقومون بشن هجومات موجهة عادة ضد المؤسسات التعليمية الفلسطينية بهدف عرقلة نشاط هذه الاخيرة والى وقف الدراسة . وخلال العام المنصرم اشارت الصحافة الاسرائيلية الى حادث خطير نتج عن القاء الحجارة على سيارة اسرائيلية . فقد قام رجال مسلحون ومقنعون ، وهم على ما يبدو من المستوطنين اليهود ، بالاعتداء على الجامعة الاسلامية في الخليل وذلك خلال الاسبوع الاخير من شهر حزيران ـ يوليو . وقد اسفر الاعتداء عن قتل ثلاثة من الطلبة وجرح ٣٣ آخرين . . »

« وفي مرة اخرى ، وعلى اثر حادث القاء حجارة على حافلة كانت تحمل اطفالاً من مستوطنة « بتمير » بالقرب من مدرسة تقع في « كريات اربع » وذلك عند مرور السيارة بالقرب من مدرسة فلسطينية في مدينة الخليل قام المستوطنون الذين يحرسون السيارة بهجوم على هذه المدرسة واطلقوا في الهواء عدة عيارات نارية . وعندما لم يفلحوا في الامساك بالفتيان الذين كانوا وراء القاء الحجارة ، قاموا بالقبض على ناظر المدرسة الذي اقتيد اولاً الى كريات اربع ثم الى مركز الحاكم العسكري المحلي . وكانت النتيجة ان أمرته السلطات العسكرية باغلاق المدرسة لمدة شهر . . .

ويشير التقرير ايضا الى العديد من النشاطات القمعية مثل عمليات الاقتحام المتكررة للمسجد الاقصى في القدس ، وفي احدى هذه العمليات تم اكتشاف مخبأ للقنابل اليدوية ، وادوات « تخريبية » اخرى .

ويبين التقرير ايضا بأن « الصحافة قد أشارت مرارا خلال العام الماضي الى تكرار الاعتداءات على المنشآت الدينية الاسلامية والمسيحية . مثل حادث اغتيال الراهبتين في الكنيسة الارثوذوكسية الروسية بالقدس ، ووضع عبوات ناسفة داخل مساجد في الخليل وفي نابلس ، وداخل كنيسة مسيحية والحريق الذي اتى على مكتبة الكنيسة الانجيلية في القدس . وقد ثبت ان مسؤولية هذه الحوادث تقع على عاتق مجموعات اسرائيلية ، وخاصة مجموعة تطلق على نفسها اسم « الارهاب ضد الارهاب » وتؤكد المصادر الاردنية والفلسطينية بأن هذه المجموعة قد وضعت لنفسها هدف « تخويف وارهاب الفلسطينيين لاجبارهم على الرحيل عن هذه الاراضي . . . »[٣٠] .

ومن الجدير بالذكر ان « الارهابيين الاسرائيليين » يتمتعون بحماية على اعلى المستويات في اسرائيل كما انه ليس ثمة شك في ان السلطات الاسرائيلية تساندهم مساندة غيرمشروطة، وعلى أي حال ، ان الأعمال التي يقومون بها لا تعدو كونها الامتداد الطبيعي للممارسات الصهيونية منذ الانتداب البريطاني وحتى ايامنا هذه فهم التلامذة الأوفياء لأمثال « بيغن » و« شارون » و« ايتان » و« كاهان » . . . الخ .

(٣٠) وثيقة رقم A/39/233 - E/1984/79 ـ تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة ، (النسخة الفرنسية) ، صفحة ٥١ ـ ٥٢ .

الفصـــل الثالث

الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في المناطق المحتلة

من الاكاذيب التي اعتادت الصهيونية على ترويجها الادعاء بأن فلسطين كانت قبل الهجرة اليهودية اليها صحراء جرداء « صحراء قاحلة ومعروضة لكل من يريد الحصول على أراض . . . . »

وفي وقت لاحق ، كانت نفس هذه الدعاية تركز على « المعجزة الاسرائيلية » التي حولت الصحراء الجرداء الى جنة خضراء .

وكان الصهاينة على عادتهم قد قاموا مرة اخرى بتزييف الحقائق التاريخية وتغاضوا عن الوقائع العملية . ومن المفيد ان نشير الى ما كتبه « روجيه غارودي » في هذا الشأن : « كان البدو في فلسطين يقومون بتصدير ما لا يقل عن ٣٠ ألف طن من القمح سنويا .

. . . وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢١ و١٩٤٢ كانت مساحة البساتين التي يملكها العرب قد ازدادت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه . . وبين عامي ١٩٢٢ و١٩٤٧ اتسعت رقعة الأراضي المزروعة بأشجار البرتقال والحمضيات سبعة أضعاف ما كانت عليه وبين عامي ١٩٢٢ و١٩٣٨ كانت مساحة الاراضي المزروعة بالخضروات قد اتسعت عشرة أضعاف مما كانت عليه . . . »

وينقل « غارودي » عن تقرير « لجنة بيل » ، « الذي قدم للبرلمان الانكليزي في يوليو ١٩٣٧ والذي تناول الزيادة الملحوظة في مساحة بساتين البرتقال في

فلسطين . . . خلال السنوات العشر المقبلة فإن الدول المنتجة والمصدرة للبرتقال والحمضيات الأخرى ستأتي وفقاً للترتيب التالي :

فلسطين (١٥ مليون صندوق) والولايات المتحدة (٧ ملايين صندوق) واسبانيا (٥ ملايين صندوق) ودول اخرى (٣ ملايين صندوق) . . . »[٣١] .

هذه هي الحقيقة التاريخية . . والآن لنر كيف أصبح الوضع الاقتصادي الحالي للفلسطينيين والمناطق العربية المحتلة .

اذا القينا نظرة على أحدث التقارير والدراسات الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، يمكننا أن نرصد الوقائع التالية حول الوضع الاقتصادي في المناطق المحتلة :

(١) الزراعة :

ان استغلال القطاع الزراعي الذي يعتبر أحد النشاطات الرئيسية للفلسطينيين محدود جداً وذلك يرجع أساساً الى مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي العربية وانتزاع ملكيتها مما حدّ من مساحة الأراضي التي يمكن للفلسطينيين ان يقوموا بزراعتها . هذا بالاضافة الى أن اشراف السلطات الاسرائيلية على الموارد المائية ينعكس على مدى استغلال هذه الأراضي المتبقية على انتاجيتها .

وقد جاء في التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة خلال الدورة الـ ٣٩ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي :

« هناك أيضاً اجراءات أخرى لجأت اليها سلطات الاحتلال وهي اجراءات تختص بها وحدها وتستهدف تلبية احتياجاتها الاقتصادية كما أن لها أسباباً سياسية وأمنية ، وهذه الاجراءات تحدّ أيضاً من حرية المزارعين الفلسطينيين في الانتفاع من الأراضي التي تركت لهم كما أنها تقف حجر عثرة في وجه التنمية المستقلة للقطاع الزراعي . ومن هذه الاجراءات :

أ ـ شق الطرق لتوصيل المستوطنات بعضها ببعض وباسرائيل ، متخللة الارض

(٣١) روجيه غارودي ـ ملف اسرائيل ، صفحة ٤٤ ـ ٤٥ .

الزراعية ، والاحتفاظ بمناطق « امان » على امتداد تلك الطرق حيث لا يسمح للفلسطينيين بالزراعة او البناء فيها .

ب ـ القيود المفروضة على استخدام اراضي الرعي .

جـ ـ القيود المفروضة على المساحات المزروعة بمنتجات معينة او في مناطق جغرافية معينة ، مثل القيود المفروضة على زراعة اشجار الموالح في الضفة الغربية ، وحظر زراعة تلك الأشجار في غزة ، والقيود المفروضة على زراعة الطماطم والباذنجان في منطقة جفتلك (وادي الاردن) وعلى جميع المحاصيل في وادي الغور (الضفة الغربية) ، حيث يتعين تحديد نمط الانتاج من قبل السلطات .

د ـ حظر قضاء الليل في وادي الغور على العمال الزراعيين الفلسطينيين المقيمين خارجه ، لاعاقة اشتغالهم بالعمل في هذه المنطقة .

هـ ـ منع انشاء المزارعين الفلسطينيين لجمعيات تعاونية زراعية ، وحرمانهم من امكانية الاستفادة من الائتمان الزراعي من مؤسسات الضفةالشرقية »[٣٢] .

(٢) الصناعة :

ان الاستثمارات في القطاع الصناعي تخضع ايضاً لعدة عوامل مجتمعة . وقد اشار اليها الامين العام للامم المتحدة في التقرير الذي قدمه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو التالي :

أ ـ الافتقار الى نظام مالي محلي يوفر للمنتجين الائتمان والمعرفة المتخصصة ويسدي اليهم المشورة .

ب ـ عدم التيقن ، السياسي والمالي على السواء ، حيث يرجع الاخير منها الى معدلات التضخم العالية في اسرائيل واستمرار تخفيض قيمة الشيكل الاسرائيلي .

جـ ـ غيبة مشاركة الفلسطينيين في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية التي تؤثر عليهم ، مما يؤدي الى افتقار صناعاتهم الى الحماية ولاسيما

---

(٣٢) وثيقة رقم A/39/233 ـ تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة ، ٢٥ أيار ـ مايو ١٩٨٤ . صفحة ٣١ ـ ٣٢ .

في مواجهة المنافسة من جانب صناعات اسرائيل التي تفوقها تقدماً الى حد كبير .

د ـ خضوع الترخيص باستيراد المعدات الصناعية لسلطة الحكومة العسكرية .

هـ ـ تراخيص البناء ، حيث ان رسومها مرتفعة بالنسبة لمستوى تمويل الصناعات الفلسطينية ، وعملية استخراجها عملية طويلة .

و ـ القيود المفروضة على استخدام المياه وحظر حفر آبار جديدة . وعندما يكون محظوراً اقامة صناعة جديدة في البلدان والمدن او بقربها ، ويكون حفر الآبار مقيدا في غيرها من الاماكن ، يصبح الافتقار الى المياه عائقاً امام الصناعة الجديدة .

ز ـ الضرائب ورسوم الجمارك ، تم الابقاء على الضريبة الاردنية على الدخل ونسبتها ٢٥٪ والضريبة الاردنية على الخدمات الاجتماعية ونسبتها ١٢,٥٪ . وفضلاً عن ذلك ، فرضت ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٨٪ في سنة ١٩٧٦ ، ورفعت الى ١٢٪ في سنة ١٩٧٧ ، والى ١٥٪ في سنة ١٩٨١ . اما الرسوم الجمركية فهي مستترة في اسعار المستوردين الاسرائيليين الذين يتعين الاستيراد عن طريقهم ، ويتعين على المشتري النهائي ان يتحمل ضريبة اخرى على القيمة المضافة تتعلق بالمعاملة التجارية التي تجري مع المستورد[٣٣] .

ونظراً لهذه الظروف فقد بقي القطاع الصناعي في المناطق المحتلة يقتصر على مؤسسات صغيرة ٩٨٪ منها لا يشغل أكثر من ١٠ عمال كما أن نشاطها كان مركزاً على الاصلاحات والتجارة والصناعات التقليدية والخياطة والملابس الجاهزة .

لهذا يلاحظ انخفاض مهم في عدد المؤسسات الفلسطينية في المناطق المحتلة فبعد أن كانت عام ١٩٦٩ (٤٠٢٩) مؤسسة لم تعد تتجاوز في ١٩٧٧ (٢٢٠٦) مؤسسة .

ونظراً الى أن التمييز العنصري يمتد أيضاً الى الحياة الاجتماعية والى النشاط الاقتصادي فلا عجب في أن نجد النشاطات الزراعية والصناعية التي يقوم بها

---

(٣٣) نفس المصدر السابق صفحة ٣٥ .

المستوطنون تحظى بدعم الحكومة الاسرائيلية ، حيث يحق لهؤلاء المستوطنين الانتفاع من مياه الري على نحو مكثف ودون أي قيد . وهكذا نجد أكثر من دليل على الاجراءات الصارمة التي تستهدف حماية المنتجات الاسرائيلية والضمانات الخاصة بأسعار منتجاتها الزراعية . هذا بالاضافة الى ان التوسع الأخير في اقامة المستوطنات اليهودية يترافق مع خطة تصنيع تشمل الضفة الغربية وتستهدف اجتذاب الصناعات والعمالة الاسرائيلية الى هذه المنطقة . وتهدف هذه الخطة الى جذب أكثر من ٨٥,٠٠٠ من العمال اليهود في القطاع الصناعي الاسرائيلي في الضفة الغربية مقابل ٢٣,٠٠٠ من العمال الفلسطينيين وذلك بحلول عام ٢٠١٥ . كما تنص الخطة على ضرورة تمركز الصناعات الاسرائيلية في المناطق المزدحمة بالسكان في الضفة الغربية والتي تقع بالقرب من المناطق السكانية الاسرائيلية .

(٣) التجارة :

تقوم السلطات « الاسرائيلية » بفرض رقابة صارمة على النشاط التجاري في المناطق المحتلة . لهذا أصبحت هذه المناطق سوقاً هاماً للمنتجات الاسرائيلية بينما ظلت صادراتها تقتصر على المنتجات الزراعية ، كما أن صادراتها الى اسرائيل محدودة أيضاً حيث تحظى المنتجات الاسرائيلية بحماية ضد المنافسة . وفي الوقت نفسه ، تطبق اسرائيل سياسات تقييدية لا تسمح بتنمية صادرات اخرى وخاصة الصادرات الصناعية . ان سياسة « الجسور المفتوحة » لم تعمل الاّ في اتجاه واحد . أما فيما يتعلق بالواردات فإن القيود العديدة والتصريحات اللازمة والالتزامات المالية المفروضة بالاضافة الى الرقابة الادارية والأمنية كل هذه الأمور حالت دون نمو الواردات . كما أن التجارة مع الخارج لم تنم نتيجة لاخضاعها للرقابة وللقرارات الاسرائيلية . . .[٣٤] .

(٤) المجال الاجتماعي : استغلال الايدي العاملة العربية :

بالرغم من وجود معارضة اسرائيلية لاستخدام العمالة العربية القادمة من المناطق المحتلة ، بحجة انها تسيء الى مبدأ « العمل العبري » الذي اقرته الحركة الصهيونية اثناء الانتداب البريطاني ، الا ان سياسة الدمج الاقتصادي التي وضعتها

---

(٣٤) نفس المصدر السابق ـ النسخة الفرنسية صفحة ٣٣ .

اسرائيل قد تغلبت على هذه المعارضة . ففي نهاية عام ١٩٦٨ سمح للعمال العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة بالعمل في « اسرائيل » . . وقامت السلطات الاسرائيلية بنشر مجموعة من اللوائح تنظم بالاضافة الى جوانب أخرى عملية تشغيل الأيدي العاملة العربية .

ويمكن التعرف على تفاصيل أخرى حول العمال العرب في « ملف فلسطين » الذي نجد فيه ما يلي :

« في الظاهر تبدو هذه القوانين عادلة ، ولكن أي تحليل موضوعي سرعان ما يثبت العكس : اذا قورن متوسط اجر العمال العرب والاسرائيليين سنكتشف وجود فارق ضخم وذلك على مستويين :

أجور العمال « الاسرائيليين » وأجور العمال العرب القادمين من المناطق المحتلة وبين اجور هؤلاء العمال العرب وزملائهم الذين يعملون في الأراضي المحتلة . وحتى يمكن الحفاظ على مبدأ المساواة في الأجور بين العمال الاسرائيليين والعمال العرب القادمين من المناطق المحتلة ، انشأت السلطات صندوقا خاصاً تودع فيه الاستقطاعات التي تتم بالتساوي من أجورهم وذلك لتمويل مؤسسات ذات نشاط اجتماعي في المناطق المحتلة وتبلغ هذه الاستقطاعات حوالى ٤٠٪ من أجر العامل . ويقوم العامل الاسرائيلي باستعادة ما دفعه في شكل اجازات مدفوعة الأجر ورعاية طبية واعانات لتربية الأطفال وتعويضات ومعاش ، هذا بينما لا يحصل العامل العربي إلا على أجره اليومي ولا يتمتع بأي من هذه المزايا ، بل ان السلطات تقتطع من مرتبه أجور نقله[٣٥] .

ويبين تقرير وضعته الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان التي يرأسها البروفسور « اسرائيل شاهاك » مدى التمييز الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية على صعيد الأجور والاعلانات ، فقد جاء في التقرير المذكور بأن « أجر العامل العربي القادم من المناطق المحتلة يخضع لاستقطاعات كبيرة نتيجة لاجراءات ادارية . ففي البداية تتساوى أجور كل من العامل العربي والعامل الاسرائيلي . ومع ذلك فإن العامل العربي لا يحصل على أجره مباشرة . فالحاكم العسكري للمنطقة التي يقيم فيها هو

(٣٥) روجيه غارودي ـ ملف فلسطين ـ منشورات فلسطين / جنيف ـ صفحة ٦٧ .

الذي يدفع له اجره بعد ان يحتفظ بنصفه هذا بالاضافة الى أن العامل لا يتمتع بأي ضمان اجتماعي أو تأمين ضد المرض . . . الخ . . »[٣٦] .

وبالنسبة للعامل العربي في المناطق المحتلة ، يوجد فارق كبير بين الأجر الذي يحصل عليه في هذه المناطق وبين الأجر الذي يمكن ان يحصل عليه لو عمل في « اسرائيل » . ويبلغ هذا الفارق حوالى نصف متوسط الأجر الصافي الذي يحصل عليه العامل في الضفة الغربية وقطاع غزة .

تلك هي الظروف الاقتصادية التي تحيط بالفلسطينيين ـ عمالاً ومزارعين وتجارا وصنّاعا ـ هذه هي حقيقة « المعجزة الاسرائيلية » التي لم تخترع شيئاً جديداً بل على العكس من ذلك تماماً فقد استعبدت السكان المحليين ونهبت ثرواتهم الطبيعية وانتزعت منهم ملكية اراضيهم ودمرت اقتصادهم . هذا بالاضافة الى الارتفاع المريع في معدل التضخم الذي بلغ رقما قياسيا (٤٠٠٪ سنوياً) والذي أدى الى خفض القوة الشرائية والى وضع الفلسطينيين مع قلّة الموارد التي تبقت لهم ومع القيود التي تفرضها عليهم السلطات في وضع اقتصادي مزري .

ومن البديهي بأن السياسة الاقتصادية التي يطبقها الصهاينة في فلسطين وفي المناطق المحتلة تشكل انتهاكا صارخاً للمبادىء الأساسية لحقوق الانسان وللمعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واخيراً للقرار رقم ١٨٠٣ الصادر بتاريخ ١٤ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٦٢ الخاص « بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية » . .

---

(٣٦) شاحاك اسرائيل ـ الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان والمواطن بتاريخ ١٩٧٠/٦/٨ .

الفصــل الرابع

القمع اليومي في فلسطين وفي المناطق المحتلة

كانت بريطانيا ، الدولة المنتدبة على فلسطين ، وقد تركت للسلطات الاسرائيلية تراثاً تشريعياً كاملاً (١٧٠ قانوناً) ينظم الحياة اليومية للمواطنين . وقد لجأت اسرائيل الى هذه القوانين لكي تتدخل في كافة جوانب الحياة العامة للسكان العرب في فلسطين وخاصة في المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ .

وتخوّل هذه القوانين السلطات العسكرية الحق في فرض رقابة على الرسائل والطرود البريدية والصحافة وفي تحديد حرية التنقل والغاء حرية التعبير والنشاط السياسي . وثمة قوانين تسمح للسلطات بفرض تفتيش على وسائل النقل وباحتجاز ومصادرة الممتلكات وبإبعاد الأفراد وبهدم المنازل وطرد السكان خارج اسرائيل .

وقد ارتكزت « اسرائيل » أساساً ومن وجهة النظر القانونية ، على هذه التشريعات في اصدار القوانين والاوامر العسكرية التي تشمل جميع المناطق التي يسكنها العرب .

وتنص هذه القوانين على فرض قيود على تنقلات العرب داخل اسرائيل وكثيراً ما استندت السلطات الاسرائيلية اليها لكي تصادر عشرات الآلاف من الدونمات (الدونم = ٢٥٠٠ متر مربع) التي كانت ملكاً للعرب وتعتبرها « مناطق مغلقة » .

ان هذه القوانين تمنح « اسرائيل » سلطات لا حد لها اذ يستطيع الحاكم العسكري الاستناد اليها عندما يرغب في انتهاك الحريات المدنية للافراد حيث يستطيع على سبيل المثال منع أحد الاشخاص من مغادرة مدينته او قريته وحتى بيته

وارغامه على التوجه اكثر من مرة في اليوم الى مركز الشرطة ليثبت وجوده ، كما يمكنه ان يصدر امراً بترحيله الى أي منطقة في اسرائيل والاقامة فيها .

ان الحكام العسكريين الذين يتم تعيينهم من قبل وزير الدفاع هم المكلفون أساساً بتطبيق هذه اللوائح دون الرجوع الى أي سلطة اخرى . . ويتمتع الحكام العسكريون بسلطات واسعة تشمل حتى المسائل المتعلقة بالادارة المدنية . وقد تم تقسيم المناطق العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ الى أربع مناطق ادارية يرأس كل منها حاكم عسكري .

ويمكننا الاطلاع على صورة كاملة حول القمع الذي تمارسه اسرائيل في المناطق المحتلة في المذكرة التي قدمتها الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان الى « لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة » في ١٨ حزيران - يونيو ١٩٧٠ . فقد جاء في هذه المذكرة ما يلي :

« تقوم قوات حرس الحدود باعتقال السكان وضربهم بوحشية وأحياناً تهشيم عظامهم وذلك بهدف ارهابهم . ولا تتردد القوات الاسرائيلية في استخدام السوط ضد الاشخاص مثلما تفعل ذلك ضد البهائم . . وقام رجال حرس الحدود بضرب المئات من الاشخاص ومن بينهم النساء والأطفال والكهول . . . »

ان الحكام العسكريين ليسوا هم المسؤولين الاسرائيليين الوحيدين المكلفين بعمليات القمع في المناطق المحتلة . فهناك من يساعدهم في مهمتهم هذه بل ويتجاوزهم شراسة وهؤلاء هم رجال المخابرات الذين يعملون بتنسيق وثيق مع وكالة المخابرات الأمريكية والتي تقدم لاسرائيل مساعدة ضخمة . وتتوزع اجهزة المخابرات الاسرائيلية الى خمسة أقسام : المعهد المركزي للأمن وللمخابرات (وهو المعروف بالموساد المكلف بتنظيم شبكة جاسوسية في الخارج والارهاب في الداخل) وقسم الأمن العام « شين بيت » الذي يهتم أساساً « بالشؤون الداخلية » والأمن العسكري (أو « امان ») وقسم التوثيق التابع لوزارة الخارجية وقسم المهمات الخاصة للشرطة . وفي ١٩٦٧ عندما أصبحت المناطق العربية المحتلة أربع مناطق ادارية تم اعادة تنظيم هذه الأجهزة الخاصة لضمان التنسيق بينها في المناطق المحتلة وبين عملائها الذين يعملون في الخارج ، وعندما تبين خلال حرب تشرين الأول -

أكتوبر ١٩٧٣ مدى تقصير هذه الأجهزة أعيد تنظيمها مرة أخرى(٣٧) .

ومن الجدير بالذكر ان أجهزة الأمن الاسرائيلية تعمل بتعاون وثيق مع أجهزة الأمن الامريكية التي تمدها بأهم المعلومات المتعلقة بنشاط المناضلين الفلسطينيين والعرب وخاصة في الولايات المتحدة .

كما ان السلطات العسكرية كثيراً ما تلجأ الى التشريعات والقوانين لكي تعتقل المواطنين العرب لمدة طويلة ودون توجيه أي اتهام وبحجة ان هؤلاء الاشخاص « يشكلون خطراً على الامن » .

وينص النظام القضائي الاسرائيلي على أن « المحكمة العليا » هي السلطة الوحيدة التي لها الحق في البت بالشكاوى المقدمة من المواطنين ضد السلطات وهي الجهة الوحيدة المخولة بالغاء الحكم . ولكن عشرات الأحكام التي اصدرتها هذه المحكمة فيما يتعلق بشكاوى قدمت ضد تجاوزات الحاكم العسكري جاءت لتعزز من سلطات هذا الأخير . وكانت المحكمة العليا هي الأولى التي ادخلت تعبير « الأسباب الأمنية » في القاموس السياسي والقضائي في اسرائيل، وبحجة « أمن الدولة ورفاهية المواطنين » تقوم السلطات الاسرائيلية بممارسة كافة أنواع الاضطهاد والقمع ضد السكان العرب .

أما بالنسبة لحرية التنقل فقد فرضت عليها قيود صارمة وهو ما يشهد به د. اسرائيل شاهاك رئيس الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان حيث يقول :

« ان احد اصدقائي العرب ويدعى عثمان أبو راس قد أقام في قريته اكثر من خمسة عشر عاماً وفي شهر أيار - مايو ١٩٧١ كان عثمان يشكو من آلام في اسنانه مما اضطره الى الذهاب الى طبيب الأسنان الذي يقيم في قرية مجاورة وقد منحته السلطات تصريحاً خاصاً لكي يذهب ٨ مرات الى الطبيب . ولكن بعد الزيارة الرابعة ، سحبت منه التصاريح الباقية بحجة أنه لم يذهب مباشرة الى طبيب الأسنان وأنه قد شوهد في الشارع يجيء ويروح . وقد استوجب الأمر جهوداً كبيرة بذلت على

---

(٣٧) الصهيونية ، فلسطين والامم المتحدة - معركة اليونسكو - المجمع الوطني من اجل فلسطين، الطبعة الثانية ١٩٧٥، صفحة ٤٣ - ٤٤ .

مدى عدة أسابيع لكي يحصل على تصريحات جديدة . . »[٣٨] .

أما بالنسبة لأعمال هدم المنازل ، فسنكتفي بتسجيل الشهادة التالية التي ادلت بها المحامية الاسرائيلية « فيليسيا لانغر » : « لنفرض مثلاً بأنه ألقي القبض على رجل . . اذا كان متهماً بالعنف فإن ذلك يكفي لكي يصدر قرار بهدم منزله . ويمكن ان يتم الهدم دون أي انذار بل يعلم فقط بأن عليه اخلاء البيت ويتم ذلك كله دون الحصول على ترخيص بذلك من المحكمة لأن قرار هدم المنزل يتم وفقاً لما نصت عليه قوانين عام ١٩٤٥ الخاصة بحالة الطوارىء . . وعملاً بأحكام القانون رقم ١١٩ ، لا يتسع الوقت للطعن في الحكم أو تقديم طلب أمام المحكمة العليا وهذا يعني ان القرار ينفذ في الحال . . . » وتضيف المحامية لانغر « في عهد الانتداب ، كانت المنازل تهدم ولكنه كان يعطى لساكنيها الوقت الكافي للطعن أمام المحكمة العليا . . . »

أما بالنسبة للحريات السياسية فهي معدومة في معظم الأحيان حتى بالنسبة للفلسطينيين الذين بقوا في وطنهم بعد قيام الكيان الصهيوني والذين تشيع الدعاية الصهيونية عنهم أنهم « أصبحوا مواطنين اسرائيليين يتمتعون بكامل الحقوق » . انهم في الواقع موضوع تمييز في اكثر من ناحية اذ لا يسمح لهم بتشكيل أحزاب عربية خاصة بهم . وبالرغم من انهم يمثلون حوالى ١٨٪ من مجموع السكان الاسرائيليين الا أنهم غير ممثلين في الكنيست الا بستة نواب من مجموع الـ ١٢٠ .

ومن الجدير بالذكر انه حتى عام ١٩٦٦ كانت القيود المفروضة على تنقل هؤلاء الفلسطينيين داخل وطنهم اكثر صرامة من تلك المفروضة على السود في جنوب افريقيا .

أما بالنسبة لسكان المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ فإنهم يتعرضون لكافة اشكال القمع وأي محاولة لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي تعتبرها السلطات سبباً كافياً لابعادهم . وعلى هذا النحو قامت السلطات الاسرائيلية بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٧ بطرد أكثر من ٧,٥٠٠ فلسطيني من بينهم عدد كبير من المثقفين والشخصيات العامة .

كما قام الحاكم العسكري باقالة معظم رؤ ساء البلديات العرب المحليين الذين تم انتخابهم وذلك بحجة أنهم من أنصار منظمة التحرير الفلسطينية .

(٣٨) خرق اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة ، أيار ـ مايو ١٩٦٧ ، عابدين جبارة نقابة المحامين الامريكيين ، صفحة ١٩ .

الفصـــل الخامس

الثقافة والتعليم في اسرائيل والمناطق المحتلة

تنص المادة الأولى من « العهد الـدولي الخاص بـالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية . . قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ لعام ١٩٦٦ » على ما يلي :

« ان لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها . وهي بحكم هذا الحق ، تقرر بحرية وضعهـا السياسي وتضمن بحـرية تنميتهـا الاقتصاديـة والاجتماعية والثقافية » .

على عكس ما تضمنه هذا المبدأ الاساسي الذي اعتمدته الاسرة الدولية كانت السياسة الاسرائيلية المطبقة منذ ١٩٤٨ في فلسطين والمناطق المحتلة في مجالات الثقافة والتعليم المخصصة للسكان الاصليين تندرج تماماً داخل اطار الايديولوجية والممارسات الصهيونية . فهي سياسة قد وضعت لكي تلبي هدفاً محدداً وهو تصفية التراث الثقافي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني والقضاء عليه . انها صورة من الابادة العرقية تكمل المشروع الصهيوني الذي يُعدّ بحكم جوانبه العسكرية والاجتماعية والاقتصادية ابادة لشعب بأكمله .

وقبل كل شيء لا بد لنا من الاتفاق على تحديد معنى العبارتين :

يقول « أوغست راينل فيرنر » : « هناك ابادة لأحد الاجناس عندما تستهدف الرغبة في تدمير احدى المجموعات وثقافتها مع تحريم استعمال لغتها الخاصة وفنونها ومؤسساتها ومع هدم آثارها سواء كانت تاريخية او دينية او اجتماعية . . »

أما الابادة الجماعية فإن القانون الدولي يعتبرها « أحد الأفعال المرتكبة بهدف

التدمير على نحو كلي او جزئي لجماعة قومية أو عرقية أو عنصرية أو دينية . . »

« وفي الأراضي التي تحتلها اسرائيل فإن الابادة الجماعية لشعب والابادة العرقية وجدا تعبيراً كاملاً لهما ، كما تشهد بذلك الجرائم التي ارتكبت في دير ياسين ، كفر قاسم ، غزة ، صبرا ، شاتيلا . . »(٣٩) .

نادراً ما يشير الاسرائيليون كما ذكرنا سابقاً ، الى وجود شعب فلسطيني على ارض فلسطين : « انها أرض بدون شعب » هكذا كان يقول « اسرائيل زانغويل » وعندما كانت غولدا مائير تتحدث عن الفلسطينيين كانت تشير اليهم باعتبارهم « عرب أرض اسرائيل » ، اما آرييل شارون فهو لا يعترف بحق الفلسطينيين في أرضهم وبحقهم في أن يكونوا شعباً ويقترح عليهم الاندماج مع الأردن وممارسة حقهم في تقرير المصير ليس في فلسطين بل في الأردن نفسها .

إن جميع هذه المحاولات لانكار وجود الشعب الفلسطيني تلحق بالمبدأ الأساسي الذي أقامت عليه اسرائيل سياستها التعليمية والثقافية والتي تعتبر « بأنه لا توجد ثقافة عربية ـ فلسطينية مميزة بل ثقافة للعرب عامة » .

ومن المفيد هنا أن نشير الى أن « الثقافة » هي « جزء من التراث القومي يعكس صفات مميزة لشعب تؤكد أصالته وتحدد دوره ومكانه في الثقافة العالمية » . من هنا فإن الثقافة القومية هي حركة تاريخية أساسية تستهدف الحفاظ على مجموع التراث الثقافي والاجتماعي والتاريخي والحضاري والديني لشعب ما ونقله الى الاجيال الحالية ومن خلالها للاجيال القادمة . ان هذه الحركة لا يمكن الاستغناء عنها في عملية تعزيز الهوية القومية لهذا الشعب .

أما التعليم فهو الأداة اللازمة التي لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق عملية الانتقال والنهوض بالثقافة ويمكن تعريف التعليم بأنه تحديث للثقافة ووسيلة لتقدمها مع مراعاة مكتسبات ومعارف الثقافات الأخرى ، وبهذا تسهم هذه الثقافة الوطنية في حركة الثقافة العالمية . أما في اسرائيل فإن التعليم يستخدم كوسيلة للقضاء على

---

(٣٩) أوغست راينل فيرنر ـ نصف قرن من الاغتصاب في فلسطين ـ مجموعة البحث حول الشرق الأوسط، صفحة ٦ .

الثقافة الفلسطينية واقتلاع كافة جذورها . وهذا ما نعنيه بالابادة العرقية .

وفي حالة الفلسطينيين ، فإن الابادة العرقية تكتسب كافة أبعادها ، فكما يقول « فيرنر » : ان الابادة العرقية للفلسطينيين تستهدف تجريد الفلسطينيين من ارضهم وجذورهم وذلك من أجل القضاء على هويتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية. ففي المناطق المحتلة تعتبر المؤسسات التعليمية والدينية الهدف الرئيسي للسياسة الاسرائيلية ، حيث يمنع تداول الكتب المدرسية وحرمان الطلبة من الدراسة الجامعية وفرض رقابة صارمة على الصحف ومصادرة الكتب السياسية والأدبية والاقتصادية والتاريخية والاضطهاد المستمر للفنانين والرسامين والكتاب والصحفيين ، كل هذه تعتبر بعض مظاهر الانتهاكات لحرية الفرد والحريات السياسية وحرية ممارسة الطقوس الدينية ، وتشكل جوهر السياسات التي طبقتها الحكومات الاسرائيلية المتلاحقة وهي تعبر عن النوايا الصهيونية في اقتلاع الفلسطينيين من جذورهم حتى يمكن التوصل في النهاية الى دولة يهودية صرفة »[٤٠] .

ولكي نعطي رؤ ية أكثر تحديداً لهذه السياسة المتعمدة التي تمارسها السلطات الصهيونية ، سنذكر بعض الأمثلة التي تتعلق بالنشاط الثقافي والتعليمي في فلسطين والمناطق المحتلة :

(١) البرامج التعليمية :

تقوم السلطات الاسرائيلية بفرض نظامين منفصلين للتربية والتعليم على السكان العرب في فلسطين والمناطق المحتلة ، الأول يتعلق بالطلبة العرب في اسرائيل وفي القطاع الشرقي من مدينة القدس . أما الثاني فيتعلق بالطلبة العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة .

بالنسبة للنظام الأول ، فإنه ناتج عن سياسة وضعها القادة الصهاينة في محاولة متعمدة لوضع الطالب الفلسطيني في موقف أدنى من غيره .

وضمن اطار هذه السياسة تبذل اسرائيل قصارى جهدها لاقناع العرب بأن « تفوق اليهود في كافة المجالات التي تتعلق بالثقافة واضح للغاية سواء كان ذلك في

---

(٤٠) أوغست رابنل فيرنر ـ نصف قرن من الاغتصاب في فلسطين ـ مجموعة البحث حول الشرق الاوسط ، ص ٦ .

العلوم أو الأدب أو التاريخ أو اللغات . . . الخ .

ففي التاريخ ، مثلاً ، يفرض على الطلبة العرب « تاريخ العالم اليهودي والتاريخ القديم والمعاصر للصهيونية مع التركيز على اسهام الدولة الصهيونية في الحضارة الانسانية » . اما بالنسبة لتاريخ العالم العربي فيقدم في صورة مزيفة « حيث تقدم كتب التاريخ فلسطين على أنها « وطن الأجداد » وأنها كانت صحراء جرداء حولت الى جنة خضراء بفضل جهد المستوطنين الصهيونيين »(٤١) .

وهناك مظهر آخر للاستعمار الثقافي يتمثل في التعليم الديني ، حيث نجد ان تعليم التوراة في المدارس الثانوية مادة اجبارية في حين أن تعليم الديانة الاسلامية او المسيحية لا مكان له في البرامج المدرسية . بل يحرم تعليم القرآن في المدارس الابتدائية . . .

أما بالنسبة لعملية القضاء على اللغة فيمكن ان نلمسها خلال البرنامج الموضوع لتعليم اللغة والأدب العربي ، حيث نجد الأغلبية من خريجي المدارس الابتدائية العربية يجدون صعوبة في قراءة وكتابة لغتهم التي يستعملونها مع ذلك في حياتهم اليومية ، لأنهم لا يدرسون مشاهير الشعراء العرب بل مقتطفات ممسوخة من الأدب العربي كتبها مجهولون .

وقد فرضت السلطات الاسرائيلية في المدارس العربية في القطاع الشرقي من القدس نفس البرامج التعليمية التي كانت مطبقة في المدارس العربية داخل اسرائيل .

فقد جاء في تقرير المدير العام لليونسكو بأن « البرامج التعليمية في المدارس الحكومية في القطاع الشرقي من مدينة القدس قد ادخلت فيها تعديلات لكي تتوافق مع برامج المدارس العربية في « اسرائيل » كما ان الكتب « الاسرائيلية » المستعملة في المدارس العربية في « اسرائيل » قد ادخلت في هذه المدارس الحكومية . . أما بالنسبة لباقي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ، فإن السلطات الاسرائيلية قد بدأت في

---

(٤١) سامي خليل مرعي ـ التعليم والثقافة وهوية الفلسطينيين في اسرائيل ـ المنظمة العالمية للتخلص من جميع اشكال التمييز العنصري ـ اكتوبر ١٩٨٤، صفحة ٧ .

طبع نسخ من الكتب الاردنية ولكن بعد مراجعتها . ويتضح من قائمة المؤلفات التي أعادت السلطات الاسرائيلية طبعها ، بأن عدداً من كتب الجغرافيا او التربية الوطنية والأطالس المدرسية قد ألغي ، وفي كثير من الأحيان ، أعيد طبع الخرائط بعد اضافة كلمة « اسرائيل » وعادة بحروف كبيرة في المكان المخصص لكلمة « فلسطين » أو في مساحة بيضاء . . . » .

« وحالياً ما زال يوجد في المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) في الضفة الشرقية ، خمسة كتب من مجموع الـ ٧١ التي وافق عليها المدير العام ، لم تسمح السلطات الاسرائيلية باستعمالها في مدارس الضفة الغربية . وهذه الكتب هي : الأطلس المدرسي ، كتاب اللغة العربية ، كتاب التاريخ ، كتاب التربية الوطنية وكتاب التدريب التجاري »(٤٢) أي جميع المؤلفات التي تتعلق بالثقافة والتاريخ والحضارة العربية . .

(٢) التجهيز التعليمي وظروف التعليم :

تستهدف الأساليب السياسية والادارية التي تستخدمها اسرائيل في ادارة الحياة الثقافية للفلسطينيين طمس الهوية الفلسطينية العربية لهؤلاء السكان تماما .

ففي داخل « اسرائيل » نفسها نجد أن الصراع محتدم منذ ١٩٤٨ بين وزارة التعليم الاسرائيلية وبين المسؤولين العرب عن التعليم الذين كانوا يشكون دائماً من الوضع الذي خصص لهم ، فالمدارس العربية تفتقر الى المباني والتجهيزات اللازمة وحتى للكتب وبشكل خاص الى المعلمين المتخصصين . ومن الجدير بالذكر أن معظم المدرسين قد رحلوا مع الموجات الأولى للخروج الكبير الذي حدث عام ١٩٤٨ وقد حل محلهم مدرسون غير أكفاء في معظم الأحيان كما أنهم لا يتمتعون باحترام التلاميذ لأن الحكومة العسكرية قد اختارتهم وفقا لمعايير الدولة الصهيونية .

« ومن جهة اخرى ، نجد أن الاختيار الصارم يهدد هؤلاء المعلمين على الدوام ،فعلى سبيل المثال ، عندما افتتح عام ١٩٥٦ أول معهد للمعلمين ، فإن وزارة

---

(٤٢) الصهيونية ، فلسطين والامم المتحدة ـ معركة اليونسكو ـ الطبعة الثانية ، صفحة ٤٦ ـ ٤٧ ، المجمع الوطني من اجل فلسطين ـ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥ .

التعليم قد اتهمت معظم المعلمين في هذا المعهد بعدم التعاون وأجبرتهم على تقديم استقالاتهم لأسباب « سياسية » . أما في التعليم الثانوي ، فلم يكن في الستينات (١٩٦٠ - ١٩٦٧) سوى عشر مدارس ولم يتعد عدد التلاميذ فيها ١,٥٠٠ تلميذ . . بالمقارنة مع الـ ١٣٠ مدرسة يهودية التي بلغ عدد التلاميذ فيها ٤٢,٠٠٠ . هذا بالاضافة الى أن ٨٥٪ من التلاميذ العرب كانوا يرسبون في امتحان الشهادة الثانوية العامة ، كما اننا لا نجد سوى ٣٤٠ طالباً عربياً يتابعون دراستهم الجامعية مقابل ١٧,٠٠٠ من الطلبة اليهود . وقد أدخلت بعض التعديلات على هذا الوضع خلال السنوات الأخيرة ولكن مع ذلك فإن الطلبة العرب لا يمثلون اليوم سوى ٢٪ من مجموع الطلبة في « اسرائيل » . . »[٤٣] .

ان نسبة الـ ٨٥٪ من الطلبة العرب الذين يرسبون في الامتحانات الرسمية لتستدعي بعض الملاحظات . في الواقع ، ان هذه النتيجة السيئة لا ترجع الى بعض النقص العقلي لدى الفلسطينيين وذلك لأن متوسط الحائزين على الشهادة الثانوية وخريجي الجامعات خارج « اسرائيل » هو أعلى نسبة في سائر الدول العربية ، بل انها تعد أيضاً من أعلى النسب في العالم وتأتي مباشرة بعد الولايات المتحدة وقبل سويسرا .

في الحقيقة ان هذه النتيجة تأتي ضمن اطار سياسة متعمدة تستهدف وضع الفلسطينيين في وضع أدنى من غيرهم وحتى يشكلوا عمالة رخيصة ومستغلة . وتعترف السلطات الاسرائيلية بأن السياسة التعليمية المطبقة على السكان العرب تستهدف اقرار نوع خاص من التعليم خاضع لاشراف محكم يمكن ان يعطي الحد الأدنى من المهارات المهنية للعمالة العربية التي تستغل لصالح الاقتصاد الاسرائيلي . وتفيد بعض المصادر الاسرائيلية بأن « التدريب المهني والزراعي آخذ في النمو منذ عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية . . وهذه المراكز تستهدف اعداد سكان الضفة الغربية لتلبية الطلب المتزايد على العمالة في هذه المنطقة وفي « اسرائيل » . . « بمعنى آخر أن سلطات الاحتلال تشجع نوعاً من التعليم الذي لا يؤهل العامل الفلسطيني للقيام بالأعمال التي تحتاج الى مهارات عالية . . » .

---

(٤٣) نفس المصدر السابق، صفحة ٤٤ - ٤٥ .

(٣) وضع المعلمين والطلبة والمؤسسات التعليمية في اسرائيل والمناطق المحتلة :

يقول د. مرعي : « يوجد ستة من العرب من مجموع ٦,٠٠٠ استاذ جامعي يشكلون الجهاز التعليمي في « اسرائيل » . « والجدير بالملاحظة هو أنه بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد قامت السلطات الاسرائيلية بارسال هؤلاء العرب الستة الى مصر ، ضمن لجنة أكاديمية اسرائيلية ، حتى يكونوا واجهة مشرفة « للديمقراطية الاسرائيلية » ولحرية وديمقراطية التعليم بصفة خاصة(٤٤) .

أما بالنسبة للطلبة العرب ، فإنهم يتحملون كافة أنواع التهديدات التي تدخل في نطاق الحصار الثقافي المفروض على العرب ، وفي هذا الشأن كتب الصحفي الليبرالي الاسرائيلي مكسيم غيلان يقول : « ان الطلبة العرب المصرح لهم بمتابعة دراستهم في الجامعات الاسرائيلية يعانون الكثير من الأمور التي لا تحتمل فهم يواجهون السلطات من جهة وجمعية الطلبة الاسرائيليين التي تسيطر عليها تماما العناصر اليمينية (الليكود) من جهة أخرى ، وهم بذلك ضحايا النبذ والسباب والاضطهاد . . »(٤٥) .

ويضيف الصحفي الاسرائيلي قائلا : « في تل أبيب ، لم يتمكن الطلبة العرب من الحصول على تصريح للاقامة في فندقين متداعيين الا في ابريل ١٩٧٥ . وقبل ذلك ، كان معظم هؤلاء الطلبة مضطرين الى المبيت في مبنى الجامعة ، حيث كانت فرقة خاصة من الشرطة تقوم بمداهمتهم وتفتيشهم في ساعات متأخرة من الليل فتوقظهم وتضعهم في صف ، وتكيل لهم الصفعات والسباب ، وفي حيفا ، فإن وضع الطلاب العرب الخمسمئة أسوأ من وضع زملائهم في تل أبيب . فعندما اجريت الانتخابات الخاصة بمجلس طلبة الجامعة وكان ذلك في مارس ١٩٧٣ وجه أحد المرشحين التابع لقائمة « الاتجاه الصهيوني » الشتائم الى مجموعة من الطلبة الفلسطينيين وصرح قائلاً : « لماذا يعطى تذاكر انتخاب لهؤلاء العرب القذرين ؟

---

(٤٤) سامي خليل مرعي ـ التعليم والثقافة وهوية الفلسطينيين في اسرائيل، صفحة ٥ .

(٤٥) الصهيونية ، فلسطين والأمم المتحدة ـ معركة اليونسكو، صفحة ٤٨ .

اني شخصياً أود لو كان في جيبي عدد من قطع النقود يوازي عدد العرب الذين قتلتهم !! » وقد أوقفت الانتخابات على أثر هذه الحادثة . وعندما نجح أخيراً الطلبة « العرب في اسرائيل » ، بفضل كفاحهم ، في أن يحصلوا على تصريح لتشكيل « اتحاد وطني للطلبة العرب » وكان ذلك في ٢٠ ابريل ١٩٧٥ في مؤتمر الناصرة ، عانى فرع هذا الاتحاد في حيفا من الاضطهاد . فقد طرد الأمين العام لهذا الفرع « تحسين أبو رحمة » من وظيفته في المدرسة الاقليمية ببلدة « مرقة » بناء على طلب المخابرات الاسرائيلية . كما وجهت المخابرات تهديدات الى أعضاء آخرين في الاتحاد »(٤٦) .

وفي المناطق المحتلة ، يزداد وضع الطلبة العرب سوءا . فكثيراً ما تتعرض المؤسسات التعليمية لحملات انتفاضية بهدف التخويف . وقد اتخذت هذه الحملات مظهراً عنيفاً ، وخاصة من قبل المستوطنين الاسرائيليين الذين يتمتعون بالمساندة التامة من قبل السلطات الصهيونية . والحوادث التي جرت في جامعة الخليل خير دليل على ذلك .

وتعرضت مؤسسة تعليمية اخرى ، جامعة بيرزيت لكافة أنواع الضغوط ، حيث تعتبر هذه الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية في المناطق المحتلة وذلك لما تتضمنه برامجها من تنمية وتدريب مهني خاصة في القطاعات الفنية المتخصصة وكذلك في اعداد المعلمين والأساتذة الجامعيين العرب . كما تقوم هذه المؤسسة بتطبيق برنامج لمحو الأمية في صفوف الطبقات الاجتماعية الفلسطينية الأقل حظاً . وقد اغلقت هذه الجامعة أكثر من مرة وبأمر من الحاكم العسكري ـ كما أن عميد الجامعة الدكتور « حنا ناصر » قد أبعد من الضفة الغربية في بداية عام ١٩٧٥ بحجة أنه المسؤول عن المظاهرات التي قام بها الطلبة العرب في الجامعة .

وقامت قوات الأمن الاسرائيلية باقتحام حرم الجامعة أكثر من مرة واعتقلت عدداً كبيراً من الأساتذة والطلبة .

والجامعة العربية الأخرى في الضفة الغربية التي تعرضت في الآونة اخيرة

---

(٤٦) الصهيونية ، فلسطين والامم المتحدة ـ معركة اليونسكو، صفحة ٤٨ .

للمداهمات والاغلاق هي جامعة النجاح في نابلس . ففي ٣٠ يوليو ١٩٨٤ أمرت السلطات العسكرية باغلاق الجامعة لمدة ٤ أشهر . وبررت السلطات الأمنية الاغلاق بقولها ان الجامعة نظمت معرضاً حول « التراث الفلسطيني » وتضمن المعرض أسلحة من البلاستيك وهي مجرد لعب يلهو بها الأطفال . فاعتبرت السلطات هذه الأشياء « دعوة الى التخريب » .

ان اغلاق هذه الجامعة ، كما أشار الى ذلك البيان الذي صدر عن « اتحاد الطلبة التابع للجامعة » أدى الى توقف الدراسة بالنسبة الى ٣٥٠٠ طالب فلسطيني يتابعون دراستهم في هذه الجامعة .

وهذا يعني أن أكثر من ٨٠٠ طالب في السنة النهائية لن يتمكنوا من التخرج وفي الوقت نفسه هناك أكثر من ألف طالب من المستجدين يريدون ان يسجلوا للعام الدراسي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ دون أن يتمكنوا من ذلك .

ان المشكلة الخطيرة التي تواجهها الأوساط التعليمية في المناطق المحتلة تتمثل في التشريعات الاسرائيلية الخاصة بالتعليم . في الواقع ، أن جميع المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية خاضعة لرقابة السلطات العسكرية التي يخولها الأمر العسكري رقم ٨٥٤ جميع السلطات فيما يتعلق بالقطاع التعليمي . وهذا يعني أن السلطات العسكرية هي التي تجدد كل عام الرخص الممنوحة لهذه المؤسسات التعليمية كما يمكنها أن تقرر اغلاق هذه المؤسسات في أي وقت تشاء . ان هذه الاجراءات التعسفية لا تمت بصلة لأي اسباب اكاديمية .

وقد استكمل الأمر العسكري رقم ٨٥٤ بثلاثة اوامر عسكرية اخرى غير مرقمة وهذه تحرم على أي شخص ، سواء كان مدرساً أو طالباً ، الالتحاق بأي من هذه المؤسسات الأكاديمية في الضفة الغربية دون أن يحصل مقدماً على تصريح خطي من الحاكم العسكري .

من الواضح ان جميع هذه الاجراءات تشكل انتهاكاً صارخاً للمعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللقانون الدولي وللمبادىء الأساسية الخاصة بحقوق الانسان . انها تدخل ضمن اطار السياسة الاستعمارية والعنصرية للصهيونية التي تعمل على ابقاء احتلالها لفلسطين مع استهتارها التام بكافة الحقوق الأكاديمية والثقافية التي أقرتها الأسرة الدولية .

(٤) وضع الكتاب والفنانين والصحفيين الفلسطينيين :

يحيا المثقفون الفلسطينيون مأساة حقيقية . فبالرغم من التصريح لهم بنشر انتاجهم الشخصي الأدبي او الشعري او القصصي الاّ أن الانتاج الثقافي يخضع لرقابة صارمة . . ومن جهة أخرى لا يصرح لهم بنشر أي عمل ذي طابع ايديولوجي وسياسي . ومع ذلك ، فالنشاط الثقافي الأكثر تعبيرا في فلسطين هو الابداع الشعري . ويمكن القول بأن الشعراء الفلسطينيين يقومون بدور أساسي في الحياة الثقافية في فلسطين والمناطق المحتلة .

ويقول الكاتب المغربي « عبد اللطيف اللعبي » : « ان الفلسطينيين قد عزلوا عن ثقافتهم التاريخية وعن الانتاج الثقافي في الدول العربية الأخرى . . وأن الشعر النضالي الفلسطيني هو التعبير الثقافي الوحيد الذي يمكن لهذا الشعب ان يستعيد به العناصر الحقيقية التي تشكل تاريخه وثقافته . ان الشعر يصبح حصنا منيعا ضد فقدان الذاكرة والنسيان ، ضد الشك وضد التدمير . . . »

أما بالنسبة للفنانين والرسامين الفلسطينيين فهم أيضاً عرضة للقمع والاضطهاد فهم مجبرون على حذف أية اشارة الى فلسطين في اعمالهم بل وحتى لون واحد من ألوان العلم الفلسطيني . وبهذا الصدد يروي الدكتور « اسرائيل شاحاك » رئيس الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان الحادثة التالية :

« حكمت المحكمة العسكرية في غزة على الرسام فتحي اسماعيل بالسجن لمدة سنة منها ٦ شهور مع وقف التنفيذ بالاضافة الى دفع غرامة قدرها ثلاثون الف شيكل ، لا لشيء الاّ لأنه رسم في احدى لوحاته اربعة شرائط بالالوان المتوالية ، الاحمر ثم الاخضر ثم الابيض ثم الاسود ، وهذه الالوان تمثل العلم الفلسطيني .

كما حكمت المحكمة أيضا على رسام فلسطيني آخر بالسجن لمدة ٣ أشهر لأنه رسم في احدى لوحاته طفلاً يتيماً مقتولاً وملقيا على الأرض وكان هذا الطفل اليتيم يرتدي سروالا أسود اللون وقميصا ابيض بينما الحشائش تحته كانت بالطبع باللون الأخضر . وبما أن الطفل كان ينزف دماً فإن اللون الأحمر مع الألوان الأخرى كان يعكس العلم الفلسطيني .

وليس ثمة شك في أن مثل هذا الاصرار على التنكر للهوية الفلسطينية كان لا

بد وأن يؤدي الى نضوب في الانتاج الفني والثقافي في فلسطين والمناطق المحتلة . أما بالنسبة للصحفيين فإن مصيرهم المؤلم لا يختلف عن مصير زملائهم من الفنانين والكتّاب والمثقفين . فكثيراً ما يتعرضون لرقابة صارمة للغاية . وهم مهددون بالطرد أو بالاعتقال أو « بالاختفاء » . كما حدث للصحفي يوسف ناصر / رئيس تحرير صحيفة ـ « الفجر » اليومية ، وتعتبر الصحيفة الأكثر التزاماً بالمواقف الوطنية والتي عانت أكثر من غيرها من الاضطهاد . فقد اختطف يوسف ناصر من بيته في ١٥ شباط ـ فبراير ١٩٧٤ ومنذ ذلك التاريخ لم يعد واعتبر مفقودا .

(٥) اضطهاد النخبة الفلسطينية المثقفة :

لا تدخر السلطات الاسرائيلية جهداً من أجل عرقلة وجود أي نخبة مثقفة ستتولى القيام بدور ما في النضال ضد المحتل . ويشير التقرير الصادر عن المدير العام لليونسكو الى عمليات الطرد الجماعي التي تلت حرب حزيران ـ يونيو ١٩٦٧ ، في الضفة الغربية وقطاع غزة (حيث أعيد الى مصر أكثر من ٧ آلاف كانوا يسكنون هذه المنطقة) ، كما تناول عمليات الابعاد التي جاءت ردا على العديد من المظاهرات التي قام بها الطلبة والاساتذة الفلسطينيون ؛ في الواقع ان هذه الاجراءات تشمل قطاعات عريضة من السكان كما تطبق بصفة خاصة على القادة السياسيين والنقابيين ورؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية والغرف التجارية والأطباء والطلبة والمدرسين والمحامين والقضاة وحتى رجال الدين .

ومن جهة أخرى ، وعلى أثر سن القانون الخاص بالجرائم المرتكبة في الخارج والذي صدر عام ١٩٧٣ وينص على ان كل من يرتكب عملاً خارج اسرائيل ، يعد منتهكا للقانون الاسرائيلي ويستهدف الاضرار بالمصالح الاسرائيلية . . . الخ يمكن أن يحاكم بمقتضى هذا القانون ، ولم تعد المخابرات الاسرائيلية تتردد في محاكمة وحتى في اغتيال النخبة الفلسطينية حتى خارج حدود الدولة الاسرائيلية .

وغني عن البيان ان مثل هذا القانون يتعارض تماما مع القانون الدولي كما يشكل مثلاً فريداً للانتهاك الصارخ لجميع المعاهدات والاتفاقيات والمبادىء العامة القانونية التي اعترف بها وأقرها المجتمع الدولي .

ولكن ما هو أقسى من ذلك ، هو أنه حتى قبل صدور هذا القانون ، كانت المخابرات الاسرائيلية تمارس جميع اشكال الاضطهاد ضد المؤسسات الثقافية وضد

المناضلين الفلسطينيين والعرب .

وثمة قسم خاص في « الموساد » مكلف رسمياً بمكافحة « الارهاب العربي » ومن أجل ذلك تم تجنيد الآلاف من الاسرائيليين المقيمين في الخارج . ومن الواضح للجميع ان معظم ضحايا الموساد لا علاقة لهم بأي نشاط عسكري . فمعظمهم من الكتاب أو المفكرين الذين يمارسون مهام سياسية او دبلوماسية داخل منظمة التحرير الفلسطينية وينتمون الى النخبة الفلسطينية . وتمت تصفيتهم الجسدية حتى تحرم فلسطين اليوم وغداً من أفضل الكوادر اللازمة لها .

وقد جاء في كتاب « فلسطين ، المعركة » الذي صدر عن اليونسكو ما يلي :

« في يوليو ١٩٧٢ ، اغتيل غسان كنفاني في بيروت عندما انفجرت سيارة ملغومة وقد ماتت ابنة أخته أيضاً في هذا الحادث » .

لقد اختارت المخابرات الاسرائيلية كنفاني ليس فقط لأنه رئيس تحرير « الهدف » المجلة الناطقة بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بل لأنه أيضاً روائي مرموق ومن أبرز أعماله رواية « رجال تحت الشمس » وكتاب « أدب المقاومة في فلسطين المحتلة » ، ويستعرض الكتاب عمليات اغتيال أخرى نفذتها المخابرات الاسرائيلية على النحو التالي :

« في ١٠ نيسان ـ ابريل ١٩٧٣ قامت مجموعة مسلحة اسرائيلية في بيروت باغتيال ثلاثة من قادة منظمة التحرير الفلسطينية : محمد يوسف النجار واسمه (الحركي أبو يوسف) وكما ناصر وكمال عدوان . هنا أيضا لم يأت الاختيار بطريق الصدفة . فأبو يوسف وكمال عدوان صحفيان معروفان . أما كمال ناصر فهو الناطق الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية وهو أيضاً كاتب وشاعر له شهرته في العالم العربي . . » .

ان شبكة « الموساد » التي تكونت في باريس عشية حرب يونيو ١٩٦٧ هي المسؤولة عن سلسلة طويلة من الجرائم التي ارتكبت في أوروبا ضد كوادر منظمة التحرير الفلسطينية الذين يقيمون في مختلف العواصم الأوروبية وضد العرب المناضلين من اجل القضية الفلسطينية ومن هؤلاء : وائل زعيتر ممثل المنظمة في ايطاليا الذي اغتيل في روما في ١٦ تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٧٢ ، محمود الهمشري

ممثل المنظمة في فرنسا الذي أصيب بجراح خطيرة في ٨ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٧٢ اثر انفجار قنبلة موجهة عن بعد كانت قد وضعت في مسكنه وقد توفي متأثراً بجراحه ، حسين بشير أبو الخير ممثل المنظمة في قبرص الذي اغتيل في نيقوسيا في ٢٥ كانون الثاني ـ يناير ١٩٧٣ ، باسل القبيسي ، وهو عراقي وقد اغتيل في باريس في ٢٨ شباط ـ فبراير ١٩٧٣ ، محمد بوديا ، جزائري ، والذي اغتيل في باريس أيضاً في ١٨ حزيران ـ يونيو ١٩٧٣ . جميع هؤلاء الضحايا كانوا من النخبة المثقفة : وائل زعيتر كان طالباً في الفن المعماري وكان يعد ترجمة بالايطالية لمؤلفات كلاسيكية عربية وفي مقدمتها كتاب « ألف ليلة وليلة » ومؤلفات لكتاب وشعراء فلسطينيين . اما محمود الهمشري فكان اخصائياً تربوياً وقد عمل لفترة مدرساً في الجزائر . كما كان أحد قادة الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين . أما حسين بشير أبو الخير فكان قد تخرج في الجامعة اللبنانية ببيروت وحصل على دبلوم في العلوم الاقتصادية والسياسية ، أما باسل القبيسي فقد تخرج في جامعة « كولورادو » ثم نال درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من احدى الجامعات الأميركية في الولايات المتحدة وكانت اطروحته حول « حركة القوميين العرب » تعد مرجعاً في الاوساط العلمية . كما درّس لفترة ما في الجامعة الاميركية في بيروت ، محمد بوديا ، صحفي وكاتب ومؤلف مسرحي كان قد أسس في الجزائر العاصمة صحيفة جزائرية « ليسوار » (المساء) ومجلة أدبية « نوفمبر » و« المسرح القومي الجزائري »[٤٧] .

(٦) نهب التراث الثقافي والديني :

لجأت اسرائيل الى نهب المواقع الأثرية والدينية ـ وخاصة في القدس ـ وذلك حتى يتم لها ازالة أي وجود ثقافي وديني وقومي غير يهودي في فلسطين . وقد استعرضنا بعض المحاولات التي استهدفت تدمير المسجد الأقصى وبعض الكنائس والآثار الدينية المسيحية والاسلامية .

وجاء في تقرير لليونسكو بأن « اسرائيل » لجأت في الآونة الأخيرة الى احلال اسماء عبرية محل الأسماء العربية لبعض المدن والقرى وقد أثار ذلك شعوراً بالمرارة لدى السكان العرب .

وفي معرض حديثه عن انتهاكاته الحقوق الثقافية والهوية القومية للفلسطينيين

(٤٧) نفس المصدر السابق صفحة ٥٦ ـ ٥٧ .

يقول المدير العام لمنظمة اليونسكو في تقريره السنوي :

« ان الهوية الثقافية للجماعة هي التي تبدو مهددة بصفة خاصة أو على الأقل هذا هو الشعور السائد ، فبدون جوازات سفر (باستثناء بعض جوازات سفر أردنية) مع وجود بطاقات شخصية تمنحها السلطات العسكرية يزداد الشعور بالاحباط والقلق في صفوف السكان العرب الذين يجدون أنفسهم وهم متأملون تراثهم الثقافي ومستقبلهم غير مضمون فينتابهم شعور مرير بالضياع »[٤٨] .

ولكن مع كل ذلك نجد السكان العرب في المناطق المحتلة يعبرون عن رفضهم لما يجري من محاولات للقضاء على تراثهم الثقافي وتقاليدهم المميزة وذلك من خلال بعض مظاهر المقاومة . . فقد كتب كل من « سوينا ديان » و« بول كيسلر » في مجلة « لموند دبلوماتيك » ـ تموز ـ يوليو ١٩٨٤ ـ حول هذه المقاومة على النحو التالي :

ان الضغوط التي تمارسها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية ، لا ينظر اليها الفلسطينيون كمجرد محاولة لفرض ارادة سياسية وللقضاء على أية محاولة للتمرد . بل على أنها أيضاً عملية تستهدف تفكك النسيج الاجتماعي (تشتيت الاسر واختفاء أنماط الحياة التقليدية والفراغ الثقافي وانكار للهوية الفلسطينية) لتؤدي الى قيام مجتمع متخلف يدفع بأعضائه الى طريق المنفى .

وبالتالي ، فإن الاهتمام الأول لدى السكان هو الصمود وذلك بتنظيم نوع من التعاون الذاتي . ويتعلم المرء بسرعة كيف يمكن أن يحل رموز هذه المقاومة .

قد يجد الستائر في دار متواضعة للفلاحين في وادي الأردن لها ألوان العلم الفلسطيني او ان الشموع التي تضيء مائدة العشاء في البيت الذي دعينا لزيارته (وهو بيت أحد الوجهاء هذه المرة) من نفس الألوان . .

كما تزين النساء أعناقهن بخريطة ذهبية صغيرة لفلسطين . وفي القدس نجد التمسك بالزي التقليدي . كل هذه ، مظاهر صامتة نجدها على الدوام . . »[٤٩] .

---

(٤٨) نفس المصدر السابق، صفحة ٤٢ .

(٤٩) جريدة لومند دبلوماتيك ـ تموز ـ يوليو ١٩٨٤ .

الفصـــل السادس

التعذيب : « العدالة » الصهيونية

تلجأ السلطات الصهيونية الى وسائل القمع بكافة أنواعها لكي تفرض على السكان العرب الامر الواقع . ولكن الوسيلة الأكثر فاعلية هي التعذيب .

وهناك العديد من التقارير التي تشهد كلها بوقوع هذا التعذيب الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية ضد السكان العرب ومنها التقارير الصادرة عن لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة وتقارير الجمعية العامة وتقرير الجمعية القومية للقانونيين الامريكيين والتقرير الصادر عن اللجنة الامريكية ـ الفلسطينية لحقوق الانسان واخيراً الشهادة التي أدلت بها المحامية الاسرائيلية « فيليتسيا لانغر » امام اللجنة الخاصة المكلفة بتقصي الحقائق حول الممارسات الاسرائيلية المتعلقة بحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة .

١) تقارير منظمة الأمم المتحدة :

منذ ان تم انشاء اللجنة الخاصة ، فإن التقارير السنوية التي تقدم الى الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة لا تفتأ تركز على المظاهر المختلفة لانتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني من قبل اسرائيل في فلسطين ، وهذه المظاهر هي :

* مصادرة الممتلكات .
* تدمير الممتلكات والمنازل .
* الاعتقالات الجماعية .
* سوء معاملة المحتجزين .

* فرض حظر التجول .
* الاعتقال التعسفي واجراءات اخرى تتعلق بحالة الطوارىء .
* الابعاد والطرد وعدم السماح بالعودة .

٢) تقرير الجمعية الوطنية للحقوقيين الامريكيين :

قامت هذه الجمعية بنشر مقال في صحيفة « الصانداي تايمز » البريطانية بتاريخ ٧ حزيران ـ يونيو ١٩٧٧ ، بعنوان « اسرائيل والتعذيب » جاء فيه : « ان وسائل التعذيب التي تمارس ضد المعتقلين العرب تزداد اتساعاً وتتم بشكل منتظم الى حد لا يمكن اغفالها بحجة انها من صنع بعض الافراد الذين تجاوزوا نطاق الاوامر . . بل انها تبدو أشبه بممارسة تأديبية متعمدة » .

كما يركز هذا التقرير ايضا على الوسائل التأديبية التي تمارس مثل : « الجلد بالسوط » على الظهر وعلى الأقدام والاعضاء التناسلية واماكن اخرى حساسة في الجسم او احداث حروق بالسجائر واجبار المحتجزين على الوقوف عراة تماماً لمدة ساعات طويلة او تعريضهم للحرارة او للبرد . كذلك تطبق وسائل اخرى اكثر بشاعة مثل استعمال الشفرة التي تترك ندبات على كل اجزاء الجسم او اللجوء الى الكلاب لعضّ المحتجزين ولاحداث جروح في اجسامهم او ادخال ادوات حادة مثل العصا والزجاجات في الشرج وفي المهبل ، وكذلك ادخال سلك كهربائي في قضيب المحتجز[٥٠] .

٣) تقرير اللجنة الامريكية ـ الفلسطينية لحقوق الانسان :

في تقرير صدر في أيار ـ مايو ١٩٧٩ ، يستعرض ممثل اللجنة الامريكية ـ الفلسطينية لحقوق الانسان ، جيمي زغبي ، حالات بعض الاسرى الفلسطينيين الذين اطلق سراحهم من السجون الاسرائيلية . ومن هؤلاء سيدة (٣٤ عاماً) تدعى عائشة عودة . . كانت هذه الشابة الفلسطينية قد اعتقلت في القدس في ٧ آذار ـ مارس ١٩٦٩ ، ونقلت الى احدى المعتقلات حيث تعرضت لكافة انواع التعذيب الجسدي والنفسي لاجبارها على توقيع اعتراف حرر باللغة العبرية ، وهي

---

(٥٠) تقرير الجمعية الوطنية للحقوقيين الامريكيين ١٩٧٧ ، صفحة ٦٩ .

لغة تجهلها تماماً . وبعد مرور خمسة ايام على احتجازها ، حولت للمحاكمة امام محكمة عسكرية ، وكان الحكم الذي نطقت به ، السجن المؤبد . وبعد مرور ١٠ سنوات على اثر تبادل الاسرى ، استعادت هذه السيدة حريتها .

وقد ابلغت هذه السيدة جيمي زغبي ، ان التعذيب الذي يتعرض له العرب في السجون الاسرائيلية يتجاوز العقاب الجسدي ليتخذ اشكالاً من التعذيب النفسي تفوقه بشاعة .

ويعرض زغبي ايضاً ، شهادة اخرى ادلت بها شابة فلسطينية احتجزت في السجون الاسرائيلية ، اسمها عائدة سعد . . أن هذه الفتاة التي لم يتجاوز عمرها الـ ١٧ ربيعاً ، عانت من التعذيب في الزنزانة التي اودعت فيها الى حد انها كانت تتساءل عما اذا كان الرجال الذين يقومون بتعذيبها لهم اطفال وزوجات وامهات واذا كانوا يذهبون كل يوم الى عملهم مثلما يفعل غيرهم . . واخيراً ماذا يمكن ان يقولوا لأصدقائهم حول طبيعة العمل الذي يقومون به .

اما الشهادة الثالثة التي يعرضها زغبي والتي وردت في تقرير « منظمة العمل الدولية » وقد نشرتها صحيفة « صانداي تايمز » البريطانية فهي تخصّ شابة فلسطينية اسمها رسمية عودة ، كانت قد اعتقلت في ١٩٦٩ ، وتم احتجازها في مكان تصفه بأنه « مصنع للتعذيب » حيث تعرضت لكافة انواع التعذيب الجسدي والنفسي .

فقد قام سجانوها بضربها على كل اجزاء جسمها واعتقلوا افراد اسرتها وارغموهم على مشاهدة جلسات التعذيب التي تعرضت لها . وذات مرة جردوها من ملابسها واجبروها على وضع يديها وراء رأسها وامروا والدها باغتصابها ، وعندما شاهد الأب ابنته على هذه الحال اصيب بالاغماء .

ولكن الشهادة الاخيرة التي وردت في تقرير زغبي تفوق الشهادات السابقة في وحشيتها ، وهي تتعلق بفلسطيني اسمه كمال نمري ، وهو من ام يهودية ، كما ان خاله « افراهام كادرون » كان في وقت ما سفيراً لاسرائيل في بريطانيا . وكان نمري قد ادلى بهذه الشهادة بعد مرور أحد عشر عاماً على اعتقاله ، عندما تم توقيع الاتفاق بين السادات وبيغن .

فبعد ان تعرض كمال نمري لكافة انواع التعذيب ، اقترح عليه سجانوه بأن

يطلقوا سراحه شرط ان يوافق على عقد مؤتمر صحفي يدعو فيه الدول العربية الى التفاوض مع اسرائيل . وقيل له ايضا : « بل يمكنك ايضا ان تنتقد بشدة اسرائيل طالما ان الامر يتعلق بنداء من اجل التفاوض » .

ويقول نمري : « لقد رفضت ان اقوم بمثل هذه الخطوة اذ كيف يمكنني ان ادعو الى التفاوض بينما الإسرائيليون ما زالوا يحتلون بلدي . . » ويضيف قائلاً : « على أي حال لم يتغير شيء . ان الاحتلال ما زال قائماً ولكن اقسى ما في الأمر هو انه بعد مرور عشر سنوات من التعذيب فإنني ما زلت ارفض الدعوة الى التفاوض ، هذا في حين ان السادات قد خاننا وان كان لم يمارس التعذيب ضدنا . . »[٥١] .

٤) تقرير فيليتسيا لانغر

اما المحامية الاسرائيلية ، فيليتسيا لانغر ، التي امضت سنوات عديدة تدافع فيها امام المحاكم الاسرائيلية عن العرب ضحايا الاحتلال ، فقد نشرت كتابين وصفت فيهما ظروف الفلسطينيين المعتقلين داخل السجون الاسرائيلية . صدر الكتاب الأول وعنوانه « بأم عيني » في عام ١٩٧٤ ، في اسرائيل على نفقة المؤلفة ، لأنه ـ كما صرحت بذلك ـ « لم يكن في مقدور احد ان يقوم بنشره » . . اما الكتاب الثاني فهو بعنوان « شهادات » في تموز ـ يوليو ١٩٧٦ ، فقد تقدمت فيليتسيا لانغر ، امام « اللجنة الخاصة » التي شكلتها الجمعية العامة للامم المتحدة للادلاء بشهاداتها حول « الممارسات التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة . . » .

وسنكتفي هنا ببعض المقتطفات من الأقوال التي ادلت بها امام اللجنة الخاصة . .

« لقد قررت ان آتي الى هنا للمثول امام اللجنة من اجل اظهار الحقيقة ومساعدة اللجنة في الأعمال التي تقوم بها من اجل السلام لجميع شعوب الشرق الاوسط ، ولصالح بلدي اسرائيل . وانني أؤمن بأنني أقوم بعمل وطني بمجيئي هنا للادلاء بالحقيقة الكاملة ولا شيء غير الحقيقة . . » ومن بين عشرات الحالات التي وردت في شهاداتها تحدثت المحامية الاسرائيلية امام اللجنة الخاصة عن « عبلة شفيق طه » :

---

(٥١) نفس المصدر السابق صفحة ٥١ .

مدام لانغر : عبلة شفيق طه . انها قصة طويلة وبالتالي انني اعتقد . . »

الرئيس : كلمينا عنها ، من فضلك ، قولي لنا كيف اعتقلت . . أذكري تاريخ اعتقالها . قولي لنا ، كيف تم استجوابها ثم محاكمتها (ان كانت هناك محاكمة) وكيف مثلت في هذه المحاكمة وماذا كانت طبيعة هذه المحاكمة ، وماذا كان الحكم الصادر عنها وما يثبت اي معاملة سيئة يمكن ان تكون قد تعرضت لها خلال فترة احتجازها . . »

مدام لانغر : « اعتقد انها اعتقلت في تموز ـ يوليو او في بداية آب ـ اغسطس . لقد رأيتها للمرة الأولى في يوم ٧ آب ـ اغسطس . وقد اتوا بها وقصتها هي الآتي : لقد دونت اقوالها .

الرئيس : « لقد دونت اقوالها . أليس كذلك ؟ » .

مدام لانغر : « نعم لقد اوردت اقوالها ايضا في كتابي الذي سأعرضه ايضا . . » « بعد ان تم اعتقالي ، ادخلوني في زنزانة مع بعض المومسات » .

الرئيس : « متى كان ذلك ؟ . . هل يمكن ان نعرف التاريخ ؟ . . »

مدام لانغر : « ان القصة قد حكيت لي في ٧ آب ـ اغسطس . . »

الرئيس : « ٧ آب ـ اغسطس في أي عام ؟ »

مدام لانغر : « ١٩٦٨ » .

الرئيس : « هل صرح لك باستجوابها في زنزانتها ؟ »

مدام لانغر : « كان ذلك في السجن . وفي مكتب احد ضباط الشرطة . . »

الرئيس : « وفي حضرة هذا الضابط ؟ »

مدام لانغر : « نعم طبعاً . لم يكن وحده معنا . كان هناك ايضاً العديد من الاشخاص .
« بعد ان تم اعتقالي ادخلوني في زنزانة مع بعض المومسات لقد اعتدت عليّ هذه المومسات وأوسعنني ضرباً حتى فقدت الوعي . وقد جردنني من كامل ثيابي بحضور رجال الشرطة وتركنني عارية تماماً . فيما بعد ، وضعت ولمدة ثمانية ايام في زنزانة لم يكن بها مرحاض وخلال ثلاثة ايام لم يسمح لي بقضاء حاجاتي الطبيعية . . »

الرئيس : « من فضلك ، مدام لانغر ، هل قالت مدام طه كل هذا أم انها سلمت لك تصريحاً مكتوبا ، او كيف تم تدوين هذه الاقوال . . » ؟

مدام لانغر : « انني فعلت ما افعله دائماً . انني استمع الى ما يقوله لي العميل واسجل كتابة كل كلمة ينطق بها . وكما ان ما اقوله لكم قد ورد في كتابي الآنف الذكر . لقد سمعت كل هذه الكلمات التي نطقت بها » .
«لم يسمح لي بالخروج لقضاء حاجاتي الطبيعية . وقد ركلني شرطي اسمه « داود » واخذ يكيل لي الشتائم وكنت راقدة على القش واشعر بدوار نتيجة للضرب العنيف الذي تعرضت له . . انني حامل في الشهر الثاني وقد بدأت انزف

وطلبت ان يفحصني طبيب ولكن طلبي هذا رفض . وقال لي الذين كانوا يستجوبونني: « ان الطبيب سيأتي عندما تتكلمين » . بل وقالت احدى ضابطات الشرطة التي استدعيت : « انت كاذبة ، انت لست حاملاً . لو كنت حاملاً لاجهضت بعد كل هذه اللكمات . . » بل انها هددتني باستخراج كل ما احمله في احشائي اذا لم اتكلم . . . »

«لقد ارتني آثار الكدمات على جسدها واشارت الى انني لو كنت قد شاهدتها قبل اسبوع لكنت قد رأيت على جسدها كل ما اصابها من انتفاخات ورضوض وخاصة حول العين والايدي وعلى الظهر . . » .

هذه مجرد حالة من الحالات العديدة التي ذكرتها المحامية الاسرائيلية التي تثبت مدى قسوة وسوء المعاملة التي يتعرض لها المعتقلون الفلسطينيون في اسرائيل وفي الاراضي المحتلة .

اما فيما يتعلق بامكانية الشخص المحتجز في تقديم شكوى نتيجة لسوء معاملته ، فإننا سنذكر الشهادة التي ادلى بها « محمد ناجي البحيصي » والتي نقلتها المحامية لانغر :

« ان المتهم قد مثل امام المحكمة وعلى الفور آثرنا مسألة المعاملة السيئة التي تعرض لها ، ذلك لأن شعره كان قد انتزع كما كان يحمل العديد من آثار الجروح والكدمات في رأسه . كان ذلك في ١٩٦٨ ، وكنت في ذلك الوقت ساذجة جدا . اذ ظننت انني ربما قد انجح . لقد ادلى بأقواله ووصف كيف تعرض للضرب وكيف ألقي على الحائط . . الخ كل شيء قد تم تدوينه في محضر الجلسة . ثم جاء شرطي اسمه « اهين » . . اعتقد انه الآن ضابط بوليس ، جاء ليقدم وثيقة تفيد بأن الرجل اصبح مجنوناً هائجاً وانه قد ضرب برأسه على الحائط . . » .

الرئيس : « بمعنى آخر ، إنه هو الذي الحق بنفسه الجروح . . »

مدام لانغر : « نعم ، وكنت في ذلك الوقت ساخطة على هذه الشهادة . انني الآن قد اعتدت مثل هذه الشهادات المتنوعة ولم اعد اندهش لها . ولكني كنت ساخطة . وقلت : « لكن كيف يمكن ان يجرح نفسه بهذه الطريقة ، وليس فقط في رأسه ولكن ايضاً في عينه » . وقد اجاب الشرطي : هذا ايضا يمكن ان يحدث وقد جاء الحكم الصادر عن المحكمة ليفيد بأنها تصدق تماماً مفتش الشرطة الاسرائيلي ، وبأن كل ما ذكره محمد ناجي البحيصي هو من صنع خياله . . » .

اما بالنسبة للاوضاع السائدة في السجون الاسرائيلية ، فإن مدام لانغر تصف سجن غزة على النحو التالي : « يجب ان اقول ـ وانني اود ان يسجل هذا كتابة ـ بأنه بعد ان لمست خطورة الوضع في سجن غزة وكنت قد منعت من ذكر أي شيء عنه ـ تلقيت أمراً بعدم نشر كل ما رأيته ولكنني قد ذكرت شيئاً منه امام المحكمة ، وان ما قلته امام المحكمة ؛ علنا ، يمكن ان اقوله ايضاً هنا . . »[٥٢] .

ان جميع هذه الشهادات لا تحتاج الى أي تعليق ، لأنها تصدم كل عقلية تتطلع الى العدالة والمساواة الاخلاقية والانسانية ، مثل مدام فيليتسيا لانغر أو اسرائيل شاهاك ، رئيس الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان والذي لم يتردد في القول : « انني لا اعارض هذه الامور بصفتي انسانا فحسب ، بل يجب ان اقول بأنني اعارضها بصفتي يهودياً ولأنني فخور ان اكون كذلك . ذلك لأنني لا يمكنني ان اطالب بأي حق انساني لاي يهودي في أي مكان من العالم اذا كنت لا اكافح من اجل نفس الحقوق للفلسطينيين . انني أؤمن بأنه كان يجب على الالمان الوقوف في وجه هتلر وفي وجه كافة اشكال الاضطهاد التي مارسها . كان من واجبهم ان يموتوا بدلاً من ان يصبحوا من النازيين . انني بصفتي يهوديا لدي نفس الواجب حالياً في اسرائيل . واقول لكم من الأفضل على المرء المخاطرة بحياته على ان يصبح يهودياً نازياً . . »[٥٣] .

(٥٢) وثيقة رقم A/AC/245/RJ ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٦ الامم المتحدة، صفحة ٨ ، ٢٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٦٣ .

(٥٣) نورمان ف. داسي ـ الديمقراطية في اسرائيل او العجل الذهبي ـ مركز الاعلام العربي في نيويورك ، الطبعة الثانية صفحة ٥٥ .

الفصــل السابع

تقرير الامين العام لمنظمة الامم المتحدة حول ظروف الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة

قبل ان نختتم هذا الباب ، الخاص بحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة ، سنتناول التقرير الذي اعده ثلاثة من الخبراء الدوليين بتكليف من الامين العام للامم المتحدة والذي قدم الى الدورة الثانية العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٨٣ .

ان اهم ما يتصف به هذا التقرير :

(١) انه تقرير حديث وبالتالي فهو اكثر دقة فيما يتعلق بالمسألة التي نحن بصددها .

(٢) انه يلخص على نحو شامل الجوانب المختلفة للحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي المحتلة .

(٣) انه صادر عن جهة دولية وهي الامانة العامة للامم المتحدة وبالتالي لا يمكن ان يوصف بأنه مغرض .

وجاء في هذا التقرير بأن مجموعة الخبراء ، بعد ان رفضت الحكومة الاسرائيلية التصريح لها بالانتقال الى الاراضي الفلسطينية المحتلة ، قد اضطرت الى اعداد تقريرها هذا مستعينة في ذلك بمصادر معلومات غير مباشرة . ولكن مع ذلك ، فقد تمكنت المجموعة من الحصول على كمية هائلة من المعلومات وثيقة الصلة بموضوع بحثها والمستقاة خلال اقامتها في الدول العربية وايضاً في المؤسسات التابعة

للامم المتحدة التي لها مقر في الشرق الاوسط وفيينا وجنيف وباريس ونيويورك . وقد جاء في الصفحة السابعة من هذا التقرير ، ما يلي :

« وفقاً للمعلومات المتوفرة لدينا ، يمكن القول ان البناء التحتي في الاراضي المحتلة غير كاف . فعدد الوحدات السكنية التي تم بناؤها منذ ١٩٦٩ ، لا يكفي لتعويض السكان عن التداعي والتدهور الذي اصاب المساكن الموجودة ولا لتلبية احتياجات هؤلاء السكان .

وفيما يتعلق بوضع الاسس للبنية التحتية ، فإن الاجراءات التي اشارت اليها سلطات الاحتلال لا تلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . وفي بعض القطاعات ، مثل البريد والخدمات اللاسلكية والزراعة والصناعة ، هناك اتجاه الى فصل الخدمات الممنوحة للمستوطنات الاسرائيلية عن تلك التي تؤول الى المدن والقرى الفلسطينية . كما تمارس ضغوط على الفلسطينيين لكي يحصلوا على خدمات اخرى ، مثل المياه والكهرباء ، من الشبكة المشتركة التي تخدم المستوطنات الاسرائيلية واسرائيل .

ان تنمية الزراعة ما زالت تواجه نفس المعوقات السائدة في الاراضي المحتلة . فسلطات الاحتلال ماضية في تقليص مساحات الاراضي المتاحة للسكان الفلسطينيين وذلك من خلال سياسات نزع الملكية . هذا بالاضافة الى النقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحسين اساليب الانتاج ، كما ان الاسواق تتقلص بمرور الوقت .

على المستويين الاجتماعي والثقافي : فإن وضع الفلسطينيين الذين يعيشون في الاراضي المحتلة اخذ في التدهور . فالنقص الملحوظ في الموارد اللازمة لمواجهة تكاليف الحياة المتزايدة ، الناتجة عن حالة التضخم السريع الذي تعيشه الدولة الصهيونية ، يشكل ضغوطاً قوية على البنية الاسرية التقليدية التي اصبحت في حالة تفكك . ثم ان الحياة اليومية بالنسبة للمقيمين العرب يسودها الارتباك الناتج عن فرض حظر التجول وعن الاحتمال الوارد دائماً عن مواجهة المستوطنين الاسرائيليين في الاراضي المحتلة واخيراً عن القيود المفروضة على حرية التنقل وحرية الاجتماع وحرية التعبير .

على المستوى الثقافي : ان عدداً كبيراً من الكتب والدوريات الصادرة باللغة

العربية لا يمكن الحصول عليها . كما ان الاجراءات التي يمارسها المستوطنون الاسرائيليون كانت احياناً تمنع السكان العرب من مزاولة حقهم في حرية العبادة في اماكن مثل المسجد الاقصى في القدس .

ان سلطات الاحتلال ماضية في نزعها ملكية الاراضي كما ان المستوطنين الاسرائيليين قد استولوا على أراضٍ وممتلكات خاصة تقع على حدود المستوطنات اليهودية .

ان التوسع في نزع ملكية الاراضي أدى الى خفض المساحات المخصصة للسكان الفلسطينيين لكي يتعيشوا منها ويحسنوا اوضاعهم المعيشية . ان تزايد عدد المستوطنات الاسرائيلية واقامتها على حدود المدن والقرى العربية يقف حاجزا امام نمو هذه المدن والقرى وتوسعها .

يشكل مستوى الضرائب المفروضة عبئاً على السكان العرب وخاصة عندما لا تتوافق بعض احكام القانون الضريبي الاسرائيلية مع وضع الاقتصاد الفلسطيني المتخلف في الاراضي المحتلة .

انخفض مستوى التشغيل المحلي في القطاعين الزراعي والصناعي ولكنه ارتفع في جميع القطاعات الاخرى وبصفة خاصة في قطاع البناء . فعدد العمال المقيمين في الضفة الغربية والذين يعملون في اسرائيل كل يوم قد زاد ولكن ظروف العمل بالنسبة اليهم لم تتحسن عما كانت عليه في الماضي . فالعمل الذي يؤديه ثلثا السكان العاملين مرتبط ، بشكل او بآخر ، بالاقتصاد الاسرائيلي : وهو امر لا يشجع على خلق مزيد من فرص العمل في الاراضي المحتلة مما يحد من المصالح الاقتصادية للسكان الاصليين .

في مجال التعليم : ان جامعات الضفة الغربية كثيراً ما واجهت المتاعب خلال السنوات الاخيرة ، مثل طرد وترحيل اساتذة وفرض لوائح جديدة تمس الدعم المالي القادم من الخارج، وإغلاق الجامعات اثر المظاهرات الطلابية وتكرار عمليات الاعتقال واستجواب الطلاب « المشتبه فيهم » ، وصعوبة الحصول على الكتب والدوريات اللازمة للبحث العلمي ، كل هذه العوامل نالت من نوعية التعليم في هذه الجامعات .

اما فيما يتعلق بالصحة ، فإن ما طرأ من زيادة في عدد الاسرة في المستشفيات لا يتناسب مطلقاً مع الزيادة التي طرأت على عدد السكان ولا مع تزايد عدد الاشخاص الذين يحتاجون الى عناية في المستشفيات .

هذا بالاضافة الى انه لا يوجد اسلوب موحد للحصول على المعطيات التي تتعلق بالصحة في الاراضي المحتلة .

ان نظام العناية الصحية له فعالية محدودة دائماً ، نتيجة للنقص الملحوظ في الاجهزة ، والكوادر المؤهلة ورداءة نوعية الادوية .

وقد امكن معالجة بعض هذه النقائص بفضل المعونة التي تبذلها منظمات دولية وجمعيات محلية خيرية واللجنة الدولية للصليب الاحمر[٥٤] . .

* * *

---

(٥٤) وثيقة رقم A/38/278-E/1983/77 بتاريخ ٢٢ حزيران ـ يونيو ١٩٨٣ ، الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، صفحة ٧ ـ ٨ ـ ٩ .

الفصـــل الثامن

ادانة الاسرة الدولية للممارسات الصهيونية

كانت الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في فلسطين والمناطق المحتلة موضع العديد من التحقيقات الدولية . ولهذا كثيراً ما رفضت الحكومة الاسرائيلية منح تصاريح للخبراء الدوليين وللجنة الخاصة المكلفة بتقصي الحقائق حول الممارسات الصهيونية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، لكي يقوم هؤلاء الخبراء بتحقيقاتهم في هذه الأراضي . ومع ذلك فقد ادانت الاسرة الدولية مراراً وفي اطار مؤسساتها الدولية منذ ١٩٦٧ وبحزم شديد هذه الانتهاكات وابلغت رسمياً اسرائيل بضرورة احترام مبادىء القانون الدولي والالتزام بالعدالة الانسانية . ومن ضمن العشرات من القرارات التي تشجب السياسات الاسرائيلية المطبقة في الاراضي المحتلة ، اخترنا القرار الذي تبنته الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة بتاريخ ١٦ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٨١ والذي نص على الاتي :

ان الجمعية العامة ......

. . . .

٢ ـ تستنكر لاستمرار اسرائيل في رفضها السماح للجنة الخاصة بدخول الاراضي المحتلة .

٣ ـ تدعو اسرائيل الى السماح للجنة الخاصة بدخول الاراضي المحتلة .

٤ ـ تؤكد مرة اخرى بأن الاحتلال في حد ذاته يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الانسان الخاصة بالسكان المدنيين في الاراضي العربية المحتلة .

٥ ـ تدين مواصلة واستمرار اسرائيل في انتهاكها لأحكام معاهدة جنيف (بتاريخ

١٢ آب ـ اغسطس ١٩٤٩) المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، ولادوات أخرى ملائمة ، كما تدين بصفة خاصة الانتهاكات التي تصفها المعاهدة المذكورة بأنها « مخالفات خطيرة » لنصوصها .

٦ ـ تعلن بأن المخالفات الخطيرة لمعاهدة جنيف التي ارتكبتها اسرائيل تشكل جرائم حرب ووصمة عار في وجه الانسانية .

٧ ـ تدين بحزم السياسات والممارسات الاسرائيلية التالية :

أ ـ ضم اجزاء من الاراضي المحتلة بما في ذلك القدس .

ب ـ انشاء مستوطنات اسرائيلية جديدة والتوسع في المستوطنات القائمة على حساب الاراضي العربية ، العامة والخاصة ، ونقل سكان اغراب اليها .

جـ ـ اجلاء وترحيل وطرد وتشريد ونقل سكان الاراضي المحتلة العرب وانكار حقهم في العودة .

د ـ مصادرة الممتلكات العربية والخاصة ـ ونزع ملكيتها في الاراضي المحتلة وجميع الاجراءات الاخرى الرامية الى الاستحواذ على الاراضي والتي تدور بين السلطات او الرعايا الاسرائيليين من جانب ، وسكان الاراضي المحتلة ومؤسساتها من جانب آخر .

هـ ـ الحفريات وأي عملية لتغيير المعالم التاريخية والثقافية والدينية وفي القدس بصفة خاصة .

و ـ تدمير وهدم المنازل العربية .

ز ـ الاعتقالات الجماعية والاحتجاز الاداري وسوء معاملة السكان العرب .

حـ ـ المعاملات السيئة وممارسة التعذيب ضد المعتقلين العرب .

طـ ـ نهب التراث الاركيولوجي والثقافي .

ي ـ وضع عراقيل امام ممارسة الحريات والشعائر الدينية واحترام الحقوق والتقاليد الاسرية .

ك ـ وضع عراقيل امام نظام التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة .

ل ـ عرقلة ممارسة الافراد لحقهم في حرية التنقل داخل الاراضي الفلسطينية وسائر الاراضي العربية المحتلة .

٨ ـ تؤكـد مرة أخرى بأن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل والتي من شأنها التغيير للطابع والتركيبة السكانية والهيكل المؤسسي او وضع الاراضي المحتلة او جزء ما من هذه الاراضي ، بما في ذلك القدس ، باطلة لاغية ، وبأن سياسة اسرائيل القائمة على اقامة جزء من سكانها ونازحين جدد في الاراضي المحتلة تشكل انتهاكاً صارخاً لمعاهدة جنيف وللقرارات الخاصة الصادرة عن منظمة الامم المتحدة .

٩ ـ تطالب اسرائيل بالتخلي فوراً عن السياسات والممارسات التي جاء ذكرها في الفقرتين ٧ و٨ .

١٠ ـ تناشد بالالحاح المنظمات الدولية والمؤسسات المتخصصة ، وبصفة خاصة منظمة العمل الدولية ، لكي تفحص وضع العاملين العرب في الاراضي الفلسطينية وسائر الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس .

١١ ـ تطالب من جديد جميع الدول وخاصة الدول الموقعة على معاهدة جنيف ووفقاً لما نصت عليه المادة الأولى من هذه المعاهدة وكذا المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة بعدم الاعتراف بأي من التغييرات التي اجرتها اسرائيل في الاراضي المحتلة وبالامتناع عن اتخاذ اجراءات خاصة في مجال المعونة ، يمكن ان تستعين بها اسرائيل لمواصلة سياستها القائمة على الضم او على الاستعمار او أي سياسة او ممارسة اخرى وردت في هذا القرار .

١٢ ـ تناشد اللجنة الخاصة والى ان ينتهي قريباً الاحتلال الاسرائيلي بمواصلة عملها في تقصي الحقائق بشأن السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل منذ ١٩٦٧ وبالشروع في اجراء مشاورات مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر كلما استدعى الامر ذلك من أجل ضمان الحفاظ على راحة وحقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة وبابلاغ الامين العام في اقرب فرصة ممكنة وفيما بعد كلما بدا ذلك ضروريا(٥٥) .

---

(٥٥) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٦ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٨١ .

البــاب الثالث
الاسقاطات الاقليمية والدولية للممارسات الصهيونية المتعلقة بحقوق الانسان



الفصـــل الأول

الفلسطينيون المطرودون

١) مأساة اللاجئين الفلسطينيين :

ان مصير الفلسطينيين في الخارج لم يكن افضل بكثير من مصيرهم في الداخل ، ذلك ان هذا المصير لم يكن في الواقع سوى امتداد لتطور مأساوي بدأ منذ حوالى أربعين عاما ، وما زال الفلسطينيون يحملون عبئه . يضاف الى هذا ان ما يصيب الفلسطينيين في الخارج من آلام وعذاب يتخذ ابعاداً مؤثرة وذلك لأنها تختص بشعب طرد من وطنه وحرم من هويته وبقي يحيا حياة قاسية داخل مخيمات اللاجئين ، حيث يتكدس ما لا يقل عن سبعة او عشرة افراد في كوخ صغير يخلو من ابسط متطلبات الحياة (المياه والكهرباء) ، هذا بالاضافة الى تعرض هؤلاء الى كافة انواع الاعتداءات العنيفة للغاية وسوء المعاملة والتدمير بحجة ان هؤلاء اللاجئين يحمون « الارهابيين » التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ماذا يطلب من هؤلاء الفلسطينيين ؟ ان يمضوا في الحياة على هامش التاريخ خارج الزمان والمكان ؟ ان ينسوا هويتهم وارضهم ؟ ان يقبلوا الحياة الى ما لا نهاية داخل هذه المخيمات في بؤس وفي انتظار الصدقة والاغاثة والمعونة التي تقدمها لهم المؤسسات الدولية والمنظمات ذات الاهداف الانسانية ؟ هل يجب عليهم ان يتخلوا عن أي امل في العودة الى ارضهم التي سلبها الصهيونيون ؟

ان إلقاء كامل مسؤولية الصراع الدائر في الشرق الاوسط على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية ما هو سوى مناورة سياسية اخرى لم تكف السلطات الصهيونية

عن ترويجها لكي تحول انتباه العالم عن المشكلة الحقيقية التي خلقها الصهيونيون انفسهم والتي تتمثل في محاولة تصفية القضية الفلسطينية .

ولكن وكما سجل ذلك العديد من المراقبين والقانونيين المحايدين ، فقد اظهر الشعب الفلسطيني قدرة عجيبة على البقاء متخطياً بذلك المحنة الرهيبة التي استهدفت القضاء عليه منذ عام ١٩٤٨ ، رافضاً أي تصفية ،وبدلا من ان يضيع في الشتات ، نجح في الحفاظ على وعيه الاصيل كما دعم جذوره الثقافية ،وبدلا من ان يحيا في عزلة بعقلية « الغيتو » يشكو حظه العاثر ، دأب على توعية « العالم الحر » عن حقيقة الظلم الذي اصابه على يد الاحتلال الصهيوني .

ان مأساة هؤلاء اللاجئين قد بدأت ، كما ذكرنا من قبل ، منذ قيام دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ ، وعندما طرد اكثر من ٨٠٠ الف فلسطيني من اراضيهم ، فانتشروا في الدول المجاورة (وخاصة في الاردن ولبنان وسوريا) حيث تكدسوا بالآلاف داخل مخيمات متناثرة اعدت على عجلة ، وكانت تفتقد ابسط المتطلبات الصحية كما انها لم تكن تكفي لاستيعاب هذا العدد المتزايد من اللاجئين .

وعلى هذا النحو ، كانت الاغلبية العظمى من هذه المخيمات والتي لم تكن تتعدى مساحة كل منها الـ ١٠ آلاف متر مربع ، تضم اكثر من ٥٠ الف نسمة .

وكلما عبر هذا الصراع الدامي في الشرق الاوسط مرحلة جديدة تضاعف عدد اللاجئين الفلسطينيين وخاصة عندما كان يسبق عدوان القوات الصهيونية مذابح يذهب ضحيتها السكان المدنيون .

هذا ما حدث فعلا عشية الخامس عشر من اكتوبر عام ١٩٥٥ ، عندما قامت فرقة المغاوير التابعة للوحدة رقم ١٠١ التي يقودها الجنرال «شارون» بشن هجوم على قرية قبية الفلسطينية واجهزت على ٦٦ من الفلسطينيين ، كان ثلثاهم من النساء والاطفال . وقبل هذه المذبحة في اغسطس ١٩٥٥ كانت نفس الوحدة رقم ١٠١ قد توغلت داخل الاراضي المصرية وهاجمت قريتين تقعان على الحدود .

وفي ١٩ يناير عام ١٩٥٦ ، ارسل الجنرال شارون وحداته داخل الاراضي السورية على ضفة بحيرة طبرية حيث قامت بذبح العديد من المدنيين الابرياء وبعدها بتسعة اشهر استولت القوات الصهيونية على قرية كفر قاسم بعد ان قتلت العديد من

الفلسطينيين ، ونتيجة لهذه المذابح المتكررة اصبح عدد اللاجئين الفلسطينيين في ازدياد مستمر ، بعد ان انتزعت منهم ممتلكاتهم واصبحوا لا يملكون ابسط الحقوق الانسانية .

ولكن الخروج الاكبر الثاني الذي عرفه الشعب الفلسطيني حدث بعد حرب حزيران ـ يونيو عام ١٩٦٧ ، حيث تم ابعاد ما لا يقل عن ١٠٠ الف فلسطيني عن ارضهم اثر احتلال القوات الاسرائيلية للضفة الغربية وللقدس الشرقية وقطاع غزة ، بالاضافة الى مرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء .

٢) الشتات وانكار الحقوق الاساسية

يشير تقرير صدر مؤخراً عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في مايو عام ١٩٨٣ ، الى ان عدد السكان الفلسطينيين حتى ١٩٨٠ يقدر بحوالى ٤,٣ ملايين نسمة موزعين على النحو التالي :

* في اسرائيل (الاراضي المحتلة ما قبل ١٩٦٧) ٥١٠,٦٠٠ نسمة
* في الاراضي المحتلة (القدس الشرقية ، غزة ، الضفة الغربية) ١,٢٤١,٥٠٠ نسمة
* الدول العربية والاوروبية والامريكتين ٢,٤٥٩,٤٠٠ نسمة(٥٦)

ان هذه الارقام تعكس بعض الحقائق الاساسية :

أ ـ ان اكثر من نصف السكان الفلسطينيين قد تم طردهم من وطنهم ومعظمهم يعيشون داخل مخيمات اللاجئين في الاردن ولبنان وسوريا . ان هؤلاء السكان محرومون من ابسط الحقوق كما انهم معرضون دائماً لاعتداءات مدمرة للغاية وان اصدق مثل لظروف الحياة التي يحياها هؤلاء السكان نجده في الصور التي التقطت اثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان صيف عام ١٩٨٢ . فالعملية التي اطلق عليها « سلام الجليل » لم تكن سوى حرب لا هوادة فيها ، امتدت الى

---

(٥٦) مجلس التجارة والانماء ـ الدورة السابعة عشرة،جنيف ٣٠ تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٨٣ . وثيقة رقم TD/B/960 ١١ أيار ـ مايو ١٩٨٣ ـ الامم المتحدة، صفحة ٤ .

مدينة بيروت حيث تم استخدام كافة انواع الاسلحة المتطورة والتي لم تكن قد استعملت من قبل ، وذلك على حساب الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين والسكان المدنيين اللبنانيين . فقد دفعت اسرائيل بثلث جيشها النظامي (٩٠ ألف جندي) وسلاحها البحري والجوي الذي لم يتردد لحظة في استخدام كافة انواع القنابل التي تحرمها القوانين الدولية مثل النابالم والقنابل العنقودية والقنابل الموقوتة الخ . . . وقامت القوات الاسرائيلية بعملية ابادة منظمة للسكان المدنيين وتدمير جميع التجهيزات الاساسية : مدارس ومستشفيات وعيادات طبية ومبانٍ ورياض اطفال الخ . . وتوجت هذه الحرب بالمذبحة الرهيبة التي جرت في « صبرا وشاتيلا » والتي نفذتها عصابات الكتائب تحت سمع الاسرائيليين وبصرهم . ولم يجد مناحم بيغن ، تفسيراً لهذه المذبحة سوى هذه الكلمات الوقحة : « ان غير اليهود قتلوا غير اليهود ، فلماذا يتهموننا ؟ » . . ولكنه تجاهل بأن قوات الجيش الاسرائيلي كانت متمركزة على بعد امتار قليلة من مدخل المخيمين الفلسطينيين وان المذابح التي دامت ثلاثة ايام وثلاث ليالٍ لم يكن من الممكن ان تحدث على هذا النحو « الهادىء » دون ان يكون هناك تواطؤ بل ومشاركة مباشرة من قبل الجيش الاسرائيلي نفسه .

ب ـ اما عن نتائج حرب لبنان فإننا سنكتفي بذكر بعض الارقام : ٦٠ ألف قتيل وجريح و٧٠٠ الف شخص من المشردين و١٧ ألف من الاسرى . اذا اضفنا لهذه الارقام ما الحقته الحرب من خسائر في الممتلكات والتي تقدر بأكثر من ١٠ بلايين من الدولارات ، يمكن ان نتصور حجم الكارثة التي اغرقت فيها السلطات الصهيونية لبنان والشعبين الفلسطيني واللبناني .

الحقيقة الثانية المستخلصة من هذه الارقام هي ان الفلسطينيين الذين يعيشون داخل ما يسمى بالخط الاخضر (المناطق التي احتلت عام ١٩٤٨) لا يشكلون سوى ١٢٪ من مجموع الشعب الفلسطيني . . هذا بالاضافة الى ان هؤلاء الفلسطينيين يخضعون لكافة اشكال التمييز العنصري . وعلى أي حال فإن القانون الاسرائيلي يعترف بوجود فئتين من المواطنين الاسرائيليين : اليهود وغير اليهود ، تماما مثل النظام العنصري في جنوب افريقيا الذي ارتفع بالتمييز العنصري الى مستوى المؤسسة .

جـ ـ ان عدداً كبيراً من السكان الفلسطينيين (١,٢ مليون) ما زالوا يقيمون في الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ ، وهؤلاء محرومون من اية هوية وخاضعون للاحتلال العسكري ، وقد انتزعت منهم ممتلكاتهم كما انهم عرضة على الدوام لأي عدوان تقوم به السلطات الصهيونية والمستوطنون اليهود .

والملاحظ ايضا ان جزءاً كبيراً من هؤلاء السكان يقيمون داخل مخيمات للاجئين على ارض وطنهم .

د ـ ان الأغلبية العظمى من السكان الفلسطينيين ، محرومة من ابسط الحقوق . فليس لها الحق في هوية ولا في تقرير المصير وهي مطاردة في كل مكان تلجأ اليه كما تخضع لكافة انواع التعذيب وتستغل ثرواتها ومواردها الوطنية واراضيها في الوقت الذي يصر فيه الاسرائيليون على انكار حقها في الوجود وفي الحياة .

اما الدعاية الاسرائيلية فهي ماضية في خداع العالم وفي اخفاء النوايا الحقيقية للحركة الصهيونية ، وكما قال « روجيه غارودي » حتى يتم اخفاء هذه الحقيقة الرهيبة ، فإن القادة الاسرائيليين يلجأون لكافة الوسائل المتاحة لهم لاقناع العالم بأنهم في كل يوم على حافة الهاوية (المحرقة الجديدة) وهم في ذلك يحتاجون الى معاداة السامية في الخارج والى ما يسمى بـ « التهويد » العربي في الشرق الاوسط ، هذا في حين انهم حتى الآن من دير ياسين وحتى « صبرا وشاتيلا » قد ذبحوا آلافا من العرب[٥٧] .

٣) حق العودة والاعتراف الدولي :

ومع كل هذا ، وبفضل مقاومة الشعب الفلسطيني ورفضه محو هويته والتخلي عن وطنه وعن استقلاله الوطني ، فقد احتفظت القضية الفلسطينية بأوليتها الى الساحة الدولية .

ومن الجدير بالذكر ، انه بعد ان اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة القرار رقم ١٩٤ (٣) في ١١ كانون الأول ـ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، الذي ينص على حق الفلسطينيين في العودة ، تحولت القضية الفلسطينية الى مجرد مشكلة

---

(٥٧) غارودي ، ص ٨١ .

لاجئين ، وقد عهدت الاسرة الدولية في عام ١٩٤٩ ، بهذه المشكلة الى جهاز تابع للامم المتحدة « وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين » .

بعد الحرب العالمية الثانية والدمار الذي اصاب معظم شعوب اوروبا كانت القضية الفلسطينية قد نحيت جانباً ، لأن العالم الغربي كان منهمكاً في اعادة تنظيم بنائه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، كما كان يواجه مشاكل جديدة ومنها مشكلة اللاجئين الاوروبيين الذين كانوا ضحايا الحرب العالمية الثانية ، وهناك ايضا سببان رئيسيان :

أ ـ ان الدول الغربية كانت قد هزتها الجرائم التي ارتكبها النازيون وبالتالي كانت تشعر بعقدة الذنب تجاه اليهود . . . وتعتبر اسرائيل « الوطن القومي اليهودي » والحل النموذجي للمشكلة اليهودية . وبالتالي لم يكن من مصلحة هذه الدول الاصطدام برأي عام يناصر بقوة قيام الدولة الصهيونية . لهذا ليس من العجيب ان نلاحظ انه حتى المنظمات اليسارية والمثقفون والمنظمات الانسانية ، كانت تدافع بحماس عن القضية الصهيونية وفي الوقت نفسه تتغاضى تماماً عن جميع جوانب المأساة الفلسطينية ، ابعادها الانسانية والاجتماعية والسياسية .

ب ـ كما ان هزيمة الدول العربية عام ١٩٤٨ ، وعدم وجود اي صورة من المقاومة للاحتلال الصهيوني ، قد تركا الساحة تماماً امام اسرائيل كي تعجل هذه الاخيرة بمشروعها التوسعي وذلك بنقل الصراع من مستوى محلي بين الاسرائيليين والفلسطينيين الى المستوى الاقليمي ليشمل جميع دول الشرق الاوسط .

لجميع هذه الاسباب فإن القضية الفلسطينية لم تحتل الاولوية على الساحة الدولية على الرغم من ان القرار رقم ١٩٤ الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ينص صراحة على حق الفلسطينيين في العودة ، حيث تنص الفقرة الثانية من القرار :

« تقرر الجمعية العامة ضرورة السماح لمن يرغب من اللاجئين بالعودة الى ديارهم او في العيش في سلام مع جيرانهم في اقرب وقت ممكن ووجوب دفع التعويضات للذين يختارون عدم العودة الى ديارهم وكذلك دفع التعويضات عن الخسائر والاضرار التي اصابتهم وفق قواعد القانون الدولي وتطلب الجمعية العامة

الى لجنة التوفيق العمل على تسهيل عودة اللاجئين الى وطنهم ودفع التعويضات لهم » .

ولكن بعد حرب حزيران ـ يونيو ١٩٦٧ ، عادت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ضمن جدول اعمال مجلس الامن والجمعية العامة . فمنذ هذا التاريخ ، نشهد تطوراً هاماً على مستوى الرأي العام الدولي من حيث تناوله جوهر هذه المشكلة .

ينص القرار رقم ٢٤٢ الذي تبناه مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٦٧ ، على ضرورة تحقيق تسوية عادلة « لمشكلة اللاجئين » واستنادا الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يؤكد حق جميع الاشخاص في العودة الى ديارهم ، شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة لتقصي الحقائق حول الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان في الاراضي المحتلة .

كما طالبت الجمعية العامة اسرائيل باتخاذ كافة الاجراءات الفعالة والمباشرة من اجل ضمان عودة السكان دون تأخير . وفي ١٩٦٩ ، وبسبب عدم وجود اي تقدم ، تبنت الجمعية العامة للمرة الأولى قرارا يشير الى الشعب الفلسطيني وليس الى « اللاجئين » وكان القرار ينص على ما يلي :

ان الجمعية العامة :

اذ تدرك ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين العرب ناجمة عن التنكر لحقوقهم الثابتة وفق ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ورغبة منها في وضع قراراتها موضع التنفيذ من اجل تخفيف محنة النازحين واللاجئين . .

(١) تعيد تأكيد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين .

(٢) تلفت نظر مجلس الامن الى الوضع الخطير الناتج عن سياسات اسرائيل واعمالها في الاراضي المحتلة ورفض اسرائيل تنفيذ القرارات المذكورة اعلاه .

(٣) تطلب الى مجلس الامن اتخاذ اجراءات فعالة وفقاً لأحكام الميثاق لضمان تنفيذ هذه القرارات . وفي عام ١٩٧٠ اعترفت الجمعية العامة للامم المتحدة :

* بأن احترام حقوق الفلسطينيين هو عامل ضروري لاقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

وكذلك نص قرار آخر تبنته الجمعية العامة بأن هذه الاخيرة :

* تعترف بأن الشعب الفلسطيني يجب ان يتمتع بالمساواة في الحقوق وان يمارس حقه في تقرير مصيره وفقا لما نص عليه ميثاق الامم المتحدة .

* تطلب مرة اخرى من الحكومة الاسرائيلية اتخاذ الاجراءات الفعالة مباشرة ودون تأخير من اجل عودة النازحين .

وفي عام ١٩٧٢ ، ايضا اعتمدت الجمعية العامة قرارانص على : ان الجمعية العامة :

« تعبّر مرة اخرى عن قلقها العميق لعدم السماح لشعب فلسطيني بالتمتع بحقوقه الثابتة وبممارسة حقه في تقرير المصير » .

« تعترف بأن الاحترام التام والتحقيق التام للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني هما ضروريان لاقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط » .

ثم في عام ١٩٧٤ ، اكدت الجمعية العامة مرة اخرى وبعبارات واضحة اجماع الاسرة الدولية على :

(١) تأييد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك :
أ ـ الحق في تقرير المصير دون اي تدخل خارجي .
ب ـ الحق في الاستقلال وفي السيادة الوطنية .

(٢) كما اكدت ايضا على الحق الثابت للفلسطينيين في العودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم المنتزعة .

(٣) وركزت على ان الاحترام التام وتحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني امران ضروريان لتسوية القضية الفلسطينية[٥٨] .

وخلال نفس العام طرأ حادث تاريخي هام : فقد اعترفت الاسرة الدولية بأن

---

(٥٨) حق الشعب الفلسطيني في العودة ـ منشورات الامم المتحدة ـ نيويورك .
وثيقة رقم ST/SG/SER/F2 ، صفحة ٣٤ ـ ٣٥ ـ ٣٦ .

منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وعلى هذا الاساس فقد قبلت كمراقب في منظمة الامم المتحدة واجهزتها المختصة وهذه هي المرة الأولى في التاريخ التي تحصل فيها حركة تحرير وطنية على الاعتراف والشرعية الدولية .

ان هذا التطور الهائل في مفهوم القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي هي نتيجة الكفاح والمقاومة التي بذلها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين وضد انكار حقوقه الاساسية بما في ذلك حقه في الوجود وفي تقرير المصير وفي هوية وطنية وفي الاستقلال الوطني .

الفصـــل الثاني

التوسع الصهيوني

١ ـ المشروع الصهيوني :

ان المشروع الصهيوني لا يقتصر على قيام دولة اسرائيل ، ذلك ان واضعي هذا المشروع كانوا يؤكدون دائماً بأن قيام دولة اسرائيل ليس هدفاً في حد ذاته بل مجرد مرحلة على طريق تحقيق الصهيونية . ومنذ عام ١٩٤٨ كان بن غوريون يؤكد بأن « اسرائيل لا يمكن حصرها داخل الحدود التي كانت لها في ذلك الوقت » وبالتالي يجب الشروع وبأي ثمن في اتخاذ أي اجراء او عمل يؤدي الى اقامة « دولة ديناميكية ذات اتجاه توسعي . . » .ومنذ ذلك التاريخ شنت اسرائيل خمس حروب كبيرة واستولت على أراضٍ جديدة من أجل تحقيق الحلم الصهيوني « اسرائيل الكبرى » « التي ستمتد من النيل الى الفرات » .

في الواقع أن للمشروع الصهيوني مظهرين أساسيين :

أولاً : الجانب الاقليمي : اسرائيل الكبرى التي تؤسس على العسكرية والغزو والتوسع والتي تبررها « وعود » وردت في التوراة : وكـان موشيه ديان يردد دائماً : « اذا كنا نملك التوراة واذا اعتبرنا انفسنا مثل شعب التوراة اذاً يجب علينا أيضاً أن نملك الاراضي التي نصت عليها التوراة وهي اراضي الاحبار والأنبياء » . ويضاف الى هذه الحجج ما تدعيه اسرائيل من احتياجاتها الأمنية ، فتقول غولدا مائير : « اننا نريد احداث تغيرات جذرية في جميع حدودنا وذلك من أجل أمننا » .

ثانياً : الجانب الايديولوجي والقومي : فاسرائيل « الدولة » مرتبطة بالصهيونية العالمية بواسطة المنظمة الصهيونية العالمية ذات الصفة الحكومية وذلك وفقاً لاتفاق مبرم بين حكومة اسرائيل وبين المنظمة عام ١٩٥٤ ـ وعلى هذا الأساس فإن دولة اسرائيل تصبح الكيان الحي الذي يجسد « الامة » اليهودية التي تعيد تجميع يهود العالم وفقاً لمعايير العنصر والدين .

وسنكتفي في هذا الباب بالتركيز على الجانب الاقليمي والتوسعي ولكن دون اغفال الجانب الأول الذي يدخل ضمن ايديولوجية عنصرية وفاشية كما سبق أن أوضحنا .

إن تبرير غزو فلسطين « بوعود » أوردتها التوراة حجة تفتقد الى الأسس العلمية او التاريخية وهذا ما يؤكده روجيه غارودي في كتابه « ملف اسرائيل » .

أما فيما يتعلق « بالاحتياجات الأمنية » فمن الواضح أن القادة الاسرائيليين يكررون هذه المزاعم لعدة أسباب أهمها :

-الابقاء على احتلالهم لفلسطين والمناطق المحتلة وتكريس هذا الاحتلال عن طريق اقامة المستوطنات اليهودية .

ـ الاستمرار في التوسع وذلك بالاستيلاء على أراضٍ جديدة . وقد دأبت اسرائيل على اثارة حجة الاسباب الأمنية كلما كانت تستعد لعدوان جديد على الدول العربية او على الفلسطينيين .

ـ فرض سيطرتهم لتشمل منطقة الشرق الاوسط بأكملها وان امكن ذلك أيضاً القارة الافريقية ، وكما صرح بذلك اريل شارون وزير الدفاع الاسرائيلي السابق في كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٨٢ : « ان المصالح الاستراتيجية لاسرائيل لا تقتصر على مناطق الشرق الاوسط فحسب بل تشمل دولاً مثل تركيا وايران والباكستان كما قد تمتد من الخليج الى شمال افريقيا ووسطها » .

ـ استغلال ادعاء التهديد العربي الدائم من اجل كسب عطف الدول الغربية وخاصة اجتذاب الاعتمادات والهبات التي قد تتيح للدولة الصهيونية انقاذ اقتصادها المتردي وتغطية نفقاتها العسكرية الهائلة . وقد أدركت ذلك الكاتبة ليفيا روكاخ ، في

تقديمها لكتاب بعنوان « قراءة في يوميات موشيه شاريت » : خطة اسرائيل لاقامة كيان ماروني . « تقول روكاخ ان المساندة التي حصلت عليها اسرائيل من الرأي العام الغربي طوال ربع القرن الأخير كانت ترتكز على مجموعة من الأساطير ومن أكثر هذه الأساطير رواجا اسطورة « أمن اسرائيل » التي تزعم وجود تهديد عربي حقيقي للوجود اليهودي في فلسطين . ان هذه الاسطورة قد استغلت على نحو فعال جداً بهدف اجتذاب اعتمادات ضخمة خصصت لدعم اسرائيل عسكريا واقتصاديا »[٥٩] .

ولكن الانظمة العربية تحت ضغوط شعوبها واللاجئين الفلسطينيين المقيمين على ارضها ـ وهي ضغوط كانت تهدد شرعية هذه الانظمة واستمراريتها ـ اضطرت الى ابداء بعض ردود الفعل ضد السياسة العدوانية الاسرائيلية والغارات المستمرة التي كان يشنها الطيران الاسرائيلي على اراضي هذه الدول .

اما الاستنتاج الثاني الذي استخلصته ليفيا روكاخ من قراءتها ليوميات موشيه شاريت فهو ان القيادة السياسية والعسكرية الاسرائيلية كانت تريد وبأي ثمن دفع الدول العربية الى مواجهة عسكرية وهي مطمئنة الى نتائجها والتي قد تجعل توازن القوى في المنطقة يميل لصالح الدولة الصهيونية وبذلك تصبح اسرائيل القوة الرئيسية في الشرق الاوسط .

وحتى يتم لاسرائيل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي فقد لجأت الى التكتيك التالي : « القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق واحياناً ذات نطاق محدود ضد السكان المدنيين عبر الحدود ، وكذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة . وكان لهذه العمليات هدف مزدوج ، اشاعة الذعر في صفوف السكان المدنيين واحداث جو من عدم الاستقرار على نحو دائم ناتج عن تأزمات حادة قد تنال من العلاقات القائمة بين الحكومات العربية وشعوبها عندما تدرك هذه الاخيرة مدى تقصير الانظمة في ضمان حمايتها الفعالة في مواجهة العدوان الاسرائيلي المستمر عليها »[٦٠] .

---

(٥٩) ليفيا روكاخ ـ خطة اسرائيل في اقامة الكيان الماروني، صفحة ١١ .

(٦٠) نفس المصدر السابق ـ صفحة ١٤ .

٢ ـ الحروب الاقليمية

ان جميع هذه المعطيات هي التي ادت الى الحرب الاسرائيلية العربية الثانية عام ١٩٥٦ والتي عرفت باسم « حرب السويس » .

أ) حرب عام ١٩٥٦ :

يقول روجيه غارودي عن هذه الحرب : « عندما قام الرئيس عبد الناصر بتأميم قناة السويس رأى القادة الاسرائيليون في هذا الاجراء فرصة لتوسع اقليمي جديد وذلك بتحالفهم مع البريطانيين الذين كانوا يديرون القناة ومع الفرنسيين الذين كانوا متورطين في الجزائر ويأملون في توجيه ضربة قاضية الى قادة حرب التحرير وحلفائهم المصريين . وقد اعدت العملية في فرنسا على يد موشيه ديان وشيمون بيريز من الجانب الاسرائيلي والجنرال سالان من الجانب الفرنسي والذي أصبح فيها بعد احد المتورطين في « مؤامرة الجنرالات » في الجزائر العاصمة . . » .

اما بالنسبة لأهداف اسرائيل ، فقد ثبت ، وخاصة بعد نشر مذكرات موشيه شاريت ، بأن الدولة الصهيونية كانت تتطلع الى احتلال قطاع غزة وجزء من سيناء وضمها اليها . وكان هذا المشروع على جدول اعمال القادة العسكريين الاسرائيليين منذ عام ١٩٥٣ . . . أي حتى قبل ان يتسلم عبد الناصر مقاليد حكم مصر ويخلف محمد نجيب في ذلك الوقت تم الاتفاق بين القادة الاسرائيليين على ان « الظروف الدولية التي قد تسمح بشن مثل هذه الحرب قد تكون مؤاتية اكثر بعد مرور ثلاثة سنوات » وهكذا لم تكن الغارة العسكرية التي شنتها اسرائيل على غزة عام ١٩٥٥ سوى تمهيد لشن حرب ضد مصر . . .

وفي الواقع لم يمض شهران على تلك الغارة حتى كانت الحكومة الاسرائيلية قد قررت اعلان الحرب . ولكن المعارضة الصارمة التي ابداها وزير الخارجية في ذلك الوقت (وهو موشيه شاريت نفسه) حالت دون اندلاع الحرب أو على الأقل ساهمت في تأجيلها . ونتيجة لذلك قرر انصار سياسة الحرب وعلى رأسهم بن غوريون وضع حد لنشاط موشيه شاريت السياسي .

وتخلص ليفيا روكاخ الى القول بأن اسرائيل كانت ستبادر بالهجوم على مصر

وفقاً لما وضعته من خطط وبمباركة الولايات المتحدة لو لم تظهر في الافق بوادر العدوان الثلاثي على قناة السويس[٦١] .

ولكننا سنرد على هذا الاستنتاج بأن الولايات المتحدة قد قامت بدور هو أقرب الى الاعتدال خلال هذا الصراع اذ أرغمت القوات الفرنسية والبريطانية والاسرائيلية على عدم الاستمرار في عدوانها .

ومع ذلك فإن موقف الولايات المتحدة عام ١٩٥٦ لم يمله عليها اي شعور بالعدالة بل كان نابعاً من أهداف استراتيجية وامبريالية امريكية جديدة كانت تعمل بكل الوسائل على تسديد ضربة للامبريالية البريطانية التي وصلت الى النزع الاخير وعلى تقديم نفسها على انها اللاعب الوحيد في الساحة الدولية .

وبسبب ذلك الموقف الامريكي ، والانذار الحاسم الذي وجهه الاتحاد السوفييتي بضرورة وقف العدوان والانسحاب الفوري ، اضطرت اسرائيل الى تأجيل تنفيذ خطتها الى ان تحين ظروف مؤاتية تسمح بذلك .

وفي حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ انتهزت اسرائيل الفرصة لتحقيق أهدافها التوسعية .

ب) حرب يونيو ١٩٦٧ :

تعتبر حرب يونيو ١٩٦٧ أهم مرحلة منذ عام ١٩٤٨ في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي . فقد أتاحت لاسرائيل الفرصة لتحقيق معظم الأهداف التي كانت قد حددتها منذ بداية الخمسينات .

لقد دأبت الدعاية الصهيونية طوال ٢٠ عاما على الادعاء بأن هذه الحرب كتبت « البقاء للشعب اليهودي » الذي كان يواجه خطر الابادة في الشرق الاوسط وكانت تحرص دائماً على التركيز على الطابع الوقائي لهذه الحرب بقولها بأن القادة العرب وخاصة عبد الناصر كانوا يتوعدونا كل يوم بالابادة وبإلقائنا في البحر .

وقد تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن اسرائيل كانت قد اعدت نفسها لهذه

---

(٦١) نفس المصدر السابق صفحة ١٥ ـ ١٦ .

الحرب بعناية فائقة وذلك بهدف ضم أراضٍ عربية اخرى وفي الوقت نفسه تسديد ضربة قاضية الى تطلعات الامة العربية في الحرية والاستقلال والوحدة . فقد نفى « مردخاي بن طوف » وهو وزير اسرائيلي سابق نفياً قاطعاً وجود أي خطر بالابادة كان يتهدد اسرائيل وأكد ان « كل هذه القصة حول خطر الابادة كانت مختلقة تماماً ومضخمة بهدف تبرير ضم أراضٍ عربية جديدة » . وفيما يتعلق بالمخططات الصهيونية فقد صرح الجنرال « هود » قائد سلاح الطيران الاسرائيلي بأن الخطة التي كانت اسرائيل قد اعدتها طوال ١٦ سنة ثم نفذت في ٨٠ دقيقة : «كنا نحيا مع هذه الخطة ، كنا نسير مع هذه الخطة ونعمل على تحسينها باستمرار »(٦٢) .

وحتى يتم لاسرائيل ايجاد الظروف المؤاتية لحرب « حزيران ـ يونيو ١٩٦٧ » قامت بشن مجموعة من الهجمات الجوية ضد سوريا وزعمت في ذلك الوقت بأن هذه الهجمات جاءت رداً على غارات الفدائيين الفلسطينيين عبر الحدود . وأخذت اسرائيل تتوعد النظام السوري فقد حذر الجنرال « رابين » ، وكان في ذلك الوقت رئيس اركان حرب الجيش الاسرائيلي : « طالما لم يتم الإطاحة بالنظام الدموي في دمشق فلن تشعر حكومة في الشرق الاوسط بالاستقرار والأمن » .

ونتيجة لهذه التهديدات أعرب الرئيس عبد الناصر عن مساندته غير المشروطة لسوريا كما شرع في بعض الخطوات الرمزية مثل ارسال وحدتين من القوات المصرية الى سيناء واعلن إغلاق خليج العقبة . في الواقع كانت استراتيجية عبد الناصر دفاعية تهدف الى بث الاطمئنان في نفوس السوريين ومساندته التامة لهم خاصة وان عبد الناصر كان يتزعم اكبر دولة عربية كما كان احد كبار قادة حركة التحرير الوطني العربي .

أما عن استعداد وقدرة عبد الناصر على شن حرب ضد اسرائيل في ذلك الوقت ، فقد ثبت الآن بأن هذا الادعاء كان مجرد اختلاق اسرائيلي . وقد اعترف القادة العسكريون الاسرائيليون بأن « الفرقتين اللتين ارسلهما عبد الناصر الى سيناء في يوم ١٤ مايو لم تكونا كافيتين لشن هجوم على اسرائيل وكان يعرف ذلك كما كنا نعرفه أيضاً »(٦٣) .

---

(٦٢) روجيه غارودي ـ ملف اسرائيل، صفحة ١٥٤ .

(٦٣) نفس المصدر السابق، صفحة ١٥٣ .

وان ما حدث بعد ذلك معروف لدى الجميع فالهجوم المفاجىء الذي شنه سلاح الطيران الاسرائيلي ادى الى تدمير الطيران المصري وهو جاثم على الارض . وبعدها بستة أيام كانت القوات الاسرائيلية تهدد القاهرة ودمشق وعمان .

وبعد انتهاء هذه الحرب ، قام الاسرائيليون باعادة طبع خرائط جغرافية جديدة تبين « الحدود الجديدة » لاسرائيل الكبرى . وفي الوقت نفسه اخذوا يعدون الخطط لشن عدوان جديد لأن شهيتهم العسكرية والتوسعية لم تكن لتكتفي بكل ما قاموا به من غزوات واراقة الدماء واشاعة الرعب في كل مكان ذهبوا اليه .

هكذا اصبح التوسع حجر الزاوية لبناء منسق ومكثف ومعبأ على الدوام . وقد اوضح ذلك موشيه ديان في يوليو ١٩٦٨ عندما قال : « طوال المائة سنة الماضية قام شعبنا ببناء هذا البلد ، وبتوسيع رقعته وذلك بجلب المزيد من اليهود وباقامة المزيد من المستوطنات من اجل ابعاد الخطر عن حدودنا . وليعلم كل يهودي ان هذه العملية لم تنته واننا لم نبلغ نهاية الطريق »(٦٤) .

اما العسكرية فقد اصبحت ايماناً راسخاً وقانوناً أساسياً في الدولة الصهيونية فاسرائيل لا تشعر بأي حرج في التصريح علناً ومن خلال ممثلها لدى لجنة حقوق الانسان بأن : « انكار شرعية الاحتلال العسكري يعني انكار العنصر الاساسي لحق الحرب لتنمية الحق الانساني، ان حقوق الانسان في نظر القادة الاسرائيليين ليست سوى مفهوم يخلو من أي معنى ويجب ان يحل محله مفهوم الحق في الحرب أو اقامة حق الانسان على هذا المفهوم الاخير . بمعنى آخر ان الأولوية القصوى تعطى للحق في الحرب . أليس هذا مفهوماً مبتكراً تماماً للحق الانساني يعبر عن مدى جنون العظمة الذي يعاني منه الصهيونيون ؟

ولكن حرب ١٩٦٧ كانت لها انعكاسات عميقة على العالم العربي : فقد قلبت المفاهيم كما بددت الكثير من الأوهام والخرافات وفرضت ترتيباً جديداً للاولويات ، بدأت اكثر توافقا مع المفاهيم والمعطيات الجديدة .

فقد بينت الحرب مدى فشل بعض القيادات العربية في تحمل مسؤوليات

---

(٦٤) نفس المصدر السابق صفحة ١٥٤ .

التحرير والاستقلال الوطني والوحدة للامة العربية ، فقد اهملت هذه القيادات الدور الرئيسي الذي يمكن ان تقوم به الجماهير الشعبية من خلال مساهمتها في القرار السياسي والمصيري لبلدانها .

بعد ان تبين فشل القيادات العربية وافلاس او غياب مشروعها القومي ، انتقلت ، الى حد ما ، مسؤولية حركة التحرير العربية الى منظمة التحرير الفلسطينية والحركات الوطنية العربية الأخرى .

كما ان النظرة الدونية الموجهة الى المثقفين العرب حينئذ ، تضاءلت ان لم تكن قد اختفت وعلى هذا النحو قامت حركة فكرية قوية وبذلك تجدد الفكر الثوري العربي وأثري بسبب هذا التطور الجديد .

لقد تخطت منظمة التحرير الفلسطينية الاطار القطري ـ على الأقل في بداية تأسيسها ـ لتشمل كافة تطلعات واهداف الجماهير الشعبية العربية في الوحدة والاستقلال الوطني ، فقد اصبحت المنظمة المحور لمعظم الحركات الوطنية العربية كما اظهرت العلاقات الجدلية الحقيقية بين حركة التحرير العربي في كفاحها ضد الاستعمار القديم والجديد وبين حركة التحرير الفلسطينية. وهكذا كان كل نصر تحققه المقاومة الفلسطينية يترجم من خلال نصر هام تحققه حركة التحرير العربية . والعكس كان صحيحا ايضا .

اتسمت فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ بمناخ متأزم جدا . فقد ظهر العديد من المشاريع السياسية لايجاد تسوية للصراع القائم في الشرق الاوسط ومن اهم هذه المشاريع القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن ومشروع روجرز . لهذا نشطت البعثات الدولية الى المنطقة وكان من اهم هذه البعثات تلك التي تولاها في ذلك الوقت « غونار يارنغ » المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة . ولكن جميع هذه التحركات قد رفضتها اسرائيل التي اخذت تكرس احتلالها للاراضي العربية وتعجل في اقامة المزيد من المستوطنات اليهودية . أما بالنسبة للفلسطينيين فقد اضطروا الى الاختيار بين الرحيل او الرضوخ للاحتلال الاسرائيلي .

أما بالنسبة للعالم العربي فقد أصبح التهديد الاسرائيلي أمراً لا يطاق . وكان لا بد من أن يحدث رد فعل خاصة وأن الانظمة العربية كانت قد بدأت تشعر بالضغط

المتزايد عليها من قبل الجماهير الشعبية العربية . فوجود القوات الاسرائيلية على جزء كبير من الأرض العربية وخاصة على ضفاف قناة السويس وعلى مرتفعات الجولان كان يشكل تحدياً مستمراً للقوميةالعربية . ان جميع هذه المعطيات هي التي ستؤدي الى اندلاع حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ .

جـ) حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ :

في هذه الحرب أظهرت القوات المصرية والسورية للمرة الأولى قدرتها على مواجهة القوات الاسرائيلية وتدمير عدد من الأساطير التي كانت اسرائيل قد نسجتها حولها. ومن أهم هذه الأساطير اسطورة الجيش الذي لا يقهر . فقد عبرت القوات المصرية قناة السويس ودمرت خط بارليف ثم انطلقت لتحرير سيناء والاراضي المصرية المحتلة .

أما القوات السورية فقد أثبتت من جانبها فعالية عالية اذ حققت بعض الانتصارات الحاسمة وخاصة في معركة القنيطرة . ومع ذلك تمكنت اسرائيل من تجاوز الهزيمة التي لحقت بجيشها ونجحت في أن تتوغل مرة أخرى داخل الضفة الغربية لقناة السويس وان تتوسع في احتلالها لمرتفعات الجولان ، وذلك بفضل الدعم العسكري والاستراتيجي الذي تلقته من الولايات المتحدة .

وبهذا التحول في الأوضاع ، أظهرت الانظمة العربية مرة اخرى حدود امكانياتها وقدراتها على استثمار المعطيات الجديدة . لقد تجلى التضامن العربي للمرة الأولى على نحو تام وعلى كافة المستويات الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، وفرضت الدول العربية حظراً نفطياً ولكن الانظمة العربية وخاصة نظام السادات في مصر كانت غير مدركة لابعاد ميزان القوى الذي ادى اليه الوضع الجديد والذي كان لصالح هذه الأنظمة تماماً . وقد أثار هذا الوضع دهشة ، جميع المراقبين والمفكرين السياسيين ، بمن فيهم وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الذي كان قد كلف بالاشراف على اتفاقيات فك الاشتباك بين القوات الاسرائيلية والقوات المصرية .

شرعت الادارة الامريكية في عملية اعادة توازن جديد للقوى ولمصالح اسرائيل . فكان ان مضت الدولة الصهيونية في سياستها القائمة على التعالي

والاحتقار للغير وذلك بفضل المساندة الامريكية لها . فقد رفضت اسرائيل الانسحاب من المناطق المحتلة على الرغم من تبني مجلس الامن قراراً جديداً في ٢٢ تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٧٣ يدعو لتنفيذ القرار رقم ٢٤٢ .

بعد زيارة الرئيس السادات للقدس في ١٩٧٧ وتوقيع اتفاقية سلام كامب دايفيد بين اسرائيل ومصر ـ وهي الاتفاقية التي ادانتها جميع الدول العربية ودول العالم الثالث والدول الاشتراكية ـ شعرت اسرائيل بالاطمئنان من جانب مصر وحولت اتجاه سياستها العدوانية الى الشمال وتورطت تدريجياً من خلال شن غارات عسكرية ضد الجنوب اللبناني .

كما اتخذت اسرائيل عدة اجراءات تعتبر انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي مثل الاعلان عن ضم القدس واعتبارها « العاصمة الابدية » لاسرائيل والغارة التي شنتها الطائرات الاسرائيلية في ٨ حزيران ـ يونيو ١٩٨١ ضد المفاعل النووي العراقي « تموز » والتي أدت الى تدميره وضم مرتفعات الجولان .

د ـ غزو لبنان عام ١٩٨٢ :

أما العدوان الذي قامت به اسرائيل ضد لبنان في صيف عام ١٩٨٢ فيندرج أيضاً تحت نفس الأطر التوسعية . ولا بد هنا من الاشارة الى اهمية لبنان للعالم العربي بشكل عام وللقضية الفلسطينية بشكل خاص ، لكي نفهم اصرار اسرائيل على تدمير هذا البلد وتفتيته .

١ ـ يعيش في لبنان ما يزيد عن ٥٠٠ ألف من الفلسطينيين الذين طردوا من وطنهم . لهذا فإن حركة المقاومة الفلسطينية ، التي رفضت التخلي عن القضية العادلة للشعب الفلسطيني وتركها في غياهب التاريخ كانت قد وجدت على الساحة اللبنانية مجالاً للتعبير عن نفسها وذلك بمساندة الحركة الوطنية اللبنانية . وقد اراد الكيان الصهيوني من خلال نقله الحرب الى الارض اللبنانية ان يوجه ضربة قاضية الى أكبر جماعة فلسطينية تعيش خارج فلسطين بعد تلك التي تقيم في الاردن ، وبذلك تنعكس عواقبها على الشعب الفلسطيني وخاصة في المناطق المحتلة التي ستتأثر مباشرة من هذه الضربة القوية ، فتصبح بعد ذلك مستعدة لتقديم التنازل بعد الآخر . وبذلك تكون اسرائيل قد سددت ضربة قاضية

لتطلعات الشعب الفلسطيني الذي وجد في منظمة ألتحرير الفلسطينية أفضل تعبير عن ارادته وعزمه على استعادة حقوقه القومية .

٢ ـ ان السلطات الصهيونية في محاولتها القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ، كانت تستهدف تدمير الهيكل الاساسي الذي اقامته هذه المنظمة من اجل الحفاظ على الهوية الفلسطينية المميزة ودعم هذه الهوية ، على اعتبار انها الخطوة المسبقة اللازمة في طريق اقامة دولة فلسطينية . ومن الهياكل الاساسية التي دمرت معاهد التدريب لاعداد الكوادر الطبية والفنية وغيرها ، وكذلك الحال بالنسبة لكافة التنظيمات الشعبية الفلسطينية التي تمثل كافة فئات الشعب الفلسطيني مثل اتحادات الصحفيين والكتاب والمعلمين والشباب والفنانين والمرأة . . الخ ، كما دمرت اسرائيل مركز الابحاث والدراسات الفلسطينية في بيروت الذي كان يمثل في نظر السياسيين والعسكريين الاسرائيليين ، التحدي الفكري والثقافي للايديولوجية الصهيونية . لهذا السبب قـامت القوات الاسرائيلية بتدميره بعد ان استولت على مخطوطات ووثائق لا تقدر بثمن كانت موجودة في هذا المركز .

٣ ـ لقد أظهر المجتمع اللبناني بكافة شرائحه الاجتماعية وطوائفه الدينية قدرة عجيبة على التعايش . وهو امر يمثل النقيض بالنسبة للايديولوجية الصهيونية القائمة على العنصرية وعلى التعصب الطائفي . وهذا يفسر رغبة اسرائيل والحركة الصهيونية العالمية والامبريالية الامريكية في القضاء على هذا التعايش وذلك باثارة الفتن الداخلية واشعال الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ .

٤ ـ ان لبنان ، من خلال مكوناته السياسية وتعدّد احزابه ومجموعاته ، يعتبر مثالاً لمدى امكانية الممارسة الديمقراطية في العالم العربي . وهذه في حد ذاتها حقيقة تحرم القادة الاسرائيليين من حجة دأبت الدعاية الصهيونية المغرضة على تكرارها وهي الادعاء بأن اسرائيل هي الدولة « الديمقراطية الوحيدة » في منطقة الشرق الاوسط .

٥ ـ لهذه الاسباب ، فإن التجربة اللبنانية للحريات الفكرية مثل حرية الرأي والتعبير او حرية الصحافة والنشر تمثل احدى وسائل التعبير اللازمة للفكر القومي والتقدمي العربي . ولهذا فإن الكيان الصهيوني من خلال خنقه لحرية

الفكر يحقق بذلك نصراً حاسماً ضد الفكر والحضارة العربية . ومن الجدير بالذكر أن أكثر من ٨٠٪ مما يوزع في العالم العربي ، قد كتب او ترجم وطبع ونشر في لبنان . ناهيك عن مختلف المطبوعات الدورية والشهرية والاسبوعية واليومية وغيرها .

وان هذا العرض للصراع العربي الاسرائيلي يبرز بعض المعطيات الاساسية للمشروع الصهيوني من حيث جانباه العسكري والتوسعي :

ـ منذ وعد بلفور عام ١٩١٧ ، وحتى غزو الجنوب اللبناني عام ١٩٨٢ ، تمكن المشروع الصهيوني من تحقيق عدد كبير من الأهداف التي تندرج تحت منطق عنصري وامبريالي له طابع استعماري وتوسعي . ومنذ اقامة « وطن قومي يهودي » في فلسطين حتى الاحتلال العسكري لكل فلسطين وللجولان وسيناء والجنوب اللبناني ، يمكن القول بأن اسرائيل قد أثبتت ، بما لا يدع مجالا للشك ، طبيعتها الاستعمارية والتوسعية . ومثلت بذلك احد مظاهر وجودها .

ـ ان المشروع الصهيوني ليس موجهاً ضد السكان الفلسطينيين فحسب بل أيضاً ضد الامة العربية بأكملها . وفي غنى عن التذكير ، فهو يستهدف فرض السيطرة التامة على منطقة الشرق الاوسط والقضاء على القدرات الهائلة التي تملكها الامة العربية .

ـ يواجه المشروع الصهيوني بعض الصعوبات التي ترجع الى عوامل ديموغرافية واقتصادية والى عدم قدرة اسرائيل على الاحتفاظ بوجود عسكري لها وعلى نحو مستمر في مناطق معادية لها ومن جهة اخرى الى المقاومة الفعالة للسكان العرب في المناطق التي تحتلها اسرائيل . ان الصعوبات الجسيمة التي تواجهها اسرائيل اليوم في لبنان بسبب تصاعد المقاومة اللبنانية هي الدليل القاطع على محدودية المشروع الصهيوني .

ـ ومع ذلك ، فإن القادة الصهيونيين لا ينقصهم الخيال . فهم يعملون من أجل تفتيت العالم العربي . فالمشروع الصهيوني هو في نظرهم المطلب العاجل للاحتفاظ بالتفوق العسكري والاستمرار في سيطرتهم . وقد تولت المنظمة الصهيونية العالمية عرض هذا المشروع بكل وضوح وذلك بنشره على صفحات مجلة « كيفونين » .

٣ ـ مخطط من أجل تفتيت الأمة العربية :

سنكتفي هنا بنقل الفقرات الأكثر تعبيراً في هذا المقال كما وردت في كتاب روجيه غارودي « ملف اسرائيل » : « ان اعادة احتلال سيناء بكل ما فيها من موارد حالية هدف له الاولوية ، واذا كانت اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام تقف حائلاً امام تحقيق هذا الهدف . . . فإن علينا ، بعد ان حرمنا من البترول ومن الدخل الذي كنا نجنيه من ورائه ان نعمل من أجل استعادة الوضع الذي كان سائداً في سيناء قبل زيارة السادات والاتفاقية التي ابرمت عام ١٩٧٩ .

«وان الوضع الاقتصادي لمصر وطبيعة نظام الحكم فيها وسياساتها العربية ،كل هذه العوامل ستؤدي الى وضع يفرض على اسرائيل التدخل . . . ان مصر بحكم صراعاتها الداخلية لم تعد تمثل مشكلة استراتيجية بالنسبة لنا . ومن الممكن خلال أقل من ٢٤ ساعة ان تجعلها تعود الى الوضع الذي كانت عليه اثر حرب حزيران ـ يونيو ١٩٦٧ . ان اسطورة مصر « زعيمة العالم العربي » قد انتهت تماماً . . لقد فقدت مصر ، في مواجهة اسرائيل ، ٥٠٪ من قوتها . وعلى المدى القصير ، يمكنها ان تستفيد من الوضع في سيناء ولكن كل هذا لن يغير شيئاً في موازين القوى . لقد أصبحت مصر جثة وخاصة اذا اخذنا في الاعتبار المواجهة التي تزداد ضراوة بين المسلمين والمسيحيين . وان تقسيمها الى ولايات جغرافية مميزة يجب أن يكون هدفنا السياسي في التسعينات على الجبهة الغربية .

«وإلى أن يتم تفتيت مصر ، فإن دولاً مثل ليبيا والسودان وغيرها ستشهد نفس المصير وان اقامة دولة قبطية في الصعيد وكيانات اقليمية ذات اهمية هزيلة هي المفتاح الاساسي لتطور تاريخي تأجل حالياً نتيجة لاتفاقية السلام ولكنه حتمي على المدى الطويل.

« وخلافا للاعتقاد السائد ، فإن مشاكل الجبهة الغربية أقل من مشاكل الجبهة الشرقية . . . فتقسيم لبنان الى ولايات خمس يوضح ما سيحدث في العالم العربي . كما أن تقسيم كل من سوريا والعراق الى أقاليم على أسس عرقية او دينية يجب أن يكون على المدى الطويل الهدف الأول بالنسبة لاسرائيل والمرحلة الاولى هي القضاء على القوة العسكرية التي تملكها هذه الدول.

« ان المكونات الطائفية لسوريا تجعل هذه الدولة عرضة للتفكك الذي يمكن

ان ينتهي الى اقامة دولة شيعية على طول ساحلها والى دولة سنية في منطقة حلب وأخرى في دمشق وأخيراً الى دولة درزية في الجولان أو في شمال الاردن . ان مثل هذه الدولة قد تكون على المدى الطويل ضماناً للسلام وللامن بالنسبة للمنطقة . وهذا هدف قد أصبح في متناول يدنا . . .

« ان العراق غني بالبترول ولكنه فريسة للصراعات الداخلية .ان تقسيم هذه الدولة قد يكون بالنسبة لنا هدفاً أهم من تشتيت سوريا ذلك لأنه يمثل على المدى القصير الخطر الأول الذي يهدد اسرائيل .

«ان قيام حرب سورية ـ عراقية قد تسهل انهيار العراق من الداخل وقبل ان يتمكن من الاندفاع في صراع واسع النطاق ضدنا .ان أي شكل من أشكال المواجهة بين العرب ستكون مفيدة ومن الممكن ان تؤدي الحرب الحالية مع ايران الى التعجيل بظاهرة الاستقطاب هذه . . .

« ان الجزيرة العربية بأكملها مصيرها أيضاً التفكك وذلك بفعل الضغوط الداخلية . وهذا ينطبق على السعودية بشكل خاص ، وان تزايد وحدة الصراعات الداخلية وسقوط النظام الحاكم أمر محتوم .

« أما الاردن فهي هدف استراتيجي حالياً وعلى المدى الطويل ، فالاردن لن يشكل أي خطر علينا بعد أن ينتهي عهد حسين ويتم نقل الحكم الى الأغلبية الفلسطينية : ويجب ان تكون هذه الخطوة الهدف الرئيسي للسياسة الاسرائيلية . ان مثل هذا التغيير يعني ايجاد تسوية نهائية للضفة الغربية حيث يشكل السكان العرب كثافة سكانية عالية . ان هجرة هؤلاء العرب الى الشرق ـ في ظروف سلمية او على أثر حرب ـ بالاضافة الى تجميد نموهم الاقتصادي والديموغرافي هي الضمانات اللازمة للتغيرات المرتقبة . يجب علينا أن نبذل كل شيء من أجل التعجيل بهذا التطور .

« كما يجب رفض خطة الحكم الذاتي وأي خطة أخرى قد تتضمن حلاً وسطاً أو مشاركة جهة أخرى لنا في الضفة الغربية لتقف حجر عثرة في وجه الانقسام الى امتين ، وهذا شرط ضروري من أجل اقرار تعايش سلمي حقيقي .

« ان على العرب الاسرائيليين (الفلسطينيين) ان يفهموا انه لا يوجد لهم وطن الا في الاردن وانهم لن يعرفوا الأمن الا اذا اعترفوا بالسيادة اليهودية على المنطقة

الواقعة بين البحر ونهر الاردن . . ففي هذا العصر النووي لم يعد من الممكن ان نقبل أن يتكدس ٣/٤ السكان اليهود على ساحل مكتظ بالسكان . ان انتشار هؤلاء السكان يجب أن يكون أحد المطالب الهامة لسياستنا الداخلية . ان يهودا والسامرة (الضفة الغربية) والجليل هي الضمانات الوحيدة لبقائنا القومي واذا لم نصبح الأغلبية في المناطق الجبلية فإننا مهددون بنفس المصير الذي عرفه الصليبيون الذين فقدوا هذا البلد . كما أن اقامة توازن جديد في المنطقة على الصعيد الديموغرافي والاستراتيجي والاقتصادي يجب أن يكون هدفنا الأول لفرض السيطرة على الموارد المائية وعلى المنطقة التي تمتد من بئر السبع الى أعالي الجليل والتي هي اليوم خالية من اليهود » .

وكما يقول « روجيه غارودي » ان المشروع الاستعماري والعنصري للصهيونية السياسية بعد ان ادى الى طرد الفلسطينيين وبعد الحروب العدوانية التي اندلعت في الشرق الاوسط والذي يعمل الآن على تقطيع أوصال الدول العربية ، قد أصبح يشكل تهديداً للسلام العالمي[٦٥] .

انه تهديد تزداد حدته لأن الغطرسة العسكرية الاسرائيلية لا تعرف حدودا . في الواقع ان اسرائيل تستعد منذ السبعينات لخوض حرب نووية . فقد نشرت صحيفة Haäretz الاسرائيلية في عددها الصادر في ١٩ حزيران ـ يونيو ١٩٧٥ مقالاً كتبه « شلومو اهرونسون » حول ضرورة « اعادة دراسة الموقف الاستراتيجي والسياسي الاسرائيلي » وقد جاء في المقال المذكور : « ان السلاح النووي هو احدى الوسائل التي يمكنها ان تخيب آمال العرب في تحقيق نصر على اسرائيل . . ذلك ان عدداً كافياً من القنابل الذرية كفيل باحداث خسائر جسيمة في جميع العواصم العربية والتسبب في انهيار سد أسوان . ويمكننا أن ننال من المدن المتوسطة ومن المنشآت البترولية ، حيث يوجد في العالم العربي حوالى مائة من الأهداف قد يؤدي تدميرها الى أن يفقد العرب جميع المزايا التي جنوها من حرب (يوم الغفران)[٦٦] .

ان اسرائيل لديها القدرة على تحقيق كل هذا الدمار الذي تهدد به اذ أنها منذ عام ١٩٧٦ تمتلك ١٣ الى ٢٠ قنبلة من نفس الطراز الذي ألقي على هيروشيما .

---

(٦٥) روجيه غارودي ـ ملف اسرائيل ـ دار الشروق ـ بيروت ١٩٨٣، صفحة ١٦١ ـ ١٦٢ ـ ١٦٣ .
(٦٦) شلومو هرونسون ـ جريدة هآرتس، ١٩ حزيران ـ يونيو ١٩٧٥ .

الفصـــل الثالث

التحالف بين اسرائيل والولايات المتحدة
وانتهاكات حقوق الانسان

١ ـ الدعم الكامل غير المشروط :

من نافلة القول انه لولا المساعدة التي تتلقاها من قوى اجنبية لما استطاعت اسرائيل ابداً ان تمارس سياستها البشعة ازاء الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى في المنطقة .

ان الايديولوجية الصهيونية والمقومات العسكرية والفنية والصناعية التي تتمتع بها اسرائيل ثم جماعات الضغط اليهودية في الدول الغربية وخاصة في الولايات المتحدة واخيراً عقدة الذنب التي يشعر بها الغرب ازاء اليهود ، كل هذه العوامل اتاحت لاسرائيل بأن تتغاضى عن كافة القواعد التي تحكم بالاخلاقيات السياسية وبحقوق الانسان والعلاقات الدولية .

ومع ذلك ، حصلت اسرائيل على دعم لا حدود له من قبل الدول العظمى (وقد سبق لنا ان ذكرنا دور بريطانيا) وخاصة الولايات المتحدة ، التي تتفق مصالحها الاستراتيجية مع وجود اسرائيل وبالسياسة القائمة على الهيمنة على منطقة الشرق الاوسط بكاملها .

وبهذه المناسبة ، ربما كان من المفيد الاشارة الى تقرير وضعه مكتب المحاسبة العامة في الولايات المتحدة ، ونشرت صحيفة « هيرالد تريبيون » الامريكية فقرات مطولة منه في عددها الصادر في ٢٧ حزيران ـ يونيو سنة ١٩٨٣ .

يؤكد التقرير بأن المعونة العسكرية التي تمنحها الولايات المتحدة لاسرائيل تفوق بمراحل المعونة التي تتلقاها أي من الدول الأخرى .

وعلى سبيل المثال يشير التقرير الى انه في عام ١٩٨٣ « بلغت المساعدات التي حصلت عليها اسرائيل لشراء اسلحة امريكية حوالى ٩٠٠ مليون دولار » .

ولاحظت الصحيفة ان المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لاسرائيل في عام ١٩٨٢ عوضت جزءاً كبيراً من نفقات احتلالها للبنان سنة ١٩٨٣ .

ووفقاً لما جاء في التقرير ، فقد بلغ مجموع المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة للدولة الصهيونية منذ ان حصلت هذه الاخيرة على استقلالها عام ١٩٤٨ ، حوالى ٢٥ مليار دولار .

أما بالنسبة للمعونة العسكرية ، فإن التقرير يشير الى انه في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٣ قدمت الولايات المتحدة لاسرائيل معدات وتجهيزات بقيمة ١,٤ مليار دولار ، وبلغت هذه المعونة بين سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٨٢ ما لا يقل عن ١٣,٣ مليار دولار[٦٧] .

هل هذه الارقام بحاجة الى تعليق ؟ الا تعكس مدى التحالف الاستراتيجي القائم بين الدولة الصهيونية والولايات المتحدة ؟ ومع ذلك قد يكون من المفيد استخلاص بعض الاستنتاجات التي تعكس طبيعة هذا التحالف وملامحه الرئيسية المميزة .

أ ـ الدعم الاقتصادي والعسكري :

توضح الارقام الآنفة الذكر ان المعونة الاقتصادية والعسكرية تتزايد بشكل ملحوظ . فقد ارتفعت من ١,٤ مليار دولار (١٩٥٠ ـ ١٩٧٣) الى ١٣,٣ مليار دولار (١٩٧٣ ـ ١٩٨٤) وخاصة بعد اول هزيمة لحقت باسرائيل في مواجهتها للدول العربية في ١٩٧٣ .

وبهذه المناسبة سنشير الى وثيقة اخرى وردت في كتاب ادوارد شيهان

---

(٦٧) هيرالد تريبيون بتاريخ ٢٧ حزيران ـ يونيو ١٩٨٣ .

« العرب ـ اسرائيل وهنري كيسنجر » وهي ملحق لمذكرة صادرة في الأول من سبتمبر عام ١٩٧٥ قدمها وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر لزميله الاسرائيلي ايغال آلون .

ان هذه الوثيقة التي تحمل عنوان « ملحق سري حول معونة الاسلحة » تؤكد بأن الولايات المتحدة عازمة على مواصلة جهودها من اجل دعم الطاقة الدفاعية الاسرائيلية وذلك من خلال مد اسرائيل بتجهيزات متطورة مختلفة مثل طائرات « ف ـ ١٦ » .

وتضيف الوثيقة : « ان حكومة الولايات المتحدة وافقت على عقد اجتماع في المستقبل القريب من اجل الشروع في دراسة مشتركة تختص بالمسائل المتعلقة بالتكنولوجيا المتقدمة المتطورة ، والتي ستشمل ايضا مسألة صواريخ بيرشنغ ارض ارض بالاضافة الى الاسلحة التقليدية . وسيكون على الادارة الامريكية ان تعرض على الكونغرس طلباً سنوياً لتقديم معونة عسكرية واقتصادية لتلبية احتياجات اسرائيل العسكرية والاقتصادية » .

هذه هي نصوص الاتفاق المبرم في عام ١٩٧٥ وعلى اثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان ، فإن العلاقة بين الولايات المتحدة واسرائيل ستخطو خطوة جديدة في عام ١٩٨٣ عند توقيع الطرفين على اتفاق استراتيجي وصفه المعلقون بأنه « أهم اتفاق مبرم بين الولايات المتحدة واسرائيل » .

ان نصوص هذه الاتفاقية التي بقيت سرية للغاية بناء على طلب الادارة الامريكية تؤكد بأنه في حالة تعرض المصالح الاستراتيجية لأحد الطرفين للخطر فإن التدخل المشترك للقوات الامريكية والاسرائيلية سيكون امراً وارداً . بقي ان نوضح بأن المصالح الاستراتيجية لاسرائيل كما حددها الجنرال آرييل شارون « تمتد من تركيا الى ايران والباكستان والخليج وتصل حتى الى افريقيا الشمالية والوسطى » .

ب) الدعم السياسي

لنعد الى مذكرة ١٩٧٥ التي تتضمن جزءاً عن المعونة الاقتصادية وبنودا تحدد طبيعة ومدى المعونة السياسية . ان المادة الأولى من المذكرة تنص على : « ان الحكومة الامريكية ستبذل قصارى جهدها من اجل تزويد اسرائيل بالمعدات والتجهيزات

العسكرية ومن اجل تلبية احتياجاتها الاقتصادية » .

وتستعرض الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المذكرة باستفاضة احتياجات اسرائيل الاقتصادية والعسكرية .

اما بالنسبة للدعم السياسي فإن المادة الخامسة من الاتفاقية تنص على « ان حكومة الولايات المتحدة لا تتوقع من اسرائيل ان تشرع هذه الاخيرة في تنفيذ هذه الاتفاقية ، قبل ان توفي مصر بالتزامها المبرم في عام ١٩٧٤ والذي يمنح سفن الشحن الاسرائيلية حق المرور في قناة السويس » .

وتنص المادة السادسة على ان حكومة الولايات المتحدة متفقة مع اسرائيل بأن الاتفاقية المقبلة مع مصر يجب ان تكون اتفاقية سلام نهائية (وعلى هذا يمكن القول ان اتفاقيات كامب ديفيد كانت تعد منذ ١٩٧٤) .

اما المادة السابعة فتشير الى انه « في حالة أي انتهاك مصري لبنود هذه الاتفاقية فإن حكومة الولايات المتحدة ستكون مستعدة للتشاور مع اسرائيل حول اهمية هذا الانتهاك وحول امكانية الشروع في عمل يعالج هذا الانتهاك » .

(والسؤال الذي يطرح نفسه هو : الى اي مدى سيذهب مثل هذا العمل الذي سيعالج انتهاكاً مصرياً . ربما الى حد التدخل المباشر من قبل الولايات المتحدة) .

واخيراً ، تنص المادة الثامنة على ان : « حكومة الولايات المتحدة ستقترع ضد أي قرار لمجلس الأمن يمكن ان تراه من وجهة نظرها متعارضاً مع احكام هذه الاتفاقية »(٦٨) .

هذه هي حقيقة التحالف القائم بين الولايات المتحدة واسرائيل . انه تحالف يثبت الى أي مدى يمكن ان تتوافق مصالح الدولتين الامبرياليتين . وفي معرض تعليقه على تصويت الولايات المتحدة على قرار لمجلس الأمن يدين ضم اسرائيل لمرتفعات الجولان السورية قال مناحيم بيغن امام السفير الامريكي : « مرة اخرى انكم

---

(٦٨) ادوارد شيهان ـ العرب ، اسرائيل وهنري كيسنجر ـ التاريخ السري للدبلوماسية الامريكية في الشرق الأوسط، صفحة ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

تعلنون عن نيتكم في عقاب اسرائيل . . ماذا تعني هذه الصيغة ؟ هل نحن تابعون للولايات المتحدة ؟ هل نحن « جمهورية الموز » ؟ انكم لن تفلحوا في تخويفنا وسنصم آذاننا عن التهديدات مهما كانت » . ان مثل هذه الاقوال لن تخدع احدا ذلك ان السياسة الاسرائيلية تنسجم تماماً مع اهداف السياسة الامبريالية الامريكية .

وعلى أي حال ، إن الادارة الامريكية تبدو وكأنها قد تبنت تماماً وجهة النظر الاسرائيلية فيما يتعلق بقضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني وتتميز وجهة النظر هذه بما يلي :

١ ـ رفض الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

٢ ـ رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف رئيسي في اية تسوية للصراع العربي الاسرائيلي .

٣ ـ غموض تام حول مسألة مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة .

٤ ـ توافق تام بين سياسة كيسنجر القائمة على « الخطوات الصغيرة » والتي ما زالت تعمل بها الادارة الامريكية وبين التوجه الاسرائيلي في التفاوض مع كل دولة عربية على انفراد .

٥ ـ مشاركة الولايات المتحدة ، كطرف ثالث ، في جميع المفاوضات والاتفاقيات المبرمة حتى الآن (اتفاقية كامب ديفيد) .

٦ ـ دعم امريكي كامل في المؤسسات والمنظمات الدولية : فقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد مشاريع قرارات اقترع عليها مجلس الامن . كما صوتت ضد مشاريع القرارات التي عرضت على الجمعية العامة ومؤسسات دولية اخرى وخاصة لجنة حقوق الانسان .

جـ) التحالف ودور اللوبي الصهيوني

ربما كان من المفيد هنا ان نقدم موجزاً تاريخياً للعلاقات الاسرائيلية ـ الامريكية : استقرت الحركة الصهيونية العالمية منذ العشرينات في الولايات المتحدة وذلك نتيجة لهجرة يهودية واسعة النطاق جاءت من الدول الاوروبية وخاصة روسيا ومن بولندا متجهة الى القارة الامريكية .

في عام ١٩٢٢ ، وحين كان الحزب الجمهوري يمثل الأغلبية ، اعتمد الكونغرس الامريكي ، قراراً يطالب الولايات المتحدة بمساندة وعد بلفور واقامة وطن قومي يهودي في فلسطين . .

ويقول حاييم ويزمان، اول رئيس للدولة الاسرائيلية بأن اعتماد الكونغرس الامريكي لهذا القرار كان « العامل الحاسم الذي اتاح لعصبة الامم الموافقة على صك الانتداب البريطاني على فلسطين » الذي تضمن وعد بلفور »[٦٩] .

وابتداء من الثلاثينات بدا كل من الحزبين الامريكيين الرئيسيين : (الجمهوري والديموقراطي) يدرك اهمية وتأثير الجماعة اليهودية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الولايات المتحدة . وبذلك ازداد التنافس القائم بين الحزبين من اجل الحصول على مساندة الجماعات اليهودية له . هكذا اندفع الديموقراطيون ، وعلى رأسهم الرئيس روزفلت بعد ان ادركوا اهمية الاصوات اليهودية في الدوائر الانتخابية التي كانوا يتمتعون فيها بالأغلبية في تنظيم حملة منسقة من اجل اجتذاب الاصوات اليهودية لصالحهم . ونجح الديموقراطيون في اقامة تحالف ديموقراطي عرف باسم « تحالف روزفلت » .

وفي عام ١٩٣٢ ، انشأت الحركة الصهيونية عصبة امريكية اطلقت عليها (العصبة الامريكية ـ الفلسطينية) التي كانت تضم بعض اعضاء الكونغرس الذي ينتمون الى الحزبين . وفي عام ١٩٤٤ ، تولى عضوان هامان من هذه العصبة وهما « روبرت فوجنير » و« روبرت تافيت » عرض مشروع قرار على الكونغرس يطالب بضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة « لتسهيل هجرة اليهود الى فلسطين واقامة دولة يهودية ديموقراطية » .

وخلال الاربعينات ، تكونت مجموعة يهودية اخرى اتخذت لنفسها اسم « الكتلة الانتخابية اليهودية » وقد ركزت نشاطها على المجالات التي تتعلق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية الامريكية . وكانت الكتلة مسؤولة عن اعداد مشاريع ومطالب الناخبين اليهود وعرضها على الحزبين الرئيسيين بهدف الحصول على

---

(٦٩) الصهيونية الدولية ـ تاريخها وسياستها ـ اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي ـ ترجمة محمد الجندي ـ دار الفارابي بيروت ١٩٧٩ ، صفحة ١٩٩ .

دعم الحزب لهذه المطالب اذا كان يطمع في الحصول على اصوات هؤلاء الناخبين .

وكان الحزب الجمهوري ايضاً قد ادرك اهمية الحركة الصهيونية وتأثيرها الكبير على الجماعة اليهودية الامريكية . لهذا حرص على ان يدرج ضمن مشاريعه الانتخابية اهم المطالب الواردة في المشروع الصهيوني وفي مقدمة هذه المطالب تقديم مساعدة غير مشروطة لاسرائيل[٧٠] .

ومنذ ذلك الوقت ، اصبحت المساندة شبه المطلقة للمشروع الصهيوني ولاسرائيل الاولوية القصوى عند اعداد البرامج الانتخابية للحزبين الامريكيين . يبدو ان الشرط الضروري لأي مرشح في أي عملية انتخابية امريكية ، سواء كانت تشريعية او رئاسية هو ان يؤكد على مساندته غير المشروطة للدولة الصهيونية .

ومن جهة اخرى ، فإن المساندة السياسية الامريكية للحركة الصهيونية لم تقتصر على التصريحات الانتخابية والسياسية بل تحولت تحت ضغط جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة الى مساندة مالية واقتصادية ضخمة .

هكذا تحاول الدولة الصهيونية، بمساندة المنظمة الصهيونية العالمية اجتذاب رؤوس الأموال اليهودية في الولايات المتحدة . على هذا النحو ، تقوم المنظمات اليهودية الامريكية كل عام بارسال مساعدات اقتصادية تزيد قيمتها على المليون دولار ، والتي يتحملها دافعو الضرائب الامريكيون .

ومن جهة اخرى ، فإن القادة الصهيونيين لم يكفوا منذ قيام الدولة الاسرائيلية عن التأكيد على التزام يهود الشتات ازاء الدولة الصهيونية من خلال تقديم مساعدات غير مشروطة لها .

وفي عام ١٩٥١ اعلن دافيد بن غوريون التزام جميع المنظمات الصهيونية في مختلف الدول بمساعدة الدولة اليهودية في كل الظروف ودون شرط حتى لو كان مثل هذا الموقف يتعارض مع سلطات الدول التي تقيم فيها .

٢ ـ الدور الاسرائيلي ، الدفاع عن المصالح الاستراتيجية الامريكية :

وفي المقابل ، فإن المصالح السياسية والاستراتيجية الامريكية ستجد في

(٧٠) نفس المصدر السابق، صفحة ٢٠١ و٢٠٣ .

اسرائيل حليفاً رئيسياً يتيح للولايات المتحدة تحقيق اهدافها الرئيسية .

وفي معرض تعليقه على الزيارة التي كان شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي ينوي القيام بها للولايات المتحدة قال آريئل شارون وزير التجارة والصناعة بأن الأمر يرجع الى بيريز لتذكير الرئيس ريغان بأن الدولة الاسرائيلية قد تلقت في شكل هبات واعتمادات ما قيمته ٣٠ ملياراً من الدولارات ولكنها في المقابل قد ضمنت له خدمات في المجالات السياسية الامنية ما قيمته ١٠٠٠ مليار من الدولارات . وبالتالي فإن مساهمة اسرائيل اكبر بكثير من الخدمات التي يقدمها حلف شمال الاطلسي .

وبذلك يصبح من السهولة على المرء ان يفهم الحوافز الحقيقية التي تحرك السياسة الاميركية في الشرق الاوسط . ذلك ان المساندة غير المشروطة التي تمنحها لاسرائيل تمليها عليها اساساً المصالح السياسية والاستراتيجية وخاصة التي تحرص عليها الولايات المتحدة . وهو ما يؤكده على أي حال ديفيس هيات « رئيس المجلس الامريكي للمسيحيين ولليهود » عندما ادلى بتصريح لصحيفة الجيروزاليم بوست خلال زيارة قام بها اخيراً الى اسرائيل :«اذا ما ارادت الولايات المتحدة المحافظة على قوة عسكرية (بنفس مواصفات الجيش الاسرائيلي) فإن عليها ان تنفق اكثر من ١٥٠ مليارا من الدولارات . . » .

ان مثل هذا التصريح يعكس بدقة الاهداف الاستراتيجية للادارة الامريكية اذ ان هذه الاخيرة تحاول من جهة تغيير ميزان القوى الدولي لصالحها ومن جهة اخرى الحفاظ على حالة الضعف والعجز والتبعية التامة التي اصبحت عليها الدول العربية . وعلى هذا النحو فإن كل حرب تشنها اسرائيل ضد الدول العربية ما هي سوى وسيلة تتيح للولايات المتحدة ان تتقدم خطوة الى الأمام ، وذلك بمطالبتها الدول العربية تقديم المزيد من التنازلات لصالح اسرائيل ، وبالتوسع في هيمنتها لتشمل هذه المنطقة بأكملها .

وهذا بالضبط ما حدث بعد حرب السويس في عام ١٩٥٦ . حيث ظهرت الولايات المتحدة وكأنها تريد ان تقوم بدور الوسيط وذلك بمطالبتها وقف العدوان على مصر ولكنها في الوقت نفسه كانت الجهة المستفيدة من الوضع الجديد الذي نتج عن هزيمة الامبرياليين البريطانيين والفرنسيين في محاولتها فرض نفسها كقوة عظمى

اساسية في منطقة الشرق الاوسط . وأتاح هذا الوضع الجديد الفرصة للولايات المتحدة لكي تطرح مشروع ايزنهاور الذي كان قد اعد في سنة ١٩٥٧ ، ارسال الاسطول السادس الى الشواطىء اللبنانية خلال الحرب الأهلية التي اجتاحت ذلك البلد في عام ١٩٥٨ .

وفي حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ التي اسفرت عن احتلال أراض عربية جديدة قدمت الدول العربية لاسرائيل والولايات المتحدة تنازلات جديدة . فقد اعلنت قبولها بالقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن الذي يتضمن الاعتراف الصريح بالدولة الاسرائيلية من قبل الدول العربية والذي يفرغ القضية الفلسطينية من مضمونها التاريخي والقومي ويحولها الى مجرد مشكلة لاجئين .

وقد ترافقت هذه الهزيمة العسكرية مع هزيمة معنوية نالت من الفكر الثوري والقومي العربي الذي كانت الحركة الناصرية تمثل قيادته . فقد اعرب الرئيس عبد الناصر نفسه عن موافقته على مضمون القرار ٢٤٢ وخاصة على « مشروع روجرز » (نسبة لوزير الخارجية الامريكي وليام روجرز) الذي يتفوق على القرار ٢٤٢ من حيث اجحافه في حق العرب .

وفي عام ١٩٧٣ جاءت حرب اكتوبر ـ تشرين الأول لتشكل تحولا هاما . وكانت النتائج التي حققتها هذه الحرب خلال الايام الثلاثة الاولى قد اثارت مخاوف الولايات المتحدة التي قامت بضغوط مكثفة (عسكرية وسياسية) استهدفت منع حدوث اي انتصار عربي .

على أي حال ، كان من السهل تبين بروز ظاهرتين : فمن جهة نجد تراجعاً في الفكر وفي الموقف العربيين ومن جهة اخرى نجد توسعاً في الهيمنة على المنطقة . ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية كانت قد نجحت من خلال المساندة غير المشروطة التي بذلتها لاسرائيل في ان تملي شروطها على الانظمة العربية ومن حرمان هذه الانظمة من اي استقلال ذاتي في اختياراتها السياسية والعسكرية . لهذا يمكن القول بأن حرب اكتوبر ـ تشرين الأول ١٩٧٣ قد فتحت المجال واسعاً امام الامبريالية الامريكية واتاحت لهذه الاخيرة ان تفرض نفسها دون غيرها وعلى نحو كامل . كما انها قد حققت للولايات المتحدة ولاسرائيل بعض المكاسب اهمها :

- فشل اي مشروع سلام تضمنه الاسرة الدولية وخاصة الدول العظمى مثل مؤتمر دولي (مؤتمر جنيف) .
- انسحاب او على الأقل تراجع الاتحاد السوفييتي في المنطقة ومن ثم فإن توازن القوى على الصعيد الدولي قد تغير لصالح الولايات المتحدة .
- « زيارة السادات » الى القدس أي الاعتراف المباشر والخالي من أي لبس باسرائيل من قبل اكبر دولة عربية .
- التصديق على اتفاقيات السلام وعلى اتفاقية كامب ديفيد .
- العزلة التامة لمصر في العالم العربي .

اما الغزو الاسرائيلي للبنان في يونيو ١٩٨٢ (والذي سبق ان اوضحنا نتائجه بالنسبة لاسرائيل) فقد اتاح الفرصة امام الولايات المتحدة لكي تتقدم هذه الاخيرة خطوة جديدة الى الامام وعلى الرقعة السياسية في الشرق الاوسط : ان فيليب حبيب الممثل الشخصي للرئيس ريغان قد شاهد بنفسه عملية تدمير بيروت وعملية اجلاء القوات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية عن العاصمة اللبنانية . كما انه اعطى كافة الضمانات الخاصة بحماية المدنيين الفلسطينيين . ولكن هذه الضمانات لم تمنع القوات الاسرائيلية من دخول مدينة بيروت والمساهمة في مذابح صبرا وشاتيلا .

أما على الصعيد السياسي ، فإن الادارة الامريكية قد خطت الى الامام . فقد قدم الرئيس ريغان مشروعه الخاص بالسلام بالشرق الاوسط وهو مشروع يتجاهل (وهل كان يمكن ان يكون شيئا آخر ؟) حقوق الشعب الفلسطيني ويستلهم بنوده اساسا من القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن . ان تلويح الادارة الامريكية بهذا المشروع سوف يتيح لها دعم نفوذها في الشرق الاوسط وجني فوائد استراتيجية هائلة على الساحة الدولية .

تلك هي اهم ملامح السياسة الامريكية في الشرق الاوسط . وهي تبرز مدى التبعية المتبادلة التامة التي تحكم مصالح هاتين الدولتين الامبرياليتين .

لقد سمعنا مراراً الادارة الامريكية وهي تعبر عن غضبها او عن استيائها ازاء اسرائيل وذلك على اثر عمل او عدوان قامت به الدولة الصهيونية متجاوزة في ذلك

كافة حدود المنطق ومثال ذلك المشاريع الجديدة الخاصة باقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة ، او غزو لبنان ، او ضم مرتفعات الجولان السورية ، او تدمير المفاعل النووي العراقي ، ولكن في جميع هذه الحالات لم يتجاوز هذا الغضب حدود الادانة اللفظية . لم تتخذ الولايات المتحدة في أي وقت أي اجراء فعال من اجل اقناع اسرائيل بالتراجع بل على العكس من ذلك فإن المعونات الاقتصادية والعسكرية والسياسية كانت دائماً تزداد حجماً وبذلك كانت تدفع اسرائيل الى مواصلة سياستها العدوانية ضد الفلسطينيين والدول العربية .

وعلى أي حال ، أليس من العجيب ان نلاحظ انه في الوقت الذي تعبر فيه الاسرة الدولية عن استنكارها للعدوان الاسرائيلي على لبنان ، فإن البنتاغون الامريكي يعلن عن نيته في ان يبيع للدولة الصهيونية ٢٠٠ صاروخ ـ جو ـ جو من طراز « سايد » وذلك مقابل مبلغ ١٦ مليون دولار ؟ ان هذا الاعلان ، كما وصفته صحيفة « لوموند » يأتي في اليوم التالي للقرار الاسرائيلي باعطاء الولايات المتحدة معلومات حصلت عليها خلال المعارك التي جرت في لبنان . .

اما عن السياسة الاسرائيلية الخاصة إنشاء المستوطنات في الاراضي المحتلة ، فإن الحكومة الامريكية قد اختارت ان تؤيدها علناً : من خلال التصريحات المتكررة لكبار مسؤوليها ومن ضمنهم وزير خارجيتها جورج شولتز الذي كرر مرارا بأن : « المبدأ الذي يخول اليهود الحق في ان يعيشوا في الضفة الغربية من نهر الاردن له اهمية في نظر الاسرائيليين وانني متفق معهم في ذلك » .

في ضوء هذه الاسقاطات المحلية والاقليمية للاستراتيجية الامريكية في فلسطين والشرق الاوسط يمكن ان نتبين الدور الرئيسي الذي تقوم به الولايات المتحدة في اطار الانتهاكات لحقوق الانسان الفلسطيني والعربي .



البــاب الرابع
مظاهر وحدود « المنطق » الصهيوني

الفصـــل الأول

الديمقراطية . . والعنصرية . . وازمة الهوية

ليس من داع للتأكيد أن الديمقراطية ومسألة حقوق الانسان يمثلان وجهين لحقيقة واحدة ، أي أن الترابط بين المسألتين يعتبر ترابطاً عضوياً لا يمكن الفصل بينهما اطلاقاً . وفي حالة الغاء او تغييب احدى المسألتين يتم بالضرورة الغاء المسألة الأخرى ونفيها .

سوف نكتفي بالتركيز ، في معالجتنا لمسألة الديمقراطية في اسرائيل ـ المشروع الصهيوني والدولة الصهيونية ـ على الجـوانب الرئيسيـة في الفكر والممـارسة الصهيونية ، لنتبين بأن الحديث عن الديمقراطية في اسرائيل يشكل مفارقة واضحة ان لم يكن ضرباً من العبث .

كيف يمكننا ان نتكلم عن الديمقراطية في حين ان الدولة الصهيونية قد تأسست على ارض فلسطينية بطرق غير مشروعة وعلى حساب سكانها الاصليين . . ؟! ثم ان هذه الدولة قد دأبت في التوسع المستمر وذلك على حساب الشعوب والدول العربية المجاورة لها ، وذلك من اجل تحقيق الحلم الصهيوني الأكبر .

كيف يمكن ان نتكلم عن الديمقراطية في الوقت الذي دأبت فيه الدولة بكل ما أوتيت به من وسائل على طرد السكان الفلسطينيين والاستيلاء على ممتلكاتهم واقامة مستوطنات على ارضهم لاستقبال نازحين يهود غير شرعيين مع حرمان هؤلاء السكان اصحاب الارض الحقيقيين من كافة حرياتهم الأساسية وخاصة حق تقرير المصير وعدم الاعتراف بحقهم في الحياة ولا بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؟

كيف يمكن ان نتكلم عن الديمقراطية بينما ٨٥٪ من الشعب الفلسطيني قد حرموا من حقوقهم الأساسية وطردوا من وطنهم او اخضعوا للاحتلال العسكري الاجنبي ، وذلك استناداً الى لوائح استثنائية وضعت في عام ١٩٤٥ ، وخلاصة القول ، ان جميع الانتهاكات لحقوق الانسان وللحريات الاساسية التي استعرضناها في هذه الدراسة تشكل بالفعل النفي التام للديمقراطية والغاءها .

يبقى المظهر الديمقراطي الوحيد الذي قد تفخر به الصهيونية وهو النظام البرلماني المطبق في « اسرائيل » . ولكن نرى هنا ما يحتوي عليه هذا المظهر عن الديمقراطية من حقائق .

انها قبل كل شيء ديمقراطية تختص فقط « بالاسرائيليين » متجاهلة تماماً الفلسطينيين . فبالنسبة للسكان العرب الذين نجوا من حرب ١٩٤٨ ، ويبلغ عددهم ٥٠٠ الف ويمثلون ١٥٪ من مجموع السكان المستوطنين اليهود فإن النظام « الديموقراطي » الاسرائيلي لم يمنحهم سوى ٥٪ من مجموع مقاعد الكنيست ، كما لا يسمح لهم بتشكيل قوائم انتخابية خاصة بهم تعكس بصدق اختياراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية . . ولهذا فقد كان على المرشحين من الفلسطينيين ان ينتموا الى قوائم انتخابية ذات اغلبية يهودية وبالتالي يخضعوا لنظام مفروض عليهم .

ويعود اقرار ديمقراطية برلمانية لليهود بفضل نزوح عدد كبير من اليهود الاوروبيين الى فلسطين ، والذين كانوا قد تربوا على الثقافة الليبرالية والديمقراطية داخل المجتمعات الغربية ، ومجتمعاتهم الاصلية ، وكانت هذه الفئة من النازحين اليهود تنتمي اساساً الى البورجوازية الصغيرة او المتوسطة وبالتالي فقد كانت تجسد تطلعات هذه الطبقة لكي تحتل مكان الصدارة في الحياة السياسية والاقتصادية وان تكوّن النخبة الحاكمة داخل المجتمع الصهيوني الجديد .

وقد كان لوجود هذه الفئة من اليهود الجدد ان أمدت الحركة الصهيونية بعدد من الحجج استغلتها على اوسع مدى ممكن مستعينة في ذلك بكافة وسائل الاعلام والاتصالات العصرية لكي تظهر المجتمع الاسرائيلي للعالم على انه واحة للديمقراطية في قلب صحراء الشرق الاوسط . وقد كان لهذه الصورة البراقة ان اجتذبت الى اسرائيل اعداداً كبيرة من اليهود وخاصة القادمين من اوروبا الشرقية ومن بعض دول العالم الثالث منها بعض الدول العربية مثل العراق واليمن والمغرب .

ومع ذلك فقد كشفت « الديمقراطية » البرلمانية « الاسرائيلية » الحقيقة العنصرية للايديولوجية السائدة داخل المجتمع الاسرائيلي وكشفت كذلك الآليات والقوانين التي تحكم العلاقات الاجتماعية والسياسية داخل هذا المجتمع .

وبحكم هذه الاسس الاستعمارية والتوسعية والعسكرية ، وبصفة خاصة العنصرية ، فإن مثل هذه الايديولوجية كانت معادية اساساً للديمقراطية ونقيضها الطبيعي .

وكما كان لزاماً علينا بادى ذي بدء ان نركز اكثر على اهم مظاهر العنصرية الصهيونية وهي العلاقة بين العنصرية وبين معاداة الديمقراطية :

فإن العنصرية الصهيونية شأنها في ذلك ، شأن الاستعمار والتوسعية والعسكرية ، تندرج ضمن هذا الفكر الصهيوني الذي ينكشف كلما مر الوقت وكلما تجد الدولة الصهيونية نفسها تواجه ازمات اقتصادية واجتماعية وبنيوية حادة . فعلى مر الوقت تزداد العنصرية التي كانت كامنة في بداية قيام الدولة الصهيونية وضوحاً ، وهو ما كشفت عنها الانتخابات التشريعية الاخيرة في سبتمبر عام ١٩٨٤ .

ويأتي هنا التساؤل : ما هي منابع ومصادر هذه العنصرية وكيف تبدو ؟

١ ـ التشريع الاسرائيلي :

ان احد هذه المصادر الرئيسية نجده في التشريع الاسرائيلي حيث طبق على فلسطين نظامان قانونيان متعارضان : الأول يحكم حياة الجماعة الفلسطينية وهو قائم اساساً على مجموعة من القوانين الاستثنائية كان البريطانيون قد وضعوها في عهد الانتداب .

والملاحظ ان الجماعة اليهودية في ذلك الوقت كانت قد احتجت على هذه القوانين الاستثنائية ، وذلك في مؤتمر عقد عام ١٩٤٦ ، حضره ٤٠٠ من رجال القانون اليهود . احتج د. برنارد يوسف وكان رئيسا للوكالة اليهودية على هذه القوانين قائلاً : « ان المشكلة التي تطرحها هذه اللوائح هي الآتي : « هل سنخضع جميعاً لارهاب قانوني ؟ » . ان المواطن لا يملك اي ضمان ضد اجراء القبض عليه مدى الحياة وبدون محاكمة . . أي ضمان لحريته الفردية . . فإن السلطات لها الحق في ان تنفي أي مواطن ويكفي ان يصدر قرار من احد هذه المكاتب لكي يتحدد مصير

انسان . . كما وقف يهودي متحمس آخر ليهاجم هذه القوانين على النحو التالي :
« إن النظام القائم على اصدار قوانين للدفاع ليس له مثيل في أي بلد متحضر ، فحتى المانيا النازية ، لم تكن تؤيد هذه القوانين »(٧١) .

ولكن هذه القوانين ما زالت تطبق اليوم على الفلسطينيين دون سواهم . اما بالنسبة للاسرائيليين ، فإن النظام المطبق عليهم يقوم على اربعة قوانين اساسية هي التي شكلت فيما بعد الدستور الذي اعتمد في سنة ١٩٦٠ : القانون الذي ينص على عدم جواز التصرف في الاراضي اليهودية للغير . . أي يحرم بيع ارض يهودية الى غير يهودي او تكليف غير يهودي بفلاحتها . واذا تذكرنا هنا مدى مثابرة الصهيونية لكي تستولي على الأراضي التي يملكها العرب ولنزع ملكيتها ، فإننا نرى هنا مدى الطابع العنصري الذي اتسم به هذا القانون .

ثم في عام ١٩٥٠ ، صدر قانون آخر هو (قانون العودة) ويعد تحريفاً للقرار الذي اصدرته الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة حول حق العودة للفلسطينيين اذ لا يتيح ممارسة هذا الحق الا لليهود ، فقد نصت الفقرة (١) من المادة الثالثة لهذا القانون « ان لكل يهودي يأتي الى اسرائيل ويبدي بعد قدومه الرغبة في الاقامة الحق في الحصول على شهادة (مهاجر) خلال اقامته في اسرائيل » .

كما ان المادة الاولى من « قانون العودة » قد حددت الشروط المطلوبة لكي تمنح الجنسية الاسرائيلية على النحو التالي : « تمنح الجنسية الاسرائيلية : - بالعودة - بالاقامة في « اسرائيل » - بالمولد - بالتجنس » .

بحكم هذا القانون ، فإن اي يهودي يأتي من أي مكان في العالم ، يصبح مواطناً «اسرائيلياً» ، بمجرد ان يطأ ارض فلسطين . هذا في حين ان الفلسطيني المولد في فلسطين ومن ابوين فلسطينيين يمكن ان يصبح بلا جنسية ومشردا .

كان هذا اذن هو المظهر الأول للفكر الصهيوني وللتمييز العنصري « المقنن » الذي تمارسه اسرائيل .

---

(٧١) صبري جريس - العرب في اسرائيل - تمهيد لناحوم تشومسكي، صفحة ١١ - ١٢ .

٢) عنصرية الخطاب الصهيوني

اما المظهر الثاني للعنصرية الصهيونية فهو يتضح في التصريحات والخطب وفي السياسات وفي السلوكيات التي يمارسها الصهاينة ازاء العرب .

فمنذ هيرتزل ، يجد الصهاينة في البحث عن الوسائل الأكثر فعالية التي قد تؤدي الى (تطهير) ارض فلسطين من اي وجود يمكن ان يعتبر ضاراً باليهود . وبالتالي فقد كان عليهم القضاء على « الحيوانات » غير المرغوب فيها وذلك بالاستعانة بالسكان الاصليين قبل الشروع في طرد هؤلاء السكان انفسهم .

فقد كانت « جولدا مائير » تقول بأنها « تشعر بألم عميق كلما علمت بمولد طفل فلسطيني ». اما مناحيم بيغن ، فكان يشبه الفلسطيني بحيوان ذي قدمين ، اما الجنرال « رفائيل ايتان » فقد كان لا يذكر الفلسطينيين الآ « بالصراصير » ، ولكن آرييل شارون وزير الدفاع السابق الذي اصبح لاحقا وزيراً للتجارة والصناعة قد ذهب ابعد من ذلك : فقد كان « مائر حازريون » احد الضباط التابعين للوحدة رقم ١٠١ والمفضلين لدى شارون قد طلب من هذا الاخير كتابة مقدمة لكتاب اصدره تحت عنوان (مذكرات) وقد جاء في هذه السيرة الذاتية بأنه « لكي يثبت الرجل رجولته لا يكفيه قتل عربي بالبندقية بل عليه ايضاً ان يقتل عربيا بالسكين ».ويروي شارون كيف ان حازريون هذا كان قد نجح في يوم ما هو ومجموعته في اسر ستة من العرب فقاموا بقتل خمسة منهم بالسكين ثم اطلقوا سراح السادس لكي ينقل رعبه الى العرب الآخرين في المنطقة ، وقد اشاد شارون بهذا السلوك قائلا : « اني اعتبره نموذجاً للشباب ورمزا لما يجب ان يكون عليه المقاتل بالنسبة للجيش الاسرائيلي بأسره » .

اما عن الحاخام « مائير كاهانا» العنصري المتطرف للغاية والذي حصل اخيراً على مقعد في « الكنيست » الاسرائيلي ، فإننا سنكتفي هنا بعرض نظريته السياسية وبرنامجه كما طرحهما في كتابه الصادر تحت عنوان «اشواك في اعينكم»والذي ترجم الى الانكليزية بعنوان «يجب ان يرحلوا» ، ويطالب ايضا بهدم المسجد الاقصى احد الاماكن المقدسة التي يعتز بها المسلمون وبالتوسع في انتاج الاسلحة الكيمائية والجرثومية لتفادي اي احتمال . .

هذا هو البرنامج الذي وضعه القادة الصهيونيون وهو يشكل احدى المكونات الاساسية للايديولوجية السائدة في اسرائيل وأحد جوانب التربية الاسرائيلية التي يحصل عليها اليهود . وكما سوف يتضح بأن الشباب والاطفال الاسرائيليين قد تربوا على كره العرب والتعصب ضدهم .

ومن المفيد ان نشير هنا الى شهادة «فوزي الاسمر» كما جاءت في كتابه « كيف تكون عربياً في اسرائيل » فقد كتب : « في يوم ما كنت مسافراً في سيارة عامة من تل ابيب متجهاً الى حيفا ، وفي مواجهتي جلست سيدة مسنة ومعها طفل صغير . وكان الطفل يلهو ببندقية بها فلة . فصوب ماسورة البندقية نحوي وكأنه سيطلق النار عليّ . وشعرت بأن الفلة لو انطلقت فإنها قد تصيب عيني . فطلبت من السيدة المسنة بأن تأخذ اللعبة من يدي الطفل او على الاقل ان تنزع الفلة منها . فاجابت السيدة : « إنك على حق ثم التفتت الى الطفل قائلة : « لقد قلت لك الف مرة ان عليك ان تصوب بندقيتك الى العرب فقط »[٧٢] .

٣) الانزلاق الى التطرف حتى النهاية

في ضوء ما سبق ، يمكن استخلاص جانب ثالث للعنصرية الصهيونية وهو الانزلاق الدائم للمجتمع الاسرائيلي الى اليمين والى التطرف القومي والى العنصرية الخالصة .

ان هذا الانزلاق الى اليمين المتطرف ليس بظاهرة جديدة ، بل هو السمة التي تميز بها تطور المجتمع الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ . كما يمثل وبشكل واضح مظاهر المنطق الصهيوني وطبيعته .

عندما كان حزب العمل في الحكم ورغم سياساته العنصرية التي مارسها ازاء الفلسطينيين والدول العربية ، وكل ما قام به من طرد يزيد عن المليون فلسطيني وذلك بهدف اقامة المزيد من المستوطنات اليهودية . فقد كان من الممكن ان نميز داخل الحزب ، بين ما يسمى العناصر « المعتدلة » او « الحمائم » وبين العناصر

---

(٧٢) فوزي الاسمر ـ ان تكون عربياً في اسرائيل ـ معهد الدراسات الفلسطينية، النسخة الانكليزية ١٩٧٨، صفحة ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .

المتطرفة او « الصقور » ، مع الأخذ بالاعتبار بأن الفارق بين الجناحين يبرز في كيفية تطبيق الاهداف الصهيونية وليست الأهداف في حد ذاتها ، وكان « موشي شاريت » وأبا ايبان يمثلان المجموعة الاولى ذلك الوقت في حين كان « بن غوريون » ودايان وغولدا مائير وشيمون بيريز يمثلون المجموعة الثانية . اما مناحيم بيغن فكان الجميع ينظرون اليه على انه مجنون وقاتل وعنصري (وهذا ما قاله عنه بن غوريون) .

بعد ذلك ، اصبح بيغن رئيساً للوزارة وهو نفس الشخص الذي ادانته اكثر من شخصية يهودية . فقد جاء في مقال للعالم اليهودي « البيرت اينشتاين » نشرته صحيفة « نيويورك تايمز » بتاريخ ٤ كانون الأول - ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، عندما قام بيغن بأول زيارة له للولايات المتحدة :

« لا يمكن التصور بأن الذين يقفون ضد الفاشية في العالم ، سيعطون اسماءهم للحركة التي يمثلها بيغن ويساندها لو عرفوا ما لهذا الاخير من تطلعات سياسية وانشطة . . فهو زعيم لحزب سياسي يمكن ان يوصف من حيث تنظيمه واساليبه وفلسفته السياسية بل ومن حيث الطبقات التي يخاطبها ، بأنه قريب جداً من الأحزاب الفاشية النازية . فإن اعضاء حزبه هذا يأتون من منظمة ارهابية متطرفة للغاية في فلسطين وهي « الارغون زفاي ليومي » .

« ان سلوك بيغن وانصاره وفي قرية دير ياسين يعد مثلاً رهيباً لما تكون عليه هذه السياسة . . ففي ١٩ نيسان - ابريل ١٩٤٨ ، شن ارهابيون هجوماً على هذه القرية المسالمة التي لم تكن تشكل اي هدف عسكري وقاموا بذبح السكان حتى قضوا عليهم جميعاً تقريباً . ان حقيقة السيد بيغن وسلوكه يجب ان تظهر على الملأ في هذا البلد - ولهذا فإننا نحن الموقعين ادناه نقدم علناً بعض الاعمال ذات المغزى تختص بالسيد بيغن وبحزبه ونطالب فوراً من جميع الشخصيات المعنية بعدم مساندة هذه الظاهرة الأخيرة للفاشية »[٧٣] .

ان بيغن هذا قد تولى رئاسة الحكومة الصهيونية مع شارون وشامير ونئمان . . الخ ، وفجأة اصبح كل من غولدا مائير ودايان حمائم بالمقارنة بهؤلاء القادة الجدد .

---

(٧٣) نيويورك تايمز - ٤ كانون الأول - ديسمبر ١٩٨٤ .

وقد اظهرت الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة انزلاقاً اكثر وضوحاً عن ذي قبل في اتجاه القومية المتطرفة وذلك بدخول كل من (نئمان وايتان وغيولاكوهين وحاييم دوركمان والحاخام مائير كاهانا) الى الكنيست . هذا بالاضافة الى ان شارون ـ الذي اقرت لجنة التحقيق الاسرائيلية بمسؤوليته عن مجازر صبرا وشاتيلا ـ قد رد له اعتباره بل ورقي ـ مكافأة له ـ الى رتبة وزير غير عادي في حكومة شيمون بيريز الحالية وبذلك يمكن القول بأن حركة الانعطاف الى اليمين المتطرف قد ازدادت حدة .

هكذا ، وعلى العكس مما تحاول ان تبثّه الدعاية الاسرائيلية فإن ظاهرة « كاهانا» ليست حالة فردية او هامشية . فما الحاخام المتطرف سوى « الطفل الشرعي لليمين القومي الاسرائيلي » . . كما وصفه بذلك « امنون كابيلوك » كل ما في الامر ان كاهانا يعبر علنا عما يهمس به خلسة زملاؤه داخل حركة « هتحيا » بل وفي داخل تكتل الليكود .

ثم ان الوزير « نئمان » قد اعلن صراحة بأن قائمة الحاخام مائير كاهانا افضل من المعراخ (حزب العمل) وذلك لأنها على الأقل تؤيد السيادة اليهودية على مجموع الفلسطينين « بل ان نئمان » هذا لم يتردد في منح كاهانا تأييده التام فيما يتعلق بأقوال هذا الاخير عن العرب عندما قال : « اننا نحيا هنا في دولة وسط سرطان يزداد انتشارا وان اسم هذا السرطان هو العرب في اسرائيل . . انهم يتزايدون مثل الارانب . . ان هذا ليس مريحاً . . بل هو عذاب ستتحمله اجيالنا . . لو علم هؤلاء العرب بأن كاهانا قد اصبح وزيرا للدفاع فإنهم سيهربون مثل الارانب . . لقد اتينا لنقيم دولة يهودية هنا ، وعلى العرب الذين يعيشون في اسرائيل مغادرة البلاد بعد حصولهم على تعويضات تتيح لهم الاستقرار في مكان آخر . فاذا رفضوا فإنني سأعمل على طردهم بالسلاح . . . انني سأستخدم الكنيست لأثير المشاكل يوماً . . اننا سنقود هذا البلد الى الجنون ولكننا سنجعله يهودياً من جديد »[٧٤] .

ان هذه الاقوال تعبر بطريقة لا جدال فيها عن المنطق الخاص الذي يلازم تطور المجتمع الصهيوني وهو ما ادركه الاستاذ اسرائيل شاحاك منذ عام ١٩٨٥ ،

---

(٧٤) جريدة السفير ١٩٨٤/٩/٧ ـ اسرائيل وقانون كاهانا ـ اعداد حسن السبع ، المركز العربي للمعلومات .

عندما كان حزب العمل ما زال في الحكم وفي الوقت الذي كان فيه مشروع ايغال آلون الخاص باقامة المستوطنات اليهودية في الاراضي العربية المحتلة يعتبر مشروعاً متطرفاً . في ذلك الوقت كتب رئيس العصبة الاسرائيلية لحقوق الانسان : « انني لا اخشى القول بأن اليهود الاسرائيليين ومعهم يهود العالم يمرون حالياً بمرحلة من التوجه نحو النازية » .

ويأتي هذا التساؤل : هل انتهت الآن هذه المرحلة ؟ ان يوري افينيري مقتنع تماماً بأن كاهانا هذا يمثل اسرائيل الجديدة ، وهذا ما تؤكده ايضا النتائج التي اسفر عنها استفتاء الرأي العام الاسرائيلي الذي جاءت في مقال لأمينون كابليوك نشر في مجلة « ليموند دبلوماتيك » (أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٤) فقد دلت هذه النتائج على ان واحدامن كل اربعة من الشباب الاسرائيلي يؤيد النظرية القومية المتطرفة وخاصة تلك التي تتعلق بضم جميع الاراضي المحتلة وبطرد العرب الفلسطينيين .

اما البحث الآخر الذي اجراه كل من « مينا سايماح » و« روتدس ديان » على عينات تمثل مختلف الفئات الاجتماعية من الشباب الاسرائيلي فقد اسفر عن حقائق اجتماعية وسياسية اخطر بكثير .

فقد دلت الارقام على ان :

* ٦٠٪ من الشباب الاسرائيلي يؤيد عدم منح العرب المساواة في الحقوق وان هذا الرفض يجب ان يقرره تشريع مناسب .
* ٤٧٪ يرون ضرورة الحد من الحقوق المتواضعة الممنوحة حالياً للعرب .
* ٦٧٪ يطالبون بضم الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ ، بينما ٣٠٪ يرون امكانية تقديم بعض التنازلات الاقليمية التي لا تمس بمتطلبات الامن في اسرائيل وذلك في اطار اتفاقية سلام تبرم مع الاردن .
* ٦٤٪ يعبرون عن رفضهم منح المواطنين العرب في اسرائيل الحق في المشاركة في الانتخابات البرلمانية .
* ٥٧٪ يؤيدون طرد جميع العرب المقيمين في المناطق الفلسطينية الذين يرفضون التجنس بالجنسية الاسرائيلية في اطار الضم الرسمي والنهائي للاراضي الفلسطينية المحتلة .

* ٤٠٪ يؤيدون حق الجماعات الارهابية الصهيونية في تكوين منظمات ، والتوسع في نشاطها القمعي والارهابي الموجه ضد العرب .

* ٣٨٪ يؤيدون الاغتيالات التي قامت بها المنظمات الارهابية الصهيونية ضد العرب والاعتداءات على الاماكن المقدسة التي يعتز بها هؤلاء .

* ٢٥٪ يعلنون عن استعدادهم للانضمام الى مثل هذه المنظمات الارهابية .

تلك هي الحقيقة السياسية والاجتماعية التي تشكل اليوم ارضية المجتمع الاسرائيلي . يبقى ان نوضح ان مثل هذا المنطق لا بد وان يؤدي الى القضاء التام على كل ما تبقى من هذه الديمقراطية « على الطريقة الاسرائيلية » . والجدير بالذكر انه طبقاً لنتائج استفتاء الرأي العام الاسرائيلي ، فإن ٢٩٪ من الاشخاص الذين تم استجوابهم يفضلون ان يتولى الحكم قادة اقوياء غير خاضعين لاحزاب سياسية وان افضل الممثلين لهذا النوع من القادة هما « آرييل شارون ورفائيل ايتان » .

ولكن ما هو اخطر من كل هذه الاكتشافات هو تربص هذه الاوساط المتطرفة بالخطة المناسبة التي قد تتيح لها الاستيلاء على الحكم . وعلى أي حال فإن الحاخام كاهانا قد اكد بوضوح تام : « لو وقف ورائي ٤٠٪ من الشعب فإنه من المحتمل عندئذ ان اضطر ، وفقا لقانون التوراة ، للاستيلاء على الحكم بالقوة » .

واذا نظرنا الى التركيبة الحالية للكنيست الاسرائيلي ، حيث يحتل اليمين الديني والقومي ٦٠ مقعداً يضاف اليه ٥ مقاعد تحتلها حركة (هتحيا) التي يتزعمها (نئمان وايتان) يمكننا عندئذ ان نتبين مدى الثقل الكبير الذي اصبح لدى اليمين المتطرف وهو ثقل تزداد خطورته اذا تذكرنا الدور الحاسم الذي قام به في تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة حيث نجد الحمائم « داخل حزب العمل قد لحقت بالصقور » في تكتل الليكود وحزب هتحيا « بهدف التوصل الى تشكيل حكومة » وحدة وطنية صهيونية ، وبهذا يمكن لهذه الدولة حيث لا تمثل المعارضة فيها معارضة حقيقية ، ان تقضي نهائياً على اية معارضة برلمانية وعلى كافة « الفروق » الدقيقة المحتملة .

وهذا لا يعني ، بالطبع ، تجاهل الظروف الموضوعية التي اسهمت في تأكيد هذا الانزلاق نحو اليمين المتطرف ، وخاصة خلال الانتخابات الاخيرة ،ومن هذه

الظروف معدل تضخم يصل الى ٤٠٠٪ وتدهور سريع في قيمة العملة الاسرائيلية وازدهار السوق السوداء وازمة الهوية وحرب لبنان بكل ما تكلفت من ارواح مقابل نتائج سياسية هزيلة . وهكذا يمكن القول ان الجذور الحقيقية للعنصرية الصهيونية يمكن ان نتلمسها في صميم الايديولوجية الصهيونية نفسها ، ولكن اخطر ما في هذه الحركة النازية هو انه في كل مرة يظهر فيها تيار اكثر تطرفاً تحدث حركة تنقل نحو الاعتدال لصالح المتطرفين وكأن الجلادين يتحولون الى « حمائم » وبهذا تغفر لهم جرائمهم السابقة لتصبح شيئاً عادياً .

وحول هذا الانزلاق الدائم باتجاه اليمين وما يؤدي اليه من قيام « وسط » جديد ، نذكر هنا هذه الشهادة التي تضمنها خطاب الى صديق فلسطيني كتبه جوزيف عبده وهو فلسطيني مقيم في اسرائيل وقد نشرته مجلة الدراسات الفلسطينية (خريف ١٩٨٤) تحت عنوان (شهادة . . . الانتخابات الاسرائيلية). يقول عبده : « هكذا ارى الامور : في البداية كان هناك بيغن وهو انسان هامشي وقد وصفه بن غوريون بأنه مجنون وقاتل (نعم ، نعم اعرف تماماً بأن بن غوريون ليس افضل بكثير من بيغن ولكن هذا ليس موضوعنا هنا)، كان بيغن اذاً وحشاً قبيحاً .

ثم اصبح بيغن هذا رئيساً للوزارة وجاءت غيولا كوهين وكانت شخصية هيسترية عيونها دائماً مليئة بالدموع ، لتصف بيغن بالخائن وبالكاذب والانتهازي . وخلال هذه الفترة اصبحت غيولا كوهين في نظر الناس الوحش القبيح رقم واحد . وبدا هنا بيغن بالمقارنة بها شخصية معتدلة للغاية .

«ثم جاء بعد ذلك ليفنجر (ولن اذكر هنا شارون ولا ايتان لكي اصل سريعاً الى ما اريد) وهنا كان على غيولا كوهين ان تترك مكانها للحاخام ذي الاسنان الصفراء الذي كان يفوقها تطرفاً ، وكان مجنوناً مريضاً لا يفتأ يهذي في كلامه . فأطلق الجميع عليه اسم الوحش والنجم الأول في القبح وخلال هذه المرحلة لم يعد يبقى من بيغن سوى ذكرى لطيفة .

«جاء الحاخام ليفنجر ليقول على شاشة التليفزيون بأن « الحاخام كاهانا» شخص لا يمكن التعامل معه وانه ـ أي ليفنجر ـ كان دائماً ينادي بالحزم ويحترم ما يمليه عليه الضمير ، وبعد ذلك خرج الحاخام ليفنجر من المسرح وهو الشخص الطيب ليحل محله النائب كاهانا الذي سيهتم بهؤلاء الناس في هدوء » .

ان كاهانا في حد ذاته لا يشكل خطراً ولكن الخطر الحقيقي هو ان قدوم النائب كاهانا قد نقل آرييل شارون الى الوسط في الساحة السياسية . اما اسحق شامير فلم يعد في نظر الرأي العام سوى شخص هزلي صغير ، تنتابه احياناً نوبات غضب ولكن كم هو عاقل . .

٤) المكوّنات الأساسية للصهيونية السياسية .

هناك مظهر مميز للخطاب العنصري والصهيوني ، يمكننا ان نلمسه في بعض الالفاظ التي تترجم مكونات الفكر الصهيوني : مثل « الشعب المختار » و« الارض الموعودة » و« اليهود .والآخرون» ، ان الصهاينة يركزون على هذه المكونات الفكرية لكي يبرروا غزوهم لفلسطين وطردهم للسكان الاصليين وايضاً عدوانهم المتكرر على الدول العربية . وسنكتفي هنا بذكر بعض التصريحات المشهورة مثل هذا التصريح لغولدا مائير : « ان هذا البلد موجود لأنه يحقق وعد الله نفسه . ومن العبث المطالبة بحسابات حول شرعيته » . وكذلك تصريح مناحيم بيغن : « هذه الأرض قد وعدها الله لنا ، ولهذا فهي من حقنا » . بل ان مائير كاهانا يذهب ابعد من ذلك عندما يقول : « ان شعب اسرائيل لا يشبه اياً من هذه الشعوب التافهة . ان شعب اسرائيل هو قلب العالم بل والسبب وراء وجود هذا العالم » .

ان الطابع العنصري لهذه الأفكار لا يحتاج الى أي اثبات ، فهو واضح .لهذا سنكتفي بمواجهة هذه الأفكار بالاجابة عليها من خلال كتابات « روجيه غارودي » والتي تتلخص في ما يلي :

١ ـ فكرة الشعب المختار فكرة صبيانية من الناحية التاريخية ، فكل الشعوب قد عبّرت في الكتابات الصادرة منها عن ذلك الاحساس بأنها متميزة عن غيرها ، وتترجم ذلك بعبارة « الاختيار » فلماذا نصدّق ما يقوله شعب واحد عن نفسه ولا نصدّق الآخرين ؟

٢ ـ وفكرة الشعب المختار فكرة اجرامية من الناحية السياسية لأنها هي التي أضفت دائماً صفة القداسة على كل الوان العدوان والتوسع والسيطرة .

٣ ـ وفكرة الشعب المختار من الناحية اللاهوتية فكرة لا يمكن احتمالها ، فوجود « مختارين » معناه وجود « مبعدين » غير مرضى عنهم ، فكل سياسة تقوم على

هذه الاسطورة تؤدي بالضرورة الى انكار الغير وعدم الاعتراف بهم . ومن ينكر غيره فهو جاحد بعيد عن الله الذي يسوّي بين الناس جميعاً[٧٥] .

اما بالنسبة للفكرة الثالثة وهو « اليهود الآخرون » فقدبقيت مطروحة اكثر من غيرها من قبل القادة الصهاينة منذ ايام ثيودور هرتسل حتى الآن ، فقد كان هرتسل يركز دائماً على فرادة الشعب اليهودي وعلى استحالة اذابته في شعوب اخرى وقد كتب في هذا الشأن : « ان اليهود هم شعب فريد لا يمكنه ان يندمج مع الشعوب الأخرى » ، وعلى نفس النمط خطب آرييل شارون في مستوطنة غوش عصيون : « ان لدينا الحق في مطالبة باقي العالم بكل شيء . . وانتا كيهود لسنا مدينين بشيء لأحد ، بل ان الآخرين هم الذين عليهم دين لنا » .

في معرض رده على هذه الترهات ، يقول روجيه غارودي ، نقلاً عن « بعاز افرون » وكان هذا الاخير يعارض بشدة هذا الفصل بين « اليهود والآخرين » فكتب في صحيفة « يديعوت احرونوت » (٢٧ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٨١) : ان الآخرين : - أي باقي العالم - سيردون علينا قائلين :

أولاً : ان هذه المسألة لا تخص احداً سواكم والاوروبيين ، اما في الصين واليابان والهند وافريقيا ، بل وفي العديد من مناطق امريكا اللاتينية - حيث يعيش ثلاثة ارباع سكان العالم - فهناك عدد قليل جداً من الناس سمعوا عنكم ، في هذه المناطق ، لم تضطهدوا ولم تقتلوا وبالتالي ليس لديكم أي حق فيها ، هذا بالاضافة الى انكم عندما ظهرتم في بعض هذه المناطق ، كان ذلك لكي تشاركوا البيض والاستعماريين في عملية استغلال السود والآسيويين والهنود . . فاذا اردتم تصفية حساباتكم في هذه المناطق من العالم ، فلن تلبثوا ان تكتشفوا انكم انتم المدينون . لهذا أولى بكم ان تتجهوا الى مكان آخر : فعليكم ان تصفوا حساباتكم مع الاوروبيين ، اذهبوا لمناقشة الذين يشاركونكم في الثقافة واتركوا العرب في حالهم .

ثم يضيف « بعاز افرون » :

اما بالنسبة للاوروبيين فيمكنهم الاجابة على هذا النحو : « لا تنسوا ان

---

(٧٥) روجيه غارودي - ملف اسرائيل، صفحة ٨٤ - ٨٥ .

الملايين من الروس والبريطانيين والفرنسيين قد لاقوا حتفهم في نضالهم ضد المانيا النازية حتى تم لهم تحقيق الانتصار عليها وبذلك فقد انقذوكم ايضا ، ولو كانوا قد وقفوا ساكنين ، بينما جيرانهم يقتلون ، لما وجد لكم أي اثر . . . » .

ويلتقط روجيه غارودي ما كتبه « بعاز افرون » ليصل الى هذا الاستنتاج :

«اذا نظرنا الى مقتل اليهود الاوروبيين على يد النازيين كجزء من كل ، أي باعتباره احد مظاهر المشروع الهتلري الذي اريد تطبيقه على جميع الذين كانوا يدافعون عن كرامة الانسان ، يمكننا ان ندرج اليهود ضمن رؤ ية تاريخية عالمية وفقاً لتقاليدهم الرسولية »(٧٦) .

وعلى الرغم من كل الدعاية التي دأبت الصهيونية العالمية على بثها مع التستر على الواقع ، وبالرغم من المساندة غير المشروطة التي حصلت عليها القضية الصهيونية من كافة وسائل الاتصال الغربية ، وبالرغم من منح مناحيم بيغن جائزة نوبل للسلام وبالرغم من الاستمرارية الايديولوجية القائمة بين اسرائيل والغرب ، وهي الظاهرة التي وصفها سمير قصير بأنها اشبه بنوع من « التقمص » ، فإن الاسرة الدولية وعلى رأسها تقف دول العالم الثالث ، والممثلة في الجمعية العامة للامم المتحدة قد ادانت الصهيونية السياسية واعتبرتها شكلاً من اشكال العنصرية والتمييز العنصري .

فقد نص القرار رقم ٢٢٧٩ الصادر عن الجمعية العامة تحت عنوان « القضاء على كافة اشكال التمييز العنصري » على ما يلي :

* ان الجمعية العامة ،

« اذ تعيد الى الاذهان اعلان مكسيكو الصادر عام ١٩٧٥ ، حول مساواة المرأة واسهامها في التنمية وفي السلام التي اعلن عنها المؤتمر العالمي للعالم الدولي للمرأة الذي انعقد في مكسيكو من حزيران ـ يونيو ١٩٧٥ الى ٢ تموز ـ يوليو ١٩٧٥ ، فإن التعاون والسلام الدوليين يتطلبان التحرير والاستقلال الوطني وتصفية الاستعمار بشكليه القديم والحديث والاحتلال الاجنبي والصهيونية والتمييز

(٧٦) روجيه غارودي ـ ملف اسرائيل ـ صفحة ٧٨ ـ ٧٩ .

العنصري بكافة اشكاله وكذا الاعتراف بكرامة الشعوب وبحقها في تقرير المصير » .

« وفي القرار رقم ٧٧ (١٢) المعتمد من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية في دورتها الثانية عشرة العادية المنعقدة في كمبالا من ٢٨ تموز ـ يوليو الى ١ تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٧٥ ، والذي اعتبر ان كلا من النظام العنصري في فلسطين المحتلة والانظمة العنصرية في زمبابوي وفي جنوب افريقيا لها اصل امبريالي مشترك ، وتقوم على نفس البينة العنصرية وانها مرتبطة عضوياً من خلال سياساتها التي تميل الى قمع الانسان » . '

« واذ تشير ايضا الى الاعلان السياسي و« الاستراتيجية من اجل دعم السلام والأمن الدوليين والتضامن والتعاون والتبادل بين الدول غير المنحازة » الذي تبناه مؤتمر وزراء الخارجية لدول عدم الانحياز الذي انعقد في ليما (بيرو) من ٢٥ الى ٣٠ آب ـ اغسطس ١٩٧٥ ، والذي ادان بشدة الصهيونية على انها تشكل تهديداً للسلام وللامن العالميين وطالب جميع الدول بالوقوف في وجه هذه الايديولوجية العنصرية والامبريالية .

* « تعتبر الصهيونية شكلاً من اشكال العنصرية والتمييز العنصري » .

٥) اسرائيل ـ جنوب افريقيا

ثمة جانب آخر للعنصرية الاسرائيلية ولمعاداتها الديمقراطية يتضح من خلال اوجه التشابه ونقاط الالتقاء الايديولوجية والاستراتيجية والسياسية ، خاصة على صعيد العلاقات الوثيقة القائمة بين الدولة الصهيونية وبين النظام العنصري المطبق في جنوب افريقيا .

ويرجع تاريخ العلاقات بين الحركة الصهيونية والنظام العنصري في جنوب افريقيا الى « ثيودور هيرتزل » وكما يتضح ذلك في كتابه « دولة اليهود » .وكذلك في الرواية الخيالية التي ألفها تحت عنوان « الأرض القديمة ـ الجديدة » كان هيرتزل يرى في تجربة جنوب افريقيا « نموذجاً مثالياً يجب ان يحتذى » .

اما « حاييم وايزمان » ، الذي كان اول رئيس للدولة الصهيونية فقد كانت هناك صداقة حميمة تربطه بالجنرال « كريستيان سموطي » الذي يعتبر مؤسس دولة جنوب افريقيا ، فقد كان الاثنان يتبادلان رسائل عديدة لا يمكن تجاهل اهميتها

ومغزاها ، وهو ما اوضحه « ريتشارد ستيفنس » في كتابه « وايزمان وسموطي : دراسة حول التعاون الاسرائيلي ـ الجنوب افريقي » .

وبعد عام ١٩٤٨ ، توثقت هذه العلاقات بين النظامين العنصريين. ففي مقال له بعنوان « اسرائيل ـ جنوب افريقيا والعالم الثالث » نشرته مجلة الدراسات الفلسطينية، يقول مروان بحيري : « ان التعاون الوثيق القائم بين الدولتين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية بالاضافة الى الزيارات المتكررة مثل الزيارة التي قام بها في ابريل ١٩٦٢ ، فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا الى اسرائيل ، كل هذا ينطبق ببلاغة عن مدى حجم العلاقات الوثيقة القائمة بين النظامين ، بل اكثر من ذلك هناك ايضا تشابه فيما تقوم به الدولتان من انتهاكات متعددة لحقوق الانسان : ذلك ان القمع الدامي الذي مارسته السلطات العنصرية في شاريفيل وفي سويتو وكيفية تعاملها مع القادة الزنوج ـ مثل ستيف بيكو ـ نجد لهما مثيلاً لا يقل قسوة وشراسة في اعمال القمع التي تمارسها السلطات الاسرائيلية في الضفة الغربية وفي جنوب لبنان »(٧٧) .

كما ان وسائل التعذيب الممارسة ضد الفلسطينيين وتلك المطبقة ضد السكان السود في جنوب افريقيا تتساوى من حيث القسوة وهو ما تفصح عنه التقارير العديدة والتي تفيد بأن كلا من النظامين العنصريين يمارس وسائل التعذيب ضد السكان الاصليين في كل من البلدين .

اما عن التعاون الاقتصادي القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا فهو على جانب كبير من الأهمية ، ذلك ان جنوب افريقيا تعتبر الشريك الاقتصادي الثاني لاسرائيل بعد الولايات المتحدة ، ويمتد التعاون القائم بين الدولتين الى مجالات متعددة : صناعية وعسكرية ونووية . . الخ .

وقد نشرت مجلة « الاكونوميست » البريطانية في عددها الصادر في ٥ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٧ ، ان هناك تعاوناً قائماً بين البلدين في مجال صناعة السفن الحربية والمدرعات .

اما بالنسبة للتعاون التجاري فقد وصل الى مستوى رفيع جداً يشمل تجارة

---

(٧٧) اسرائيل وافريقيا الجنوبية والعالم الثالث ـ مروان بحيري .

الماس والمواد الأولية والمنتجات المصنعة والمشروعات المشتركة في مجالات الطاقة وصناعة الصلب وتبادل التكنولوجيا . . الخ . وقد وصف « اسحق أوما » اول سفير لاسرائيل في بريتوريا عام ١٩٧٤ هذه الشبكة المتنوعة من العلاقات على النحو الآتي :

« مع توافر المواد الاولية في جنوب افريقيا ومع توافر المهارات الاسرائيلية يمكننا حقاً ان نذهب بعيداً . . » .

وعلى الصعيد الاستراتيجي ، وبالنسبة للدول الكبرى الغربية ، التي ما زالت تؤمن بأن عصر الاستعمار قائم ، فإن وجود مثل هاتين القوتين الاقليميتين كفرعين للامبريالية وفي منطقتين ذات اهمية استراتيجية كبرى لهو امر يتوافق ، على حد كبير ، مع المصالح الامبريالية الاميركية ومصالح القوى الامبريالية الاخرى في العالم .

فيكفينا ان ننظر الى الصراعات السياسية والعرقية والى المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبنيوي في افريقيا وفي الشرق الاوسط لنكتشف مدى اهمية الصهيونية والابارتايد في نظر الغربيين في تطلعهم الى المحافظة على هيمنتهم على الدول التي (بحكم وضعها وعدم استقرارها وبحكم الصراعات الداخلية التي تنخر في بنيانها) تواجه اعداء متفوقين تماماً عليها من حيث التجهيز والتقدم التكنولوجي وتساندهم في ذلك الدول العظمى دون شرط ، فلا تجد هذه الدول امامها اختيارا آخر غير الرضوخ لمشيئة الدول الغربية .

وهكذا ، نجد ان النظامين العنصريين يشكلان بالنسبة لاوروبا وللولايات المتحدة حاجزاً منيعاً في آسيا وافريقيا ، ذلك ان كلا منهما يقوم بدور « الحارس الامامي للحضارة ضد البربرية » ، تماماً كما كان هيرتزل يتصور ذلك .

وهناك سبب آخر يضاف الى هذه الاعتبارات وقد اشار اليه ريتشارد فولك ، بقوله : « ان دول اوروبا والولايات المتحدة تبحث ، منذ حرب فيتنام عن كيفية اقامة علاقات مميزة مع دول كبرى اقليمية شبه امبريالية قادرة على ان تقوم بالتدخلات العسكرية لحساب الاولى اذ اقتضى الأمر ذلك » ، وفي الواقع ان الاتفاق الاستراتيجي الاخير المبرم بين الولايات المتحدة واسرائيل يؤكد هذه النظرية .

اما من حيث « الديمقراطية » فإننا نجد بين النظامين تشابهاً صارخاً ، فالديمقراطية المطبقة تختص بالسكان البيض ـ اما الملونون ـ سواء كانوا فلسطينيين ام سودا ـ فقد حرموا من جميع الحقوق الاساسية بما في ذلك الحق في حياة انسانية . انهم يحيون في ظل احتلال عسكري كما ان ثرواتهم الطبيعية عرضة لسلب منظم ، وبالنسبة للفلسطينيين ، فقد فرض عليهم اجراء يعد فريداً من نوعه في التاريخ المعاصر وهو الطرد الجماعي والتهجير وذلك حتى تقام على اراضيهم مستوطنات جديدة لصالح نازحين اغراب .

واخيراً ، ربما كان من المفيد الاشارة الى تصريحين يلخصان في مضمونهما التناسق الوثيق القائم بين هذين البلدين ، التصريح الأول صدر عن رئيس الحكومة السابق في جنوب افريقيا وهو « فيردورد » حيث قال : « ان اليهود قد استولوا على الاراضي من العرب الذين كانوا يعيشون في هذا البلد وهذا العمل قائم على نظام الفصل العنصري » .أما التصريح الثاني فقد ادلى به صهيوني شهير وهو الحاخام الأكبر في جنوب افريقيا عندما كان يمتدح الرئيس « فيردورد » فقال « انه يعتبره الرجل الأول الذي اعطى الأسس الاخلاقية للنظام العنصري » .

٦) من هو اليهودي في اسرائيل ؟

وثمة مظهر آخر للعنصرية الصهيونية ، وقد اتسم هذا المظهر بالابهام الشديد وهو عملية التعريف بالهوية اليهودية داخل المجتمع الاسرائيلي مؤديا بذلك الى أزمة تزداد حدتها مع تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذا البلد .

وتتلخص الأزمة بالسؤال الرئيسي « من هو اليهودي ؟ » وهو سؤال يشتمل على الكثير من الجوانب الدينية والاجتماعية والعنصرية .

ولنذكر هنا ما كتبه « افرائيم سيفيلا » وهو يهودي سوفياتي هاجر الى اسرائيل على امل ان يتحقق (حلمه) الصهيوني ، ولكنه عندما اكتشف حقيقة الممارسات التي تجري داخل المجتمع الصهيوني ، هاجر مرة اخرى الى فرنسا حيث استقر به المقام ـ يقول سيفيلا في كتاب صدر له بعنوان « وداعا اسرائيل ! » .

« ان الجدل حول السؤال « من هو اليهودي » قائم منذ سنوات وهو يثير الذهول عند الذين لم يفقدوا عقولهم بعد ، فكأننا امام مرض مزمن . . . لقد سبب

لنا هذا السؤال ازمات حكومية تفوق حدتها جميع الازمات الاخرى » .

ويضيف قائلاً :

« ان الجميع ليس لهم ام يهودية وبالتالي ، وفقا للقانون لا يمكن لهؤلاء الاقتراب من المعبد ، ومن جهة اخرى ، ان العنصر كمقياس ليس لصالح احد بل على العكس فإنه يزيد من حدة الصراع القائم بين الفريقين (العلماني والديني) هذا الصراع الذي كان بن غوريون يخشاه اكثر مما كان يخشى العرب والروس والفشل الاقتصادي مجتمعين » .

ويؤكد الكاتب بأنه لا توجد حلول اخرى : فالقانون ينص على ان اليهودي هو من يولد من أم يهودية(٧٨) .

هكذا ينص القانون الاسرائيلي على ان العنصر هو المعيار الاساسي في تحديد « اليهودي » .

صحيح ان الذين يعتنقون الدين اليهودي هم اليهود بحكم هذا القانون ولكن مع الانزلاق الدائم للمجتمع الاسرائيلي نحو اليمين المتطرف ونحو النظام الديني ، فإن الاتجاه الى اعتبار العنصر هو المعيار الاساسي ان لم يكن الوحيد في تحديد من هو اليهودي قد اصبح يهيمن اليوم على السياسة الاسرائيلية .

وقد اثبت نورمان ف. داسي في كتابه « الديمقراطية في اسرائيل او العجل الذهبي » ، بأن الفواصل بين العلمانيين والدينيين من جهة والتناقضات القائمة بين اليهود الملونين واليهود الغربيين من جهة اخرى تزداد عمقاً مع مرور الزمن ، سنكتفي هنا بذكر التمييز في المعاملة المطبقة على الاسرائيليين الذين هم من اصل غير غربي وخاصة اليهود السود في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والادارية والتربوية . . . الخ، وكما يؤكد ذلك الكاتب « نجد في الديمقراطية الاسرائيلية ٦٥٪ من السكان من اليهود الشرقيين ولكنهم مع ذلك لا يحتلون سوى ٣٪ من مجموع المناصب الهامة في الحكومة كما انهم لا يشغلون سوى ٢٠٪ من مقاعد

---

(٧٨) شؤون فلسطينية ـ العدد ٦٨/٦٩ ـ شهادات « وداعاً اسرائيل » ، للكاتب افرائيم سيفيلا ، صفحة ١٠٤ ـ ١٠٥ .

الكنيست »[٧٩] .

وفي معرض رده على السؤال « من هو اليهودي » فإن داسي يجيب بما يلي : « ان الكارثة الكبرى بالنسبة للاسرائيلي ، تأتي عندما يكتشف بأن ام جدته لم تكن يهودية او انها اعتنقت الدين اليهودي عن طريق حاخام مزيف . . فإن هذا الانقطاع في شجرة العائلة يجعل منه رسمياً شخصاً غير يهودي بل « بدون ملف » كما ان زواجه في اسرائيل لن تكون له قيمة قانونية، واطفاله سينظر اليهم على أنهم ابناء زنا غير شرعيين ، وتدون اسماؤهم في الكتاب الاسود . هذا بالاضافة الى انه لو اراد التبرع بدمائه لصالح نجمة داود الحمراء وهي المرادف للصليب الاحمر ، فإنه لن يسمح له بذلك (خشية من ان دمه سوف يلوث الدم اليهودي النقي !!) »[٨٠] .

ما أشبه هذا الاجراء الذي يستهدف الحفاظ على نقاء الدم اليهودي بالتصريحات التي كان يدلي بها النازيون والعنصريون والتي كانت موجهة ضد اليهود انفسهم . . يقول ادولف هتلر في كتابه (كفاحي) ان اليهود يريدون هدم هذا العرق الابيض الذي يبغضونه وذلك من خلال الانحطاط الناتج عن التهجين . . فإن اليهودي يعمل على تسميم دماء الآخرين ولكنه يحافظ على نقاء دمه .

هكذا اصبح ضحايا العنصرية النازية بفضل الدعوة الصهيونية هم الذين يطبقون نفس الاجراءات العنصرية ليس فقط ضد العرب وضد الاجانب بل ايضا ضد اليهود انفسهم .

وفي هذا الشأن يقول « نورمان ف. داسي» : « ان الحاخامات الاسرائيليين يحاولون الحد من التطور الذي يمكن ان يؤدي مع مرور الوقت الى ان تصبح شجرة النسب اليهودية غير صالحة . . ولهذا قاموا بتأسيس وزارة للشؤون الدينية وتضم هذه قسماً للمعلومات ، (يشبه الى حد كبير مكتب التحقيقات الاتحادي الامريكي) ، وهو مكلف بجمع الملفات وبتلقي المعلومات التي تتيح له تحديد من يمكنه الزواج مِن مَنْ ، ويضيف الكاتب : « ان الوزارة كانت دائماً تنفي وجود أي

(٧٩) نورمان داسي ـ الديمقراطية في اسرائيل او العجل الذهبي، مركز الاعلام العربي في نيويورك، « الطبعة الثانية » صفحة ٣٢ .

(٨٠) نفس المصدر السابق، صفحة ٢٣ .

قائمة سوداء ولكن البعض كان قد نجح في ان يسلم للصحافة نسخة من قائمة الاشخاص غير القابلين للزواج كانت قد سلمت لمجلس الحاخامات ولقسم التسجيلات الخاص بالزيجات » .

وتضم هذه القائمة ما لا يقل عن ١٠ آلاف من الاسماء وقد علقت صحيفة « هآرتس » اليومية على هذه القائمة بقولها : « انها فضيحة لا يمكن ان يقبلها أي مجتمع ديمقراطي ، والفضيحة هنا تنبع بصفة خاصة من الملحوظات والتعليقات الساخرة التي تصاحب كل اسم مدون في القائمة فعلى سبيل المثال نجد هذا التعليق : « ان والدة ماركوس مسيحية المانية » . . ولكن القائمة لا تبين مَنْ من بين آلاف الاشخاص الذين يحملون اسم ماركوس لا يمكنه ان يتزوج . . وبهذا فإن عددا كبيرا من الاشخاص الذين يحملون هذا الاسم قد بادروا بالسؤال عما اذا كان مصرحاً لهم بالزواج ام لا . . »[81] .

ولكن لنعد مرة اخرى الى الصراع الحاد القائم داخل الجماعة اليهودية في إسرائيل.في عام ١٩٦٩ ، هاجر ٧٠ من اليهود السود الامريكيين الى اسرائيل وذلك عن طريق ليبيريا ، وبادرت الحكومة الاسرائيلية الى منع هؤلاء اليهود من الدخول الى اسرائيل ، ولم يمض عام على هذا الحادث حتى كانت المحكمة العليا قد اصدرت حكماً وكان ينادي بفصل هؤلاء اليهود وبعدم تطبيق قانون العودة الصادر في سنة ١٩٥٠ عليهم .

هكذا نجد ان التمييز العنصري هو السياسة المطبقة على اليهود الملونين وذلك على كافة المستويات ، وقد علق سيفيلا على ذلك بقوله : « ان العوامل الاقتصادية ولون البشرة هي التي تفصل تماما بين «الاشكنازيم والسفراديم» ، فعلى المستوى الاجتماعي نجد العائلات الشرقية ما زالت تعيش في مدن الصفيح حيث البؤس والمخدرات والجريمة والدعارة وهي كلها ظواهر تعبر اكثر من غيرها عن التعنت العنصري ، هذا في الوقت الذي نجد فيه العائلات الاشكنازيم تمثل في اسرائيل الطبقة البورجوازية العليا ورجال الاعمال الذين تلقوا تعليمهم في احسن المدارس والجامعات . . . الخ .

---

(٨١) نفس المصدر السابق، صفحة ٢٤ .

ولكن المظهر الذي يعبر اكثر من غيره عن هذا الفصام العقلي القائم داخل المجتمع الاسرائيلي والذي اشار اليه « سيفيلا » هو دون شك وجود حاخامين كبيرين في اسرائيل . فقد كتب سيفيلا : « اننا في اسرائيل نواجه ظاهرة مذهلة وهي وجود اثنين من كبار الحاخامات في هذه الدولة . . فالأول يختص بشؤون الاشكنازيم والآخر يختص بشؤون السيفراديم ، وقد يبدو هذا الامر عادياً ولكنه مع ذلك يثبت بطريقة رسمية وجود فصل عنصري داخل هذا البلد ، فها هو الشعب الذي كان اول من حقق التوحيد بالله يقوم برسم الحدود امام الرب الأوحد . . . وذلك بعزل أبناء دينه وفقاً لنفس المعايير العنصرية التي لجأ اليها في الماضي اعداؤه التاريخيون[٨٢] .

هكذا نجد ان الفصل بين اليهود لا يتوقف على المستوى العنصري والمستوى الاقتصادي او على لون البشرة بل يمتد ايضا الى أسس اليهودية نفسها كدين موحد بالله وذلك من خلال هذا التمثيل المزدوج امام الله .

اما المظهر الأخير الذي يعكس التمييز العنصري والصراع القائم على الدوام فإننا نجده في التسمية التي يلجأ اليها الاسرائيليون انفسهم عندما يتكلمون عن سائر مواطنيهم . . وقد كتب «ليونيد حيلفيلين» (في هذا الامر على صفحات مجلة « تربيون » الصادرة باللغة الروسية في اسرائيل والتي توقفت عن الصدور): «في اسرائيل يعيش اليهود في جو يسوده الصراع . . ففي هذا البلد لا تستعمل كلمة « يهودي » دون اضافة فمثلاً يقال : يهودي روماني ، او يهودي مغربي ، او يهودي روسي ، او يهودي جروجي ، بل واحياناً قد تحذف كلمة « يهودي » ويكتفى بالقول مثلاً : لص روماني او سكير روسي .

«اما اليهود الاتراك واليهود السود فإنهم يوصفون بألفاظ لا أجرؤ على ذكرها »[٨٣] .

تلك هي بعض المميزات الكامنة في المنطق الصهيوني وانعكاساتها على

---

(٨٢) نفس المصدر السابق صفحة ٩٧ .

(٨٣) نفس المصدر السابق صفحة ٩٥ .

الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبنيوي ، وهو منطق يفصح عن حدوده وعن أهدافه . . وهو يعبر من خلال مكوناته (العنصرية ومعاداة الديمقراطية والاستعمار والتوسع) عن ما يصفه المراقبون بأنه « ازمة الهوية في المجتمع الاسرائيلي » .

٧) أزمة الهوية :

يقول دافيد شيللر، مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» السابقة في القدس ، بعد ان امضى خمس سنوات في هذ المنصب : « ان اسرائيل الدولة قد انتقلت بعد مرور ٣٦ سنة على نشأتها من مرحلة الطفولة الى مرحلة النضج ، كل هذا دون ان تكون قد حلت مشكلة واحدة من المشاكل العديدة التي فرضت نفسها عليها وهي مشاكل تختص في مجموعها بتحديد طبيعة المجتمع الاسرائيلي : هل هو مجتمع علماني أم ديني ؟ قومي أم فوق قومي Super-National ؟ عربي أم شرق متوسطي ؟ يحكمه طاغية ام نظام جماعي ؟ والملاحظ ان التناقضات القائمة بين هذه الصراعات المختلفة تزداد حدة كما انها هي التي ستقوم بدور حاسم فيما يتعلق بالتعريف بمفاهيم الديمقراطية واليهودية وهي المفاهيم الأساسية في وضع تعريف لاسرائيل الدولة ، ومع ذلك ، يضيف شيللر ان هناك عدداً من علماء الاجتماع يرون بأن أي تسوية نهائية لجميع هذه الصراعات امر مستحيل بل وغير مرغوب فيه طالما ان النازحين اليهود القادمين من جميع انحاء العالم متمسكون بعاداتهم الخاصة والمميزة »[٨٤] .

لكي نستخلص اهم ما في المنطق الصهيوني من حدود نهائية سنقوم بتحليل التساؤلات الثلاثة الاولى :

اولاً : هل المجتمع الاسرائيلي علماني أم ديني ؟

ان هذا التساؤل يكتسب اهمية كبيرة ليس على مستوى العلاقات القائمة بين اليهود والعرب فحسب بل ايضا على مستوى العلاقات القائمة بين اليهود انفسهم واليمين الديني المتطرف ـ كما اوضحنا آنفا ـ الذي يقوم بدور حاسم على الساحة السياسية والاجتماعية الاسرائيلية ، ومع وصول الليكود الى الحكم بالاضافة الى

(٨٤) الهيرالد تريبون ، ١١ تموز ـ يوليو ١٩٨٤ .

الضغوط الكبيرة التي تفرضها الاحزاب الدينية على الحكومة . فقد ادى كل هذا الى اتخذا عدد من الاجراءات كان الهدف الاساسي منها جعل المجتمع اليهودي اكثر توافقا مع قانون التوراة ، أي مجتمعا دينيا اكثر من كونه مجتمعاً علمانيا .

ان الفاصل الحقيقي القائم بين الدينية والعلمانية في اسرائيل قد عبر عنه الحاخام مائير كاهانا عندما كتب : « ان ما يوحدنا هو الدين قبل كل شيء ، وبدون التوراة فلا شعب ولا ارض اسرائيل لهما اهمية تذكر . . فاذا كنت اعيش هنا فذلك بأمر من الله ، ليس هناك شيء مشترك بيني وبين آرييل شارون الذي ينقل اليهود الى « الون موريه » بالسيارات يوم السبت؛ اما بالنسبة لي ، فإني أرى المستوطنات شيئا مهماً ولكني احترم يوم السبت ايضا » .

ثم ان رؤ ية الحاخام كاهانا لقانون « من هو اليهودي ؟ » تلحق برؤ ية جميع المتدينين الصهيونيين الذين يتمسكون بمعيار العنصر مع لفظهم معيار الانتماء الديني ، وعندما علم بنتائج الانتخابات الأخيرة صرح قائلاً : ان هذه الليلة هي ليلة الخروج من مصر ، منذ الآن نحن شعب يهودي يحيا داخل دولة يهودية . . . اما داخل البرلمان فإن نشاطنا سيكون الذهاب لمقابلة شامير ومطالبته باجراء تعديل في قانون « من هو اليهودي » .

وبالطبع ان موقف المتدينين ازاء العرب المسلمين والمسيحيين يزداد تطرفاً : فعلى الصعيد الديني ينعكس هنا في شكل تكرار الاعتداءات على اماكن العبادة الاسلامية والمسيحية وخاصة على المسجد الاقصى الذي تؤمن بعض الدوائر المتطرفة بأنه قد بني على اطلال هيكل سليمان . . لهذا يعتقد بعض المراقبين بأنه خلال السنوات العشرين القادمة فإن اسرائيل ستكون تحت ضغط هذه الدوائر قد هدمت الحرم الشريف لكي تبني فوق ارضه هيكل سليمان .

اما على الصعيد السياسي فإن هذه الدوائر المتطرفة لا تفتأ تطالب بطرد جميع العرب الفلسطينيين بما في ذلك الذين يقيمون داخل اسرائيل واكتسبوا الجنسية الاسرائيلية .

ولا بد من التنويه هنا بأن هذا الموقف يعكس على نحو علني ومباشر البدائل الوحيدة والحقيقية المطروحة امام القادة الصهيونيين كما يعكس ايضا حدود المنطق

الصهيوني . . فعلى سبيل المثال يصرح الحاخام كاهانا « حقاً انني لا افهم مواقف غيولا كوهين وموشي شامير ويوفال نثمان . . انهم يريدون ضم يهودا والسامرة ، حسناً جدا . . انني ايضاً اريد ذلك . . ولكنه مع الاراضي يأتي العرب . . انهم يقولون : سيكون على هؤلاء العرب ان يختاروا بين الجنسية الاسرائيلية وبين الجنسية الاردنية ولكن ماذا سيحدث اذا اختاروا الجنسية الاسرائيلية ؟ ليس لديهم اجابة على هذا السؤال اما انا فلدي اجابة واحدة : « ضم الاراضي وطرد العرب منها » ، ان كاهانا يخضع في تصريحاته هذه الى معايير هي في جوهرها عنصرية تماماً ولكنها ايضا متوافقة جداً مع الايديولوجية الصهيونية ، انه على الأقل منطقي مع نفسه ومع هذا المنطق الذي لم يخترعه ولكنه هو نفسه احد نتائجه .

هذه اذن هي الحدود الأولى للمنطق الصهيوني وعلى أي حال ان هذا السؤال الخاص بمستقبل الاراضي العربية التي احتلت سنة ١٩٦٧ ، يظهر مرة اخرى الحدود بل المأزق ايضاً الذي ينتهي اليه هذا المنطق .

وفي الواقع ان مسألة وضع هذه الاراضي ومستقبلها تطرح مشكلة خطيرة للغاية ، فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة . ويقول « شلومو افينيري » ، «ان الحكومة الاسرائيلية تجد نفسها امام احتمالين كل منهما يقف ضد مصالح اسرائيل فالأول يتمثل في منح سكان هذه الأراضي حقوقا مدنية وسياسية وهذا يعني ان ٤٠٪ من سكان اسرائيل الكبرى سيكونون من المواطنين العرب اي ان ٤٠٪ من مجموع الذين يعملون في الادارة وفي الجيش وفي هذه الحالة فإن الدولة اليهودية ستكون دولة ذات عرقية مزدوجة مثل قبرص وايرلندا الشمالية .

«اما الاحتمال الثاني فهو يتمثل في عدم منح سكان الضفة الغربية حقوقا مدنية وسياسية واذا تم ذلك فإن اسرائيل ستكون قد خانت « المثالية الصهيونية » لتصبح نسخة اخرى من النظام المطبق في جنوب افريقيا »[٨٥] .

وقد نرى في اقوال « شيللر » شيئاً من الحقيقة ولكنه علينا ان نشير ايضا الى ان الدولة الصهيونية بحكم ما تضمنه المشروع الصهيوني من مقدمات عنصرية واستعمارية ، وبفضل الاساليب التي تتبعها وبنياتها وانزلاقها المستمر نحو التطرف

---

(٨٥) مجلة فلسطين الثورة (اسرائيل اقل يهودية)، ١٩٨٤/٧/٢٨، العدد ٥١٨ السنة الثالثة عشرة .

الديني ، كما سبق ان اوضحنا ذلك ـ قد اصبحت صورة مطابقة للنظام العنصري المطبق في جنوب افريقيا ، اما البديل الأول فهو يعكس مدى الايهام والمأزق الذي انتهى اليه المنطق الداخلي الذي يحكم الدولة الصهيونية .

ولكن مع كل هذا ، فإن التساؤل الذي يطرحه « شيللر » حول علمانية ام دينية المجتمع الاسرائيلي قد يعني ضمنياً اجابة اخرى تتجاوز الصراعات القائمة بين العلمانيين والدينيين ، فإن اللفظ الديني عادة يلحق باللفظ الروحي وبالتالي وبهذا المعنى فإن اسرائيل تصبح المركز الروحي لاشعاع الايمان والثقافة اليهودية .

كان هذا على الأقل هو مفهوم اسرائيل بالنسبة لبعض الاوساط اليهودية وذلك قبل قيام الدولة العبرية ، فقد كان المجلس الامريكي لليهود قد اعلن منذ سنة ١٩٤٣ ، بأن« الوقت قد حان لكي نصيح (كفى) لما يجري من تكييف اليهود الامريكيين لكي يقفوا وراء راية يهودية وجيش يهودي ودولة فلسطينية وجنسية مزدوجة في امريكا » .

ثم يضيف المجلس ايضا :

« في ضوء مفهومنا الكوني لتاريخ القدر اليهودي وايضا لأننا قلقون على وضع اليهود وعلى نجاحهم في سائر انحاء العالم ، فإننا لا يمكننا ان نوافق على الاتجاه السياسي الذي يسود البرنامج الصهيوني الحالي ونحن لا نؤيده . . . » .

ويذكر المجلس بأن :

« فلسطين هي جزء من التراث الديني لاسرائيل كما انها جزء من تراث ديانتين ، ولهذا فإننا نأمل في ان تقوم في فلسطين حكومة ديمقراطية مستقلة ذاتياً ، حيث يمثل على نحو عادل اليهود والمسيحيون والمسلمون » .

هذا هو المفهوم للقدر اليهودي . . . وللدين اليهودي ، وهو مفهوم يندرج تحت تقليد كوني وروحي كما يتعارض جذرياً مع الافكار القائمة على الانفرادية والتفضيل والعنصر وارض الميعاد بمعناها الجغرافي .

ثانياً : هل المجتمع الاسرائيلي قومي أم فوق قومي Super - National ؟

يتضمن هذا التساؤل بعض الجوانب الاساسية الخاصة بمفهوم الدولة اليهودية وبالتالي فهو تساؤل يحدد على نحو ما هوية هذه الدولة .

وفقاً لاعلان قيام الدولة الصهيونية ، فإن اسرائيل هي دولة يهودية تأسست وفقاً « للحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي » وقد اوضح بن غوريون معنى هذا الاعلان عندما قال : « ان دولة اسرائيل ليست دولة يهودية لمجرد ان اليهود فيها يشكلون الأغلبية بل انها دولة ايضا لليهود المقيمين في اي مكان من العالم ولكل يهودي يبدي هذه الرغبة » . ان اسرائيل اذن ليست دولة ذات سيادة بالمعنى القومي لهذا اللفظ اي بالنسبة لمواطنيها من اليهود فقط ، بل انها كيان حي « للامة » اليهودية على مستوى العالم الذي قد يعيد تجميع يهود العالم وذلك وفقا لمعيار العنصر ، ان مثل هذا المفهوم يلحق بمفهوم الشعب الأوحد والأمة الواحدة .

هذا المفهوم يعارضه المستشار النمساوي السابق « برونو كرايسكي » وهو يهودي فيقول : « ان اليهود لا يشكلون امة ولا شعبا بالمفهوم العلمي . ففي الواقع ، ماذا يربط بين يهودي صيني ويهودي سويدي ؟ ما هو العامل المشترك باستثناء العامل الديني - الذي يجمع بين الاثنين ؟ ثم لماذا لا يبادر الكاثوليك والبروتستانت او المسلمون في العالم بأجمعه بتشكيل امة واحدة لهم وبنفس معنى « الشعب الواحد »؟ » . ثم يضيف كرايسكي « بعد ظاهرة النازية وهتلر بدأت في البحث عن اسس الفكر العنصري النازي وعن اسس المفهوم الذي يمكن ان يؤكد وجود « عرق آري » متفوق وعرق سامي منحط وبعد ان قمت بهذا البحث العلمي والموضوعي وصلت الى هذه النتيجة :

« ان هذه النظرية اليس لها اي اساس علمي او حتى تجريبي ، وانه لا يوجد باحث او عالم يمكنه ان يدافع عنها بشكل جدي . . ان هذا يذكرني بما قاله احد العلماء بأن وجود عرق آري كمن يقول هناك لغة شقراء ! . . . وهكذا ، مثلما لا توجد ملامح او مميزات خاصة بأي عرق ، كما كان يدعي هتلر ، فإنه لا يوجد عرق يهودي كما تدعي الصهيونية » .

وعندما طرح على كرايسكي السؤال التالي : هل تعتقد ان الايديولوجية الصهيونية تتضمن عناصر نازية او فاشية ، اجاب قائلا : « هذا امر لا جدال فيه ، وفي الواقع قد نجد العديد من العناصر المشابهة فإن النازية التي كان يدعو اليها هتلر كانت قائمة على مفهوم العرق الآري المختار . ان هذا المفهوم يتساوى ويشبه بعض المفاهيم الصهيونية التي تريد ان توهم العالم بأن اليهود هم « شعب الله المختار » ، ان

هذا منطق مذهل وخيالي يتعارض مـع الامانـة التاريخيـة ومع المـوضوعيـة العلمية »[٨٦] .

هذه هي اجابة زعيم سياسي مرموق ، له سمعته الدولية ، ويهودي العقيدة ، على اسطورة الشعب الواحد والامة الواحدة . ان نفس الموقف سنجده لدى شخصية اخرى مرموقة لها مكانة دولية وهو ايضا يهودي العقيدة هو العالم البرت اينشتاين الذي قال : « انني افضل ايجاد ارضية للتفاهم مع العرب على اساس التعايش السلمي على رؤية دولة يهودية ذلك لأنه ، وبصرف النظر عن اعتبارات عملية ، فإن معرفتي بالطبيعة اليهودية تدفعني الى محاربة فكرة قيام دولة يهودية لها حدود ولها جيش ولها سلطة ، فإن مثل هذه الدولة وحتى بصرف النظر عن الثقل المتواضع الذي سيكون لها فإن ما اخشاه اكثر من اي شيء آخر هو القضاء على اليهودية نفسها وهو قضاء سينتج عن الدعوة في صفوفنا الى مفهوم قومي ضيق الافق . . .

«كما ان العودة الى مفهوم الامة بالمعنى السياسية لهذه الكلمة سيعني الاغتراب الروحي لمجموعتنا الاجتماعية »[٨٧] .

هل ما زلنا نحتاج الى تفنيد الادعاءات الصهيونية ؟ من المؤكد ان الدولة الصهيونية لا يمكنها ان تعطي لنفسها الحق في تمثيل يهود العالم بأجمعه وذلك بالمعنى القومي والعرقي طالما ان الانتماء الى اليهودية هو انتماء ديني وليس عرقيا .

يبقى ان نؤكد بأن التساؤل حول مدى التمثيل القومي وفوق القومي للمجتمع الاسرائيلي يتضمن ، من وجهة نظر الصهيونيين وعلى رأسهم بن غوريون ، التزامات تقع على عاتق المواطنين اليهود في كافة انحاء العالم فهو تمثيل يضطرهم الى الولاء المزدوج : ولاء تجاه البلد الذين هم مواطنون فيه وولاء تجاه اسرائيل . ولا يخفى ان مثل هذا الموقف يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ويعتبر تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

---

(٨٦) مجلة المستقبل ـ مقابلة مع برونوكرايسكي،٣٠/١٢/١٩٨٣ ،العدد٣٥٤،السنةالسابعة،صفحة ٤٨ .

(٨٧) تايلور آلين ـ العقل الصهيوني ـ معهد الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ١٩٧٤ ـ صفحة ١٦٤ .

ولكن الاغرب من ذلك كله هو ان بعض الدول الغربية ، وان كانت تعي تماماً الخطر الذي قد يأتي من مثل هذا الموقف الذي يتخذه جزء من سكانها وهو موقف تنظمه وتتحكم فيه المنظمة الصهيونية العالمية او الوكالة اليهودية والاثنتان تتمتعان في اسرائيل بوضع قانوني . ما زالت هذه الدول تتقبل هذه الممارسات في حين انها لن تتردد في اتهام اي من مواطنيها ينتمي الى مؤسسة اجنبية بالخيانة والعمل في خدمة قوة اجنبية .

ولكن هنا ايضاً نجد ان المنطق الصهيوني قد اظهر حدوده : فقد كان على دولة اسرائيل ، وفقاً للمشروع الصهيوني - ان تعيد تجميع يهود الشتات في كافة ارجاء العالم . وعلى الرغم من مرور ٤٠ عاماً على قيام هذه الدولة فإن ١٨٪ فقط من هؤلاء اليهود قد لبوا الدعوة « العودة » بل ان التيار يبدو وكأنه في اتجاه عكسي ، فعدد اليهود الذين يرحلون عن اسرائيل أكثر من عدد المرشحين منهم « للعودة » .

ومن جهة اخرى ، وعلى فرض نجاح المشروع الصهيوني ، واندماج جميع يهود العالم داخل اسرائيل ، فإن مثل هذا السيل الضخم المتدفق من النازحين لا بد وان يؤدي حتماً الى مواصلة المشروع التوسعي وبالتالي فإن منطقة الشرق الاوسط لا يمكنها تفادي الانفجار الذي قد تؤدي عواقبه الى اندلاع حرب عالمية ثالثة . هذه هي النتيجة الثانية التي سيؤدي اليها المشروع الصهيوني .

ثالثاً : هل المجتمع الاسرائيلي شرق اوسطي أم غربي ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تعرضه اختيارات سياسية وايضا ايديولوجية واستراتيجية ، وتتطلب اعادة طرح جميع المفاهيم التي تشكل قاعدة للصهيونية ولممارستها .

كما ان هذه الاجابة ستحدد ايضا دور الغرب في قيام ومساندة ووضع مفهوم للدولة الصهيونية وكذلك موقع هذه الدولة في هذا الجزء من العالم .

ان الاجابة على هذا التساؤل وضعها الاسرائيليون والغربيون ، فبالنسبة لهؤلاء ، تعتبر المشكلة قد سويت : فاختيار الغرب واضح تماماً ، فمنذ هيرتزل ، كانت الحركة الصهيونية تقدم نفسها على انها الحارس « للحضارة ضد البربرية » ثم

ان وايزمان كان يعتبر المشروع الصهيوني على انه كفاح بين « التقدم والتخلف » وبين « الحضارة والصحراء » .

ففي رسالة بعث بها الى احد اصدقائه عام ١٩١٤ ، يقول وايزمان : « يمكن ، بشيء من التعقل ، ان نفكر في أنه لو قدر لفلسطين ان تسقط داخل دائرة النفوذ البريطاني واذا اخذت انكلترا تشجيع الاستيطان اليهودي في هذا البلد على اعتبار انه تابع لها ، فمن المتوقع ان يكون لنا خلال الـ ٢٠ أو الـ ٣٠ عاما المقبلة ما لا يقل عن مليون من اليهود وربما اكثر من هذا العدد ، ان هؤلاء النازحين قد يعملون على تنمية هذا البلد وعلى اعادة الحضارة اليه وفي الوقت نفسه ضمان حماية فعالة للغاية لقناة السويس »[٨٨] .

وفي خطاب آخر كتبه وايزمان سنة ١٩١٦ ، يلتقط النوايا الحقيقية للحكومة البريطانية ليعبر عنها بنفسه : « ان الحكومة البريطانية لا تنظر فقط بعين الرضى تجاه تطلعات اليهود بل هي ايضاً تأمل في ان تحقق هذه التطلعات » .

كان الاختيار قد تم اذن منذ البداية . . وفيما بعد ستكون اسرائيل كما اوضحنا ذلك تابعة للغرب سياسياً واقتصاديا ، فالدور الذي قامت به بريطانيا منذ سنة ١٩١٧ وحتى سنة ١٩٤٨ في قيام دولة اسرائيل وفي تشجيع الاستيطان اليهودي الى فلسطين كان دورا يتوافق تماماً مع المصالح الاستراتيجية لهذه الدولة العظمى . اما الولايات المتحدة ، فإن اسرائيل كانت تشكل اهمية استراتيجية بالنسبة لها ، وعلى حد تعبير روجيه غارودي : « ان دولة اسرائيل التي تعتبر بمثابة المفصل بين اوروبا وآسيا ، وبين الشرق والغرب ، تعتبر مركز الثقل بالنسبة لامريكا » .

تبقى ظاهرة هامة ، وهي تختص بتغريب اسرائيل وتبدو من خلال الدعاية الغربية عندما تذكر « الديمقراطية الاسرائيلية » ، فاليهود الغربيون الذين تولوا ادارة الدولة الصهيونية منذ سنة ١٩٤٨ كانوا قد تدربوا على الفكر الليبرالي والديمقراطي . وكان لوجود هذه الفئة على رأس الدولة الناشئة ما يرضي الغرب الاستعماري والمتحيز ضد العالم الثالث وكذلك في دعوته لمناهضة الشيوعية في الدول الشرقية ، ان

---

(٨٨) ريتشارد ستيفنيز ـ وايزمان وسموطي ـ دراسة حول التعاون الاسرائيلي لجنوب افريقي ـ معهد الدراسات الفلسطينية، صفحة ٢٢ .

الغرب ، من خلال اعتباره دولة اسرائيل امتداداً للحضارة وللديمقراطية الغربية ، كان في الوقت نفسه يعبر عن تفوقه على الشعوب الاخرى ، ان لم يكن صورة لعنصريته .

من جهة اخرى فإن اسرائيل ، بحكم بنياتها الاقتصادية والسياسية وبحكم سياساتها الاستعمارية وتجانسها مع الغرب وبصفة خاصة مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ، قد اجابت بنفسها على السؤال الذي طرحه مراسل صحيفة نيويورك تايمز في اسرائيل .

في الواقع ، لو اختارت اسرائيل العكس اي الانتهاء الى الشرق الاوسط فإنها بذلك قد تقضي على الاساس الذي قام عليه المشروع الصهيوني ، ذلك ان مثل هذا الاختيار يتضمن بعض الاعتبارات التي لها اهمية كبرى. فاسرائيل ، على سبيل المثال ، لم تحدد خط حدودها بصفة نهائية .ثم ان التوسع الذي طرأ على رقعة الدولة الصهيونية من ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٨٢ قد ادخل تعديلات كبيرة في حدود الدولة اليهودية التي اثبتت انها ذات مرونة كبيرة .

ومن ناحية اخرى ، ان اختيار الانتهاء الى الشرق الاوسط يتضمن التزامات اخرى قد تجبر اسرائيل على :

* التخلي عن مشروعها التوسعي .
* التخلي عن مشروعها الاستعماري القائم على الاستيطان اليهودي .
* الاعتراف بحقوق جميع دول الشرق الاوسط وفي مقدمتها حقوق الفلسطينيين في الحياة وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية . . . الخ .
* التخلي عن سياسة الارهاب والتمييز العنصري والتعذيب .
* الاعتراف بحقوق شعوب ودول المنطقة في السيادة الوطنية وفي التحكم في ثرواتها .

يبقى ان نتساءل عما اذا كان مثل هذا الاختيار ممكنا مع اعتبار المكونات الايديولوجية للصهيونية والبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الصهيونية

وبصفة خاصة المنطق الصهيوني السياسي وما يؤدي اليه هذا المنطق .

لقد لخصت مجلة « التايم » الامريكية المأزق الذي تواجهه اسرائيل بعد مرور ٤٠ عاما على نشأتها . فمن خلال مجموعة من الاسئلة ابرزت المجلة ما لهذا المنطق الداخلي من حدود وكيف فشل في تقديم الإجابات المطلوبة على هذه التساؤلات ، وتقول المجلة :

« ان الاسرائيليين ينظرون الى اعماق نفوسهم ويتساءلون :

« الى اي مدى يمكن اعتبار بلد ما على انه مستقل بينما هذا البلد يعتمد في اقتصاده على المعونة الخارجية ؟

ما هي العواقب المترتبة على انزلاق المواطنين الاسرائيليين في الارهاب وذلك في الوقت الذي يشكو فيه المجتمع الاسرائيلي من بعض اشكال الارهاب ؟

كيف يمكن لدولة ان تصف نفسها بأنها دولة يهودية ويكتب لها البقاء بينما تضم اغلبية كبيرة غير يهودية ؟

كيف يستطيع ٣ أو ٤ ملايين من اليهود ان يحيوا وسط ١٥٠ مليون من العرب في جو تسوده العداوة ؟

الى أي مدى تستطيع الدولة التوسع في حدودها من اجل ضمان مزيد من الامن ؟ ثم هل حقيقة يضمن لها هذا التوسع مزيدا من الامن ؟

كيف يمكن لدولة تحكم ما لايقل عن ١,٤ مليون من السكان الفلسطينيين ان تبقى مع ذلك دولة لليهود وفي الوقت نفسه دولة ديمقراطية ؟

هل كتب على هذه الدولة ان تبقى مثل الجزيرة المنعزلة وسط الشرق الاوسط ام هل يمكنها ان تصبح عنصراً مكملاً ومندمجاً في عناصر اخرى ؟[٨٩] .

طالما لم تتوصل اسرائيل الى اجابات على هذه الاسئلة ، فإن الارهاب (الخاص بالدولة الصهيونية) سيبدو الوسيلة الوحيدة لتجاهل مثل هذه الاسئلة .

---

(٨٩) جريدة السفير ١٩٨٤/٩/٧ ـ اسرائيل وقانون كاهانا ـ اعداد حسن السبع ، المركز العربي للمعلومات .

هكذا يبدو ، في نهاية الامر ، ان الارهاب والعنف والحروب ، المخرج الوحيد الذي ينتهي اليه المنطق للحركة الصهيونية وذلك من خلال مكوناته الاساسية ، وتؤدي هذه المظاهر الى اعتبارين هامين : الأول يتعلق بآليات هذا المنطق وبالنهاية التي يؤدي اليها ، والملاحظ بأن « الحل النهائي » الذي يطرحه لا يختلف كثيراً عن ما طرحه النازيون في الماضي ، اما الاعتبار الثاني ، فهو ناتج عن الأول وهو يعكس الأهمية العالمية للقضية الفلسطينية ليس فقط كقضية تتعلق بحق الانسان بل كأزمة تنذر بعواقب وخيمة للغاية بالنسبة للسلام وللامن العالميين .

* * *

المراجــــع

١ ـ روجيه غارودي ـ ملف اسرائيل ـ دراسة للصهيونية السياسية . دار الشروق ـ بيروت ١٩٨٣ صفحة ١٨٤ .

٢ ـ المصدر نفسه صفحة ٤٢ .

٣ ـ المصدر نفسه صفحة ٣٦ ـ ٣٧ .

٤ ـ المصدر نفسه (النسخة الفرنسية ـ باريس ١٩٨٤) صفحة ٤٦ .

٥ ـ المصدر نفسه صفحة ١٩ .

٦ ـ صابر طعمية ـ التاريخ اليهودي العام ـ الجزء الثاني ـ دار الجيل بيروت ١٩٧٥ صفحة ١٩٦ .

٧ ـ تيلاك أرنست ـ هل عمر اسرائيل خمسون سنة ـ ثيودور هرتزلومذهبيته ،بيروت ١٩٥١ صفحة ٢٤٠ .

٨ ـ المصدر نفسه صفحة ٢٤١ .

٩ ـ المصدر نفسه صفحة ٢٤١ .

10- The complete diaries of Theodor Herzl, Herzl Press and Thomas Yoseloff,New York 1961 V. p 343.

11- P. Ginewski, Le sionisme d'Abraham à Dayan, ed. de la librairie encyclopédique p 381.

12- Dossier Palestine p 40.

١٣ ـ منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ـ الجزء الأول ١٩١٧ ـ ١٩٤٧ ، منشورات الامم المتحدة ـ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٨ ST/SG/ SER/FI New-York 1978 صفحة ٥ ـ ٦ .

١٤ ـ المصدر نفسه صفحة ٣٢ ـ ٣٣ .

١٥ ـ المصدر نفسه صفحة ٣٤ .

١٦ ـ بارون كزافييه ـ الفلسطينيون شعباً ـ ترجمة عبدالله اسكندر ، دار الكتاب ـ بيروت ١٩٧٨ صفحة ٦٠ ـ ٦١ .

17- US. Congressional record 18 decembre 1947, p 1176, cité par Dossier Palestine, p 42.

١٨ ـ غارودي صفحة ٥٨ .

١٩ ـ المصدر نفسه صفحة ٦٢ .

٢٠ ـ وثيقة للامم المتحدة رقم Doc A/CONF/114/7 ـ الاساس القانوني لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

٢١ ـ وثيقة للامم المتحدة Doc ACONF/114/9 ـ وضع القدس صفحة ٤ ـ ٥ .

٢٢ ـ المصدر نفسه صفحة ٥ .

٢٣ ـ وثيقة للامم المتحدة رقم Doc. A/38/278 - E/1983/77 بتاريخ ٢٢ حزيران ـ يونيو ١٩٨٣ ـ تقرير الجمعية الاقتصادية والاجتماعية صفحة ١٦ .

٢٤ ـ وثيقة للامم المتحدة رقم A/39/233/E/1984/79 بتاريخ ٢٥ أيار ـ مايو ١٩٨٤ ، تقرير السكرتير العام فيما يخص الشروط المعيشية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة صفحة ٨ .

٢٥ ـ حسين غباش ، امريكا وحقوق الانسان في العالم الثالث ـ دار الكلمة للنشر ـ بيروت ١٩٨١ صفحة ٢٦ .

٢٦ ـ وثيقة للامم المتحدة رقم A/39/233/E/1984/79 صفحة ١٣ .

٢٧ ـ المصدر نفسه صفحة ١٣ ـ ١٤ .

٢٨ ـ المصدر نفسه صفحة ١٠ ـ ١١ .

٢٩ ـ مكرر ـ المصدر نفسه .

٣٠ ـ المصدر نفسه ـ النسخة ألفرنسية ـ صفحة ٥١ ـ ٥٢ .

٣١ ـ غارودي صفحة ٤٤ ـ ٤٥ .

٣٢ ـ وثيقة للامم المتحدة رقم Doc. A/39/233/E ٢٥ مايو ١٩٨٤ ، صفحة ٣١ ـ ٣٢ .

٣٣ ـ المصدر نفسه صفحة ٣٥ .

٣٤ ـ المصدر نفسه ـ النسخة الفرنسية ـ صفحة ٣٣ .

.35 - Dossier Palestine - Comité Palestine, Genève, (s.d) p 67.

36- Rapport de la ligue Israélienne des droits de l'homme du 8-6-1970.
37- Le sionisme, La Palestine et les Nations-Unies: La bataille L'UNESCO, Ed Collectif National pour la Palestine 1975 p 43-44.
38- Abdeen Jabara, Israël's violation of human right in the Arab territories occupied in 1967, National Lawyers Guild, p 19.
39- A.R. Werner, in demi siècle d'exactions en Palestine Ed. Groupe d'études sur le moyen-Orient 1984 p 6.
40- Werner, Op. cit p 6.
41- S.K. Mari, Education, Culture et Identity among Palestinians in Israël, Publicated by the international Organisation for elimination of all forms of racial discrimination p 7.
42- Le Sionisme, La Palestine et les N.U. La bataille de LUNESCO p 46-47.
43- Ibid p 44-45.
44- Mari, op. cit p 5.
45- Revue: Israël et Palestine, Mars 1975. cité dans: Le sionisme, La Palestine et les Nations-Unies, p 48.
46- Ibid p 48.
47- Ibid p 56-57.
48- Ibid p 47.
49- Le monde diplomatique, Juillet 1984.
50- The report of national Lawyers guild 1977 Middle East Delegation p. 69.
51- Ibid p 97.
52- Doc. A/AC/245/RJ 10 Septembre 1976 Nations- Unies, Assemblée générale, pratiques affectant les droits de l'homme de la population des territoires occupés, déposition de MmeFelicia langer. P 8 - 45 - 46 - 47 - 23 - 63.
53- Cité par N.E Dacey, Democracy in Israël, The golden calf, Arab information centre, New-York p 55.

٥٤ ـ وثيقة رقم Doc. A/38/278- E/1983/77 للامم المتحدة بتاريخ ٢٢ حزيران ـ يونيو ١٩٨٣ ـ الجمعية العامة ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ـ صفحة ٧ ـ ٨ ـ ٩ .

55- Résolution de l'assemblée générale, l'ONU du 16 décembre 1981.
56- Rapport de l'UNCTAD. N° TD/B/960 du 11 mai 1983.

٥٧ ـ غارودي

٥٨ ـ حق الشعب الفلسطيني في العودة ـ منشورات الامم المتحدة،نيويورك ، وثيقة رقم Doc. ST/SG/SER/F.2. صفحة ٣٤ ـ ٣٥ ـ ٣٦ .

٥٩ ـ ليفيا روكاخ ، خطة اسرائيل لاقامة الكيان الماروني ـ قراءة في يوميات موشي شاريت ـ دار ابن خلدون بيروت ١٩٨١ صفحة ١١ .
٦٠ ـ روكاخ صفحة ١٤ .
٦١ ـ المصدر نفسه ص ١٥ ـ ١٦ .
٦٢ ـ غارودي صفحة ١٥٤ .
٦٣ ـ المصدر نفسه صفحة ١٥٣ .
٦٤ ـ المصدر نفسه صفحة ١٥٤ .
٦٥ ـ المصدر نفسه صفحة ١٦١ ـ ١٦٢ ـ ١٦٣ ـ ١٦٤ .
66- Shloma Ahranson, Haaretz, 19 June 1975.
67- Herald Tribune, 27 June, 1983.
68- E. Shuhan: The Arab' Israël and Henry Kissinger, Readers Digest Press, New York 1976 p 254-255.
٦٩ ـ الصهيونية الدولية ـ تاريخها وسياستها ـ اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي ـ ترجمة محمد الجندي ـ دار الفارابي ـ بيروت ١٩٧٩ صفحة ١٩٩ .
٧٠ ـ المصدر نفسه صفحة ٢٠١ ـ ٢٠٣ .
71- Cité in Sabri Jiryis, The Arabs in Israël, MR ed; New York, 1976 p 11, 12.
72- Fouzi El Assmar, Etre un arabe en Israël, (edition anglaise) IPS 1978 p 237, 238.
73- New York Times, 4 déc 1948.
٧٤ ـ جريدة السفير بتاريخ ١٩٨٤/٩/٧ ، اسرائيل وقانون كاهانا ـ اعداد حسن السبع ـ المركز العربي للمعلومات .
٧٥ ـ غارودي صفحة ٨٤ ـ ٨٥ .
٧٦ ـ المصدر نفسه صفحة ٨٢ .
77- Marwan Buheiry, «Israël, Afrique du Sud, Tiers-Monde».
78- Cité in Revue d'études palestiniennes, n° 13, automne 1984.
79- Norman F, Dacey, op. cit. p 32, 81, 82.
80- Ibid, p 23.
81- Ibid, p 24.
٨٢ ـ شؤون فلسطينية ، العدد ٦٨/٦٩ تموز ـ يوليو / آب ـ اغسطس ١٩٧٧ ، (شهادات) وداعاً اسرائيل ، للكاتب افرائيم سيفيلا صفحة ٩٧ .
٨٣ ـ المصدر نفسه صفحة ٩٥ .
84- Herald Tribune, 11 Juillet 1984.

٨٥ ـ مجلة فلسطين الثورة (اسرائيل اقل يهودية)، العدد ٥١٨ تموز ـ يوليو ١٩٨٤ السنة الثالثة عشرة .
٨٦ ـ مجلة المستقبل ، العدد ٣٥٤ السنة السابعة بتاريخ ١٣ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٨٣ ، مقابلة مع برونو كرايسكي صفحة ٤٨ .
٨٧ ـ تايلور آلين ـ العقل الصهيوني ـ معهد الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٧٤ صفحة ١٦٤ .
٨٨ ـ ريتشارد ستيفينز ـ «وايزمان وسموطي» دراسة حول التعاون الاسرائيلي ـ الجنوب افريقي ، معهد الدراسات الفلسطينية، صفحة ٢٢ .
٨٩ ـ مجلة المستقبل بتاريخ ١٩٨٤/٩/٧ .

المحتويـــات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٤
كلمة شكر	٥
توطئة	٧
مقدمة	١٥

الباب الأول : الخلفية التاريخية

الفصل الأول : فلسطين في قديم العصور	٢٥
الفصل الثاني : فلسطين في العصور الوسطى	٢٨
الفصل الثالث : المرحلة المعاصرة	٣٠
جذور الصهيونية	٣١
دور بريطانيا في قيام اسرائيل « وعد بلفور »	٣٨
الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية الى فلسطين	٤٠
المقاومة العربية في فلسطين	٤٥
الفصل الرابع : قرار تقسيم فلسطين وانشاء دولة اسرائيل	٤٨
الفصل الخامس : القدس	٥٢

الباب الثاني : انتهاكات حقوق الانسان في فلسطين

الفصل الأول : المستوطنات اليهودية	٦٣
١ ـ القانون الدولي والتشريع الاسرائيلي	٦٣
٢ ـ انتزاع ملكية الأراضي العربية	٦٦

الموضوع　　　　　　　　　　　　　　　　　　الصفحة

٣ ـ اقامة المستوطنات اليهودية ٦٧
٤ ـ الإدانات الدولية ٧٤
الفصل الثاني : النشاط القمعي للمستوطنين الاسرائيليين ٧٦
الفصل الثالث : الوضع الاقتصادي للفلسطينيين
في المناطق المحتلة ٧٩
١ ـ الزراعة ٨٠
٢ ـ الصناعة ٨١
٣ ـ التجارة ٨٣
٤ ـ المجال الاجتماعي ٨٣
الفصل الرابع : القمع اليومي في فلسطين وفي المناطق المحتلة ٨٦
الفصل الخامس : الثقافة والتعليم في اسرائيل والمناطق المحتلة ... ٩٠
١ ـ البرامج التعليمية ٩٢
٢ ـ التجهيز التعليمي وظروف التعليم ٩٤
٣ ـ وضع المعلمين والطلبة والمؤسسات التعليمية في
اسرائيل والمناطق المحتلة ٩٦
٤ ـ وضع الكتاب والفنانين والصحفيين الفلسطينيين ٩٩
٥ ـ اضطهاد النخبة الفلسطينية المثقفة ١٠٠
٦ ـ نهب التراث الثقافي والديني ١٠٢
الفصل السادس : التعذيب « العدالة » الصهيونية ١٠٤
١ ـ تقارير منظمة الأمم المتحدة ١٠٤
٢ ـ تقرير الجمعية الوطنية للحقوقيين الامريكيين ١٠٥
٣ ـ تقرير اللجنة الامريكية ـ الفلسطينية لحقوق الانسان ١٠٥
٤ ـ تقرير فيلسيا لانغر ١٠٧
الفصل السابع : تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة حول ظروف
الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة　　١١٢

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثامن : ادانة الاسرة الدولية للممارسات الصهيونية ١١٦

الباب الثالث : الاسقاطات الاقليمية والدولية للممارسات الصهيونية المتعلقة بحقوق الانسان

الفصل الأول : الفلسطينيون المطرودون ١٢١

١ ـ مأساة اللاجئين الفلسطينيين ١٢١

٢ ـ الشتات وانكار الحقوق الأساسية ١٢٣

٣ ـ حق العودة والاعتراف الدولي ١٢٥

الفصل الثاني : التوسع الصهيوني ١٣٠

١ ـ المشروع الصهيوني ١٣٠

٢ ـ الحروب الاقليمية ١٣٣

٣ ـ مخطط من أجل تفتيت الأمة العربية ١٤٢

الفصل الثالث : التحالف بين اسرائيل والولايات المتحدة
وانتهاكات حقوق الانسان ١٤٥

١ ـ الدعم الكامل وغير المشروط ١٤٥

٢ ـ الدور الاسرائيلي ، الدفاع عن المصالح الاستراتيجية الامريكية . ١٥١

الباب الرابع : مظاهر وحدود « المنطق » الصهيوني

الفصل الأول : الديمقراطية والعنصرية .. وازمة الهوية ١٥٩

١ ـ التشريع الاسرائيلي ١٦١

٢ ـ عنصرية الخطاب الصهيوني ١٦٣

٣ ـ الانزلاق الى التطرف حتى النهاية ١٦٤

٤ ـ المكونات الأساسية للصهيونية السياسية ١٧٠

٥ ـ اسرائيل ـ جنوب افريقيا ١٧٣

٦ ـ من هو اليهودي في اسرائيل ؟ ١٧٦

٧ ـ ازمة الهوية ١٨١

المراجع ١٩٣

« . . . المعادي للسامية هو ذلك الذي لا يقبل بالاساس الاخلاقي لوعد بلفور أو يتساءل حول هذا الموضوع . . . وهو الذي يسأل اليهود عن معنى الصهيونية . . . او يسمي اسرائيل دولة اليهود وليس الدولة اليهودية . . .

إنه ايضاً ذلك الذي يؤكد بأن فلسطين هي ارض عربية منذ ١٣٠٠ سنة . . وهو الذي يملك من الشجاعة ليقول بأن اسرائيل تتجاهل مأساة اللاجئين العرب . . .

وهو الذي يندهش لعبارة « الاراضي المحرَّرة » ، أي الجزء الشرقي من فلسطين . . ولا يتحمس لفكرة ضمّ مدينة القدس من قبل الدولة الصهيونية . . . فاذا كان المعادي للسامية كل ما ذكرت ؟ فإني معادٍ للسامية . . . »

ل. وغنر

زيورخ : دي ولت وش في ٣١ آب ـ اغسطس ١٩٦٧

- - - - -

المؤلف

حسين غباش ، كاتب من الامارات العربية المتحدة ، نشر كتاباً تحت عنوان « امريكا وحقوق الانسان في العالم الثالث » بيروت ـ ١٩٨١ .

كتب عدة مقالات ودراسات في الصحف والمجلات الخليجية .

ساهم في المؤتمر العالمي في الأمم المتحدة ، حول « حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف » جنيف عام ١٩٨٣

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير ـ ت ٨٠٧٩٠٠/١
برقياً موكيالي بيروت ـ ص ب ٥٤٦٠/١١ بيروت